UN LIBRARY
OCT 0 1989
UN/SA COLLECTION

تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والأربعون
الملحق رقم ١٢ (A/44/12)

الأمم المتحدة

تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والأربعون

الملحق رقم ١٢ (A/44/12)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٩

ملاحظـــة

تتـألف رمـوز وثـائـق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرمـوز الاحـالة الى إحـدى وثـائـق
الأمـــم المتحـــدة

[الاصـــل : بـالانكليزية]
[١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الاول	- مقدمة	١ -١٠	١
الثاني	- الحماية الدولية	١١ -٦٥	٥
	ألف - مقدمة	١١ -١٨	٥
	باء - مبادئ الحماية الدولية	١٩ -٤١	٨
	١ - الإذن بالدخول واللجوء	١٩ -٢٧	٨
	٢ - عدم الإعادة القسرية والطرد	٢٨ -٣٣	١٠
	٣ - الاحتجاز	٣٤ -٣٦	١١
	٤ - أمن اللاجئين	٣٧ -٤٠	١٢
	٥ - اللاجئون المختبئون	٤١	١٤
	جيم - حماية اللاجئين من النساء والأطفال	٤٢ -٤٥	١٤
	دال - حقوق اللاجئين	٤٦ -٥٤	١٥
	١ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٤٦ -٤٧	١٥
	٢ - الوثائق	٤٨ -٥١	١٦
	٣ - جمع شمل الأسرة	٥٢ -٥٣	١٧
	٤ - التجنس	٥٤	١٧
	هاء - العودة الاختيارية الى الوطن	٥٥ -٥٦	١٧
	واو - حالات انعدام الجنسية	٥٧ -٥٩	١٨
	زاي - الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وتحديد مركز اللاجئ	٦٠ -٦٣	١٩
	حاء - الترويج لقانون اللاجئين ونشره	٦٤ -٦٥	٣٠

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث -	أنشطة المساعدة	٦٦ -١٨٣	٣٠
	ألف - مقدمة	٦٦ - ٧٠	٣٠
	باء - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة	٧١ -١٢٨	٣٢
	١ - الاستجابة للطوارئ	٧١ - ٧٦	٣٢
	٢ - الرعاية والإعالة	٧٧ - ٧٨	٣٣
	٣ - أنشطة الاكتفاء الذاتي	٧٩ - ٨١	٣٣
	٤ - الحلول الدائمة	٨٢ - ٩١	٣٤
	٥ - الخدمات الاجتماعية	٩٢ - ١٠٠	٣٦
	٦ - دائرة الامداد والمعونة الغذائية	١٠١-١٠٢	٣٩
	٧ - تقديم المساعدة وإنهاؤها تدريجيا	١٠٣-١٠٤	٣٠
	٨ - تقييم أنشطة المساعدة	١٠٥-١١٢	٣١
	٩ - اللاجئات	١١٣-١٢٢	٣٢
	١٠ - الأطفال اللاجئون	١٢٣-١٢٨	٣٥
	جيم - التطورات الإقليمية في افريقيا	١٢٩-١٤٥	٣٦
	دال - التطورات الإقليمية في آسيا وفي أوقيانيا	١٤٦-١٥٦	٤١
	هاء - التطورات الإقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية	١٥٧-١٦٤	٤٥
	واو - التطورات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٦٥-١٧٠	٤٧
	زاي - التطورات الإقليمية في جنوب غرب آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط	١٧١-١٨٣	٤٩
الرابع -	العلاقات مع المنظمات الأخرى	١٨٤-٢٣٤	٥٣
	ألف - التعاون بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة	١٨٤-١٩٨	٥٣
	باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى	١٩٩-٢١٥	٥٦
	جيم - التعاون الإنساني مع حركات التحرير	٢١٦	٦٠
	دال - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	٢١٧-٢٣٣	٦٠
	هاء - جائزة وسام نانسن	٢٣٤	٦٢

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
الفصل		
الخامس - تمويل أنشطة المساعدة المادية	٢٢٥-٢٣٠	٦٣
السادس - الإعلام	٢٣١-٢٣٨	٦٥
مرفق - البيانات المالية		٦٨
الجداول		
١ - مجموع إنفاق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من الأموال في عام ١٩٨٨ ، حسب المكتب الإقليمي/البلد ومصدر هذه الأموال		٦٨
٢ - إنفاق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٨ ، حسب المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة		٧٣
٣ - حالة التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩		٧٨
٤ - صندوق الطوارئ : إنفاق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٨ حسب المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة		٨٣

الفصل الاول

مقدمة

١ - كانت السنة قيد الاستعراض فريدة وتاريخية في كثير من النواحي . فقد وقعت أحداث أنشعت ، لأول مرة منذ بضع سنوات ، آمالا حقيقية في التوصل الى حلول لما يقرب من نصف عدد اللاجئين في العالم . وفي الوقت ذاته ، نشأت حالات جديدة ومفاجئة في أغلب الاحيان ، من حالات اللاجئين ، وفي أحيان أخرى طرأ تدهور على مشاكل اللاجئين الطويلة الأمد . وسواء في المناطق التي ظهرت فيها بوارد للتوصل الى حلول ، أو التي ازدادت فيها تعقيدا امكانيات التوصل الى حلول طويلة الاجل ، فإن الجهود التي يبذلها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للتصدي بنجاح لهذه الفرص والتحديات أصبحت أكثر اتساعا وتعقيدا . وهذا يؤكد ضرورة اللجوء بدرجة أكبر الى التعاون وإجراء المشاورات والتضامن على الصعيد الدولي في النهج المتبع إزاء المسؤوليات الإنسانية التي يضطلع بها المكتب .

٢ - وفي ضوء هذه الحالة ، عقدت ثلاثة مؤتمرات دولية هامة . فقد عقدت منظمة الوحدة الافريقية المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي ، في أوسلو ، في الفترة من ٢٣ الى ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ . واعتمد المؤتمر إعلانا وخطة عمل (A/43/717 و Corr.1 ، المرفق) اللذين اعتمدتهما فيما بعد الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثالثة والاربعين (القرار ١١٦/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨) ، وكذلك اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي للاجئين في دورتها التاسعة والثلاثين . ثانيا ، عقد في مدينة غواتيمالا في الفترة من ٢٩ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى ، الذي دعت اليه حكومات السفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس . وأعقبه المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الهند الصينية ، الذي دعت اليه رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وعقد في جنيف يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ومن ثم يبدو أن الجهود التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف بين المكتب والحكومات ووكالات منظومة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية آخذة في الازدياد . وتم خلال الفترة قيد الاستعراض إجراء العديد من المشاورات وإبرام مختلف الاتفاقات ، والمذكرات ، ورسائل التفاهم ، لا سيما في ميادين الحماية القانونية ، والتعاون الدولي والتعاون فيما بين الوكالات ، والمعونة المقدمة للاجئين والتنمية ، ومختلف جوانب الحلول الدائمة .

٣ - وأتيحت الفرصة ، من خلال توقيع اتفاق ثنائي بين أفغانستان وباكستان ، في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، لايجاد حل دائم عن طريق العودة الاختيارية الى الوطن ، للاجئين الافغان الذين يشكلون أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم . وفي حين اتخذت مبادرات عديدة في مختلف المحافل للاستفادة من هذه الفرصة ، فإن العودة الى الوطن على نطاق واسع خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحققت بصورة رئيسية في افريقيا . وشكلت عودة ما يربو على ٠٠٠ ٨٠ من اللاجئين الاوغنديين العائدين من السودان الى بلدهم الاصلي أكبر حركة من هذا القبيل في أي مكان في العالم . وفي الجنوب الافريقي ، فإن الاتفاق الثلاثي ، الذي وقعته في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ حكومات أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا (A/43/989 ، المرفق) ، مهد السبيل لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، وتحقيق استقلال ناميبيا ، وما نتج عن ذلك من العودة المنظمة لعدة آلاف من اللاجئين الناميبيين الى وطنهم . وقد أوكلت الى المفوضية مهمة محددة في إطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) من أجل إعادة اللاجئين والمنفيين الناميبيين الى وطنهم في الوقت المناسب .

٤ - وفي أماكن أخرى في افريقيا ، عاد الى بلدانهم الاصلية من بلدان اللجوء التي كانوا بها ٠٠٠ ٥٣ لاجئ من أصل ٠٠٠ ٥٥ لاجئ بوروندي كانوا قد فروا الى رواندا في آب/أغسطس ١٩٨٨ ، و ٠٠٠ ٦٩ موزامبيقي ، وما يربو على ٠٠٠ ٧ اثيوبي ، و ٣٠٠ ٣ زمبابوي ، و ٨٠٠ ١ تشادي . وفي خارج افريقيا ، اشتملت أكبر عملية وحيدة للإعادة الى الوطن إعادة نحو ٠٠٠ ٤٥ من الاكراد العراقيين الى العراق بموجب أحكام عفو عام ، في حين عاد الى وطنهم ، قادمين من الهند ، عدد مماثل تقريبا ، نحو ٠٠٠ ٤٣ ، من التاميل السريلانكيين منذ أن وقع اتفاق بين هذين البلدين في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٧ . وفي أمريكا الوسطى ، واصل اللاجئون من نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا العودة الى أوطانهم . وبلغ مجموع عدد العائدين في ختام الفترة المشمولة بالتقرير ٠٠٠ ١٤ شخص تقريبا .

٥ - بيد أن أثر هذه الانجازات المشجعة والايجابية كان محدودا على الصعيد العالمي نتيجة لازدياد عدد ملتمسي اللجوء ، واللاجئين ، والفئات الانسانية ذات الصلة . ففي غربي اثيوبيا ، ارتفع عدد اللاجئين السودانيين من قرابة ٠٠٠ ٢٦٠ لاجئ الى ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ ، وفي شرقي المنطقة دخل ما يربو على ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ صومالي مقاطعتي جيجيغا وأواري . وهناك أيضا عدة آلاف أخرى من الاثيوبيين والموزامبيقيين والسودانيين الذين شردوا وأصبحوا لاجئين في البلدان المجاورة . وسادت هذه الاتجاهات نفسها في جنوب

شرقي آسيا حيث ارتفع عدد ملتمسي اللجوء بما يربو على ١١ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٨٧ ، وفي أوروبا ، حيث زاد عددهم بمعدل الثُلث تقريبا ، من ٠٠٠ ١٨٨ في عام ١٩٨٧ الى ٠٠٠ ٢٤٠ خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

٦ - وكان هناك أيضا جانبان للحالة في ميدان الحماية . فعلى الجانب الايجابي ، انضم المزيد من الدول الى الصكوك الرئيسية الدولية والاقليمية المتعلقة باللاجئين ، فبلغ مجموع عدد الموقعين إما على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين أو البروتوكول الخاص بها لعام ١٩٦٧ ، أو كليهما ، ١٠٦ دول . ومع ذلك ، فإن هذا التزايد في القبول بشرعية القانون الانساني الدولي المتعلق باللاجئين قابلته زيادة في التدابير الانفرادية من جانب الدول على نحو لم يسفر فحسب عن تدهور محنة ملتمسي اللجوء واللاجئين ، لكنه أيضا شكل تهديدا للنظام المؤسسي الانساني المتمثل في اللجوء . واشتمل ذلك على اتخاذ تدابير قانونية أو ادارية جديدة أو تنقيح التدابير القائمة فيما يتصل باجراءات الإذن بالدخول ، والهجرة ، والاحتجاز ، والفحص ، والتي ترمي أو تؤدي الى إعاقة حركة ملتمسي اللجوء ، سواء كانت حدود البلدان التي وصلوا اليها هي الاولى أو إنهم عبروا عدة حدود أخرى قبل وصولهم اليها . ومع ذلك ، فإن التدابير التي ربما تكون قد اتخذت في ضوء ضرورات سياسية أو اقتصادية أو أمنية مشروعة وفي سياق تزايد تدفق موجات المهاجرين عموما لأسباب اقتصادية ، كان لها تأثيرها الضار على محنة ملتمسي اللجوء واللاجئين ، وعرضت للخطر المبادئ والممارسات الإنسانية المعترف بها عالميا بوصفها ضرورية لحمايتهم . وبالمثل ، فإن استمرار العنف ضد ملتمسي اللجوء الذين يفرون عن طريق البحر ، والذي يرتكب ضدهم شخصيا أو ضد ممتلكاتهم ، يستلزم بذل المزيد من الجهود من أجل الانقاذ في عرض البحر في إطار برنامج مناهضة القرصنة ، ومخطط عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في عرض البحر ، ومخطط عروض إعادة التوطين بعد النزول الى البر . ومما يؤسف له أن هذه الجهود تتعرض للإحباط ما بين رفض ربابنة السفن وملاكها الوفاء بمسؤولياتهم الانسانية في عرض البحر ، والرفض المتكرر من جانب دول الميناء منح حق النزول الى البر للذين قد يتم انقاذهم . وأخيرا ، وفي عام ١٩٨٨ ، كانت لا تزال هناك حالات لاعتقال واحتجاز اللاجئين بدون محاكمة ، والهجمات المسلحة على اللاجئين ومستوطناتهم ، وطردهم ، وإعادتهم القسرية ، وغير ذلك من الحالات التي تجري مناقشتها بشكل أوفى في الفصل الثاني أدناه . وقد استلزم ذلك ، من حيث مهام الحماية التي يضطلع بها المكتب ، زيادة تواتر حالات التدخل المباشر وزيادة تحقيق التكامل فيما بينها من أجل ضمان حماية اللاجئين وملتمسي اللجوء ونشر المعرفة المتعلقة بمبادئ قانون اللاجئين وتعزيز تفهمها على نحو أفضل .

٧ - وبالاضافة الى ذلك ، فقد تركز النهج الذي اتبعه المكتب على حلول مرنة وابتكارية اتخذت في اطار القانون الانساني الدولي المتصل باللاجئين ومبدأ التضامن الدولي وتقاسم الاعباء والاستنتاجات المحددة للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي للاجئين . وفي هذا الصدد اضطلع المكتب وما زال يضطلع بمبادرات هامة تمشيا مع الاستنتاجات التي توصلت اليها اللجنة التنفيذية في دورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين بشأن مسائل من بينها الهجمات العسكرية على اللاجئين والمستوطنات ، واللاجئون من النساء والاطفال ، والتحركات غير المنتظمة لملتمسي اللجوء ، والترويج لقانون اللاجئين .

٨ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير واصل المكتب ايلاء اهتمام كبير للبحث عن حلول دائمة ، ولمسائل تتصل بالمعونة المقدمة للاجئين والتنمية . وبقيت إعادة توطين اللاجئين هي الحل الدائم الرئيسي للاجئين في الهند الصينية الذين أعيد توطين قرابة ٥٠ ٠٠٠ منهم في بلدان أخرى ؛ غادر ٢١ ٠٠٠ لاجئ فييت نام في إطار برنامج الترحيل المنظم بينما بقي ١٥٦ ٠٠٠ لاجئ آخر في المخيمات التي يساعدها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وكثيرا ما تحدث ، في معظم المناطق ، حالات طوارئ تتعلق باللاجئين في إطار الاعداد الكبيرة الموجودة الآن منهم . ووفقا لذلك واصل المكتب ، من جهة تشجيع الادماج المحلي للاجئين في بلد اللجوء بوصفه أفضل حل لمشكلة اللاجئين في تلك المناطق ، معززا من جهة أخرى تأهبه لحالات الطوارئ وقدراته على الاستجابة . وكان الربط بين المعونة المقدمة للاجئين والتنمية ، وبوجه خاص تعزيز الاعمال التي تتجاوز برامج مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وكذلك الشروع في انهاء المساعدة الغوثية نفسها تدريجيا أو تسهيل انهائها يطبع النهج الذي اتبعه المكتب في البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة جدا من اللاجئين . وهذا ما جعل التعاون الوثيق بين المكتب ومؤسسات أخرى من بينها برنامج الامم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية يبلغ مستويات أعلى من أي وقت مضى .

٩ - وواصل المجتمع الدولي دعمه الثابت لبرامج المفوض السامي . وبلغ الانفاق من التبرعات ٤٣٥ ٨٢٦ ٥٤٤ دولارا منها ٣٠٠ ٣٩٥ ٣٩٥ دولار في اطار البرامج العامة و ٢٠٠ ٢٠٢ ١٥٠ دولار في اطار البرامج الخاصة .

١٠ - وفي نهاية عام ١٩٨٨ ، انتخبت الجمعية العامة للامم المتحدة المفوض السامي السيد جان بيير هوكي ، لفترة ثلاث سنوات أخرى .

الفصل الثاني

الحماية الدولية

ألف - مقدمة

١١ - ان التطورات في ميدان الحماية الدولية للاجئين قد دلت مجددا على اتساع وتنوع وتعقد الظروف المؤدية الى تدفقات اللاجئين . والعامل المشترك في هذه التدفقات هو أن اللاجئين قد اضطروا الى الخروج مع أسرهم من أوطانهم بحثا عن الامن والحماية في مكان آخر .

١٢ - وبالرغم من أن أغلبية الدول قد أوفت بالتزاماتها الدولية لقبول اللاجئين وملتمسي اللجوء في أراضيها ومعاملتهم وفقا للمعايير الانسانية المعترف بها دوليا ، فقد بقي عدد من المشاكل الخطيرة قائما في ميدان الحماية الدولية . فقد وردت مثلا تقارير عن اعتقال الآلاف من اللاجئين وملتمسي اللجوء في عدد من البلدان وإعادتهم القسرية بدون مبرر . وفي حالات أخرى أجبر رفض الدول قبول اللاجئين وملتمسي اللجوء على أن يجدوا أنفسهم في حالة إعادة قسرية .

١٣ - وقد أكد اتساع حجم تلك المشاكل وغيرها وخطورتها ، أهمية مبدأ التضامن الدولي لحماية اللاجئين . وقد اعتمدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي للاجئين ، إزاء هذا الوضع ، استنتاجا في دورتها التاسعة والثلاثين تؤكد فيه قلقها الشديد بشأن خطورة وتعقيد مشاكل اللاجئين في أنحاء العالم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي تصاحبهما والتفكك والمحن التي يسببانها لملايين الاشخاص المعنيين . وأكدت من جديد أن مشاكل اللاجئين تهم المجتمع الدولي ، وشددت على أن مبدأ التضامن الدولي له دور أساسي في تشجيع اتباع نهج انساني لمنح اللجوء والتنفيذ الفعال للحماية الدولية بصورة عامة .

١٤ - وقد كانت هناك عدة دلائل في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا تشير الى نهاية المنازعات السائدة في المنطقتين ، أو على الاقل تقليلها ، بالرغم من أن عدد ملتمسي اللجوء واللاجئين الآتين من هاتين المنطقتين قد استمر في الارتفاع . وتعززت الآمال المتعلقة بعودة عدد كبير من اللاجئين في المنطقة الى أوطانهم وطلب من مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، في حالة الاتفاق الموقع بين أفغانستان

وباكستان ، أن تقدم تعاونها ومساعدتها في عملية عودة اللاجئين الافغان . وأبرزت الاتفاقات الموقعة مع الطرفين المتعاقدين كلا على حدة مسؤولية المكتب فيما يتعلق بأمور من بينها الطابع الاختياري للتحركات ورصد ظروف ونتائج هذه التحركات وكذلك تنفيذ الترتيبات والضمانات ذات الصلة التي تنص عليها الاتفاقات . وقد بدأ المكتب في الاعمال التحضيرية اللازمة بما في ذلك التدريب في ميدان الحماية للوفاء بهذه الالتزامات .

١٥ - وفي جنوب شرقي آسيا ، ما زالت الحالة معقدة ، فقد استمر استقبال المزيد من ملتمسي اللجوء في المنطقة . وظل الحفاظ على مبدأ اللجوء الاول واحترام حقوق الانسان الاساسية للاجئين يشكلان اهتماما رئيسيا لدى المكتب . وخلال الفترة التي يشملها التقرير كانت هونغ كونغ هي أول بلد في المنطقة يقوم بوضع اجراءات لتحديد اللاجئين بالنسبة للقادمين من الفييتناميين . واشترك المكتب في وضع هذه الاجراءات وقام برصد تنفيذها بدقة . وفي تلك الاثناء تلقى المكتب عدة مئات من الطلبات المقدمة من الفييتناميين الراغبين في العودة الى وطنهم ، وأبرم المكتب في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ مذكرة تفاهم مع جمهورية فييت نام الاشتراكية بشأن هذه المسألة . ورحبت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي للاجئين في دورتها التاسعة والثلاثين بنداء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لعقد مؤتمر دولي عن اللاجئين في الهند الصينية لايجاد حلول شاملة ودائمة . وعقد المؤتمر في حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

١٦ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير شهدت افريقيا تحركات كبيرة لعودة اللاجئين الاختيارية الى أوطانهم نظمت تحت رعاية مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وعلاوة على ذلك ، ووفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وضعت ترتيبات لإعادة اللاجئين الناميبيين الى وطنهم وبدأت العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير . وفي أثناء ذلك تدفقت أفواج جديدة من اللاجئين في بلدان قليلة من بلدان اللجوء . وكان هذا هو الوضع بوجه خاص في منطقة القرن الافريقي ، حيث أدت التحركات الواسعة النطاق عبر الحدود الى معاناة شديدة لدى الاشخاص المتأثرين بذلك ، وحيث كانت أكثر مشاكل الحماية حدة تتمثل في ضمان سلامتهم البدنية . وأخيرا عقد في الفترة من ٢٣ الى ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ في اوسلو المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي (A/43/717 و Corr.1 ، المرفق) . واعتمد المؤتمر خطة عمل هامة بدأ الآن تنفيذها بالفعل .

١٧ - واستمرت حالة اللاجئين في أمريكا الوسطى تثير القلق لدى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وقد استمرت المنطقة تشهد خروج أفواج من اللاجئين الذين تتجمع أغلبيتهم في مخيمات ولا يمنحون عادة المعاملة الكاملة التي تنص عليها أحكام اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين(١) . وتوجد حالة من عدم الاستقرار في أفضل الحالات ، فيما يتعلق بمستوى المعيشة وكذلك حماية معظم هؤلاء اللاجئين . وهذا ما جعل الاعتراف بمشكلة اللاجئين هذه في اجتماع قمة إسكيبولاس الثاني (A/42/521-S/19085 ، المرفق ، الفرع ٨) ، وقيام الجمعية العامة في نيسان/ابريل ١٩٨٨ باعتماد خطة خاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى (A/42/949 ، المرفق) يكتسيان أهمية خاصة . وتجعل هذه الخطة من مساعدة اللاجئين والعائدين أمرا ذا "أولوية" وتعترف بأنه لن تكون هناك حلول طويلة الأجل لمشاكل اللاجئين في أمريكا الوسطى إلا اذا تم تهيئة ظروف التنمية في المنطقة . وفي إطار ايجاد حلول عملية للاجئين اتفقت حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ على عقد مؤتمر دولي معني باللاجئين في أمريكا الوسطى ، وقد تم ذلك في غواتيمالا في الفترة من ٢٩ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ .

١٨ - وفي أوروبا وأمريكا الشمالية ، واصل المكتب إعطاء الأولوية للمسائل المتعلقة بالحماية الدولية ، خلال الفترة التي يشملها التقرير . وقد حدثت تغييرات هامة في القوانين الوطنية المتصلة بملتمسي اللجوء واللاجئين في عدد من بلدان المنطقة . وبالنظر الى تلك التطورات القانونية الجديدة طلبت عدة حكومات مساعدة المكتب لتدريب الموظفين المعنيين بطلبات اللجوء . وفي مسألة هامة أخرى وإثر مشاورات في عدد من المحافل الاقليمية مثل مجلس أوروبا والاتحادات الاوروبية ومجموعة شنغن (جمهورية ألمانيا الاتحادية وبلجيكا وفرنسا ولكسمبرغ وهولندا) ، بدأ يظهر تقارب بشأن المبدأ القائل بأن البلد الأول الذي يقبل دخول ملتمس للجوء الى أراضيه هو البلد المسؤول عن النظر في طلب اللجوء . وهذه المسألة لها أهمية خاصة فيما يتعلق بالهدف المعلن للدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإزالة مراكز مراقبة الحدود بحلول عام ١٩٩٢ . وفي الوقت نفسه ، زادت البلدان في المنطقة عدد الجنسيات التي تحتاج الى تأشيرات الدخول والمرور ونفذت جزاءات ضد شركات النقل الحاملة لمسافرين ليس لديهم وثائق الدخول اللازمة . وواصل المكتب إعطاء أولوية عليا للحوار في المحافل الحكومية والاقليمية بهدف ضمان أن تكون جهود التنسيق بين سياسات اللجوء مستندة الى معايير ومبادئ انسانية مقبولة دوليا والعمل من أجل وضع مجموعة من السياسات التي يمكن بها معالجة المشاكل التي تجري مواجهتها بصورة فعّالة .

باء - مبادئ الحماية الدولية

١ - الإذن بالدخول واللجوء

١٩ - أحد الشروط المسبقة الذي يوفر السلامة البدنية لأي ملتمس للجوء أن يؤذن له بالدخول رسميا الى أراضي دولة ما . والشخص الذي يغادر بلده الاصلي خشية الاضطهاد بمعناه الوارد في المادة ١ من اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ، أو نتيجة لعدوان خارجي أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو أحداث تسبب اخلالا خطيرا ، جزئيا أو كليا ، بالنظام العام ، في بلده الاصلي أو في البلد الذي يحمل جنسيته أو في مكان سكنه ، لديه حاجة أولية وأساسية بأن يؤذن له بالدخول الى أراضي دولة اخرى .

٢٠ - وفي حين أنه ليس للدول التزام قانوني رسمي بأن تأذن بدخول ملتمسي اللجوء ، فإن مسؤلية إعطاء الإذن بالدخول تتفرع من التزامات أوسع تجاه اللاجئين ، التي يتوقف الوفاء بها على الشخص الذي يؤذن له بالدخول وعلى تحديد مركزه . ودعت الجمعية العامة في قرارها ٤٣٨ (د - ٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٠ ، المرفق به النظام الاساسي لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، الحكومات الى التعاون مع المكتب في أداء مهامه "لا سيما عن طريق قبول اللاجئين في أراضيها" . وجاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الامم المتحدة للمفوضين بشأن مركز اللاجئين والاشخاص عديمي الجنسية أن المؤتمر إذ يرى أن كثيرا من الاشخاص لا يزالون يغادرون بلدانهم الاصلية بسبب الاضطهاد وأنه يحق لهم التمتع بحماية خاصة بسبب وضعهم ، يوصي بأن تواصل الحكومات استقبال اللاجئين في أراضيها وبأن توحّد جهودها في روح حقيقية من التعاون الدولي(٢) .

٢١ - وأن يكون المرء لاجئا وأن يحتاج الى أن يقدم له شكل من أشكال اللجوء أمران مترابطان أيضا ارتباطا وثيقا . واللجوء ، بمعناه الاقليمي ، هو بصفة عامة مجموع الحماية التي تقدمها دولة من الدول الى اللاجئين الذين على أرضها ، وهي تمارس سيادتها . وإن الحق في منح اللجوء ، على أساس مؤقت أو دائم ، امتياز من امتيازات الدولة . غير أن حق الفرد في طلب اللجوء والتمتع به بسبب الاضطهاد حظي باعتراف عالمي ، مثلا في المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان عام ١٩٦٧ بشأن الملجأ الاقليمي .

٣٣ - ومن الناحية العملية ، تمارس الدول سيادتها بسماحها بالدخول وبمنحها اللجوء . ومن الامور المشجعة أن يلاحظ أن كثيرا من البلدان ، خلال الفترة التي يتناولها التقرير ، لا تزال تطبق سياسات لجوء متحررة ، مانحة الاشخاص المعنيين ، بحكم القانون أو الواقع ، اللجوء على أساس دائم أو مؤقت . وفي هذا السياق ، ينبغي التاكيد على أن غالبية البلدان التي تمنح اللجوء ، لا سيما في حالة تدفق واسع النطاق للاجئين الى أراضيها ، هي من بين أكثر دول العالم فقرا .

٣٣ - وعلى الرغم من الحالة المرضية العامة بالنسبة للإذن بالدخول واللجوء ، مازالت بعض الاتجاهات الباعثة على القلق تلاحظ خلال الفترة قيد الاستعراض . فمثلا ، ادخل عدد من الدول في الآونة الاخيرة سياسات تقييدية وأنظمة و/أو ممارسات ترمي الى تخفيض عدد ملتمسي اللجوء . وانطوى ذلك على اعتماد تدابير يطلق عليها اسم "الردع الإنساني" عن طريق استخدام الحجز المطول وغير المبرر في كثير من الاحيان . وبالإضافة الى ذلك ، رفضت عدة بلدان النظر في طلبات اللجوء استنادا الى تفسير ضيق لمفهوم "بلد اللجوء الاول" ، على الرغم من أنه لم تقدم دائما في هذه البلدان الاخيرة حماية أساسية أو معاملة على مستوى إنساني .

٣٤ - وكنتيجة جزئية لزيادة عدد طالبي اللجوء الذين يسافرون مسافات طويلة (بتوقف أو بدون توقف) التماسا للجوء ، عزز عدد متزايد من الدول القيود المفروضة على التاشيرات بالنسبة لبعض الجنسيات ، وفرضت عقوبات ثقيلة على شركات الطيران التي تنقل ملتمسي اللجوء أو الاجانب بدون وثائق كافية ، ولاحظ المكتب بقلق أن عددا أكبر من الدول ينظر في عملية اعتماد تدابير مماثلة أو في سبيله لاعتمادها فعلا .

٣٥ - ومن بين الاتجاهات الاخرى ذات الصلة اعتماد تدابير إدارية فورية و/أو إجراءات فرز على الحدود للنظر في طلبات اللجوء - لا يصحبها دائما ضمانات قانونية كافية أو نظامية - لا سيما تلك التي تعتبر "غير سليمة" أو "لا أساس لها بصفة واضحة" . وبالإضافة الى ذلك ، واصلت بعض الدول اللجوء الى تفسيرات صارمة أكثر من اللازم لمفهوم اللاجئ كما هو معرّف في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧[٣] ، بالإضافة الى اشتراط أن يفي طالب اللجوء بمعايير غير واقعية للإثبات .

٣٦ - وأدت هذه التدابير الى عدد متزايد من حالات الرفض على الحدود ، والترحيل ، وخلق حالات اشبه بالدوران حول الارض ، ومحاولات لإعادة ملتمسي اللجوء الى البلدان

التي عبروا اقاليمها ، بغض النظر عن المخاطر المنطوية على ذلك أو عدم حملهم الوثائق الصحيحة . والمكتب على علم بحالات خضع فيها ملتمسو اللجوء الذين لم يؤذن لهم بالدخول لعقوبة شديدة بصفة خاصة عند عودتهم الى بلدانهم الاصلية .

٢٧ - وعلى الرغم من المبدأ المقبول دوليا ومفاده أن منح اللجوء عمل سلمي وإنساني ينبغي أن لا تنظر اليه دولة أخرى بأنه عمل غير ودي ، لا تزال بعض الدول لا سيما الدول المتجاورة ، ترفض منح اللجوء لبعض فئات ملتمسي اللجوء لامور تتصل بعلاقاتها الثنائية مع البلدان الاصلية لملتمسي اللجوء . وبالمثل ، لاحظ المكتب أيضا بقلق أن كثيرا من اللاجئين (بما في ذلك بعض اللاجئين الذين لم يعترف بهم رسميا بأنهم لاجئون) خضعوا لمعاملة تمييزية فيما يتصل بقبولهم أو بتحديد مركزهم بسبب أصلهم العرقي أو جنسيتهم أو دينهم أو أصلهم الإثني ، وذلك على الرغم من أن مبدأ أساسيا للحماية الدولية تجسده المادة ٣ من اتفاقية عام ١٩٥١ يقضي بأنه على الدول أن تعامل اللاجئين بدون تمييز يتعلق بالعرق أو الدين أو البلد الاصلي .

٢ - عدم الإعادة القسرية والطرد

٢٨ - إن أول مبدأ من المبادئ المتعلقة بحماية اللاجئين هو مبدأ عدم الإعادة القسرية . وينص هذا المبدأ على عدم إخضاع أي شخص لتدابير مثل المنع عند الحدود أو ، في حالة التواجد بالفعل داخل أراضي احد بلدان اللجوء ، الطرد أو الإعادة الجبرية إلى أي بلد قد تكون لدى اللاجئ أسباب للخوف فيه من خطر على الحياة أو السلامة البدنية أو الحرية لأسباب تتعلق بمركز اللاجئ .

٢٩ - وينبغي أيضا حماية من يطلب رسميا التمتع بمركز لاجئ أو من يوجد في حالة مشابهة لمركز لاجئ ضد الإعادة الجبرية إلى بلده . ولا يستلزم تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية الاعتراف الرسمي بمركز اللاجئ . وقد جسد المبدأ في عدد كبير من الصكوك القانونية الدولية وكذلك في العديد من التشريعات الوطنية والإقليمية . وينعكس الاعتراف بهذا المبدأ كذلك في ممارسة الدول ، ويمكن اعتباره اليوم قاعدة آمرة .

٣٠ - ويرد في المادة ٣٣ من اتفاقية عام ١٩٥١ مبدأ أساسي آخر من مبادئ حماية اللاجئين وهو مبدأ ينص على أنه لا يجوز لأية دولة أن تطرد لاجئا موجودا في إقليمها بصورة نظامية إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام . وتحدد بدقة في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٣٣ من اتفاقية عام ١٩٥١ الاستثناءات المتعلقة بهذا

المبدأ . وكما هو الحال بالنسبة لعدم الإعادة القسرية ، لا يستلزم حظر الطرد الاعتراف الرسمي بمركز اللاجئ . وبالإضافة إلى ذلك فإن الطرد ، حتى إن لم تكن له آثار خطيرة كآثار الإعادة القسرية ، يُحظر رغم ذلك إذا كان من الواضح أن هذا الإجراء قد ينطوي على مشقة كبيرة بالنسبة للشخص المعني .

٣١ - وعلى الرغم من توافق الآراء الكبير بشأن هذه المبادئ ، يدرك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن انتهاك هذه المبادئ لم يستمر فحسب في العديد من البلدان بل إنه زاد على مدى السنوات الماضية . وقد أبلغ في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم عن حالات طرد أو إعادة قسرية شملت في مجموعها عدة آلاف من الناس .

٣٢ - واتخذت تدابير الطرد أو الإعادة القسرية أشكالا مختلفة . فقد اشتملت في بعض البلدان على الطرد على أساس دخول البلد أو التواجد فيه بصورة غير شرعية دون إيلاء المراعاة اللازمة لتأهل الشخص المعني للحصول على مركز لاجئ أو للشروط المبينة في المادة ٣١ من اتفاقية عام ١٩٥١ . واشتملت التدابير في بلدان أخرى على أوامر بالطرد على عدم قبول اللاجئين المختبئين الذين يلتمسون اللجوء ، وعلى إبعاد البواخر القادمة وحظر تواجد اللاجئين في أعالي البحار . وعلى الرغم من أن تدابير الطرد كثيرا ما كانت تتعلق بأشخاص فرادى فقد اتخذت التدابير في حالات عديدة أخرى على نطاق واسع وشملت آلاف الأشخاص .

٣٣ - ويتمثل أحد التطورات الأخرى التي أثارت قلق المفوض السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تغير موقف عدد من الدول إزاء مجموعات اللاجئين "الذين مكثوا في البلد منذ فترة طويلة" ولم يتم بعد ، التوصل إلى حل دائم بشأنهم . وكان هؤلاء اللاجئون عرضة للتهديد بالإعادة القسرية ، دون أن يتاح لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الكثير من الأحيان ، في مثل هذه الحالات ، الوقت الكافي لضمان قبول هؤلاء الأشخاص في بلدان أخرى . غير أنه كثيرا ما وجدت حلول مرضية بفضل استجابة عدد من بلدان إعادة توطين اللاجئين استجابة سريعة .

٣ - الاحتجاز

٣٤ - تشكل تدابير الاحتجاز المتخذة بلا مبرر انتهاكا أساسيا لحقوق الإنسان بالنسبة للاجئين . وللأسف ظل احتجاز ملتمسي اللجوء واللاجئين يمثل مصدر قلق لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين خلال الفترة المشمولة بالتقرير . وقد استمر احتجاز

العديد من ملتمسي اللجوء واللاجئين لمجرد دخولهم البلد أو تواجدهم فيه بصورة غير شرعية ، بغض النظر عن أن السبب الوحيد أو الأساسي لدخولهم البلد أو تواجدهم فيه بصورة غير عادية هو احتياج هؤلاء الاشخاص لمأوى .

٣٥ - وفي حين قد تحدث حالات يجوز أن يبرر فيها احتجاز ملتمسي اللجوء الفرادى عند وصولهم البلد أو للتثبت من هويتهم ، مثلا ، تفرض المادة ٣١ من اتفاقية عام ١٩٥١ والاستنتاج رقم ٤٤ (د - ٣٧) للجنة التنفيذية(٤) ، على السواء ، قيودا صارمة على اللجوء إلى اتخاذ تدابير الاحتجاز في مثل هذه الحالات . والحرمان من الحرية غير المحدد المدة أو المطوّل هو إجراء لا يمكن تبريره على الإطلاق استنادا إلى تلك القيود ، ولا يمكن اللجوء إلى احتجاز اللاجئين إلا في الحالات الاستثنائية .

٣٦ - وعلى الرغم من أن الاستنتاج رقم ٤٤ (د - ٣٧) للجنة التنفيذية قد اعتمد بتوافق الآراء ، لاحظ مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، مع الأسف ، أن القيود المبينة في هذا الاستنتاج لم تُحدث في ممارسات الدول في هذا المجال إلا أثرا ضئيلا . بل على العكس ، ومثلما ذكر مسبقا ، استمر الاحتجاز ، في ظروف شاقة ولفترات طويلة ودون مبرر ، قائما في عدد من البلدان . وبالإضافة إلى ذلك واجه مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مشاكل بالنسبة لمقابلة ملتمسي اللجوء واللاجئين المحتجزين في العديد من البلدان .

٤ - أمن اللاجئين

٣٧ - إن ضمان حقوق اللاجئين في الحياة والحرية والأمن أمر أساسي لحمايتهم الدولية . وتتضمن هذه الحقوق الحماية من فقدان الحياة ومن الإصابة وغيرها من الاضرار البدنية أو السيكولوجية . وتشمل هذه الحقوق كذلك الحماية من أي عمل آخر قد يعرض للخطر سلامة وكرامة اللاجئين أو يهدد بتعريضهما للخطر . وعلى الرغم من أن ضمان بلد اللجوء لأمن اللاجئين الموجودين في اقليمه هو المسؤولية الاولية لبلد اللجوء ، اهتم مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، لدى اضطلاعه بمهام الحماية الدولية ، اهتماما مباشرا وأساسيا بضمان عدم تعرض أمن الاشخاص المشمولين بولايته للتهديد أو الانتهاك .

٣٨ - وجدير بالذكر أن اللجنة التنفيذية أدانت في استنتاجها رقم ٤٨ (د - ٣٨)(٥) جميع انتهاكات حقوق وسلامة اللاجئين وملتمسي اللجوء ، وبوجه خاص الهجمات العسكرية أو المسلحة على مستوطنات ومخيمات اللاجئين ، ودعت الدول إلى الامتناع عن هذه الانتهاكات . وهذا الاستنتاج الذي حثت فيه اللجنة التنفيذية الدول كذلك على أن تضمن المحافظة على الخاصية المدنية والإنسانية لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم استنتاج كان يعتبر عند اعتماده خطوة هامة نحو معالجة مشكلة الهجمات المسلحة . غير أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قد شعر بقلق بالغ إزاء تعرض مخيمات اللاجئين في بعض البلدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير لهجمات عسكرية . وقد أسفرت هذه الهجمات التي حدثت أساسا في الشرق الأوسط وفي افريقيا عن خسائر عديدة في الأرواح وشملت هذه الخسائر النساء والأطفال وكبار السن ، وكذلك خسائر في صفوف السكان المدنيين الذين يعيشون في المناطق المتضررة . وكانت هناك أيضا حالات اغتصاب واختطاف وغير ذلك من أنواع الإيذاء الجسدي للاجئين .

٣٩ - واستمرت في العديد من أنحاء العالم ممارسة تجنيد اللاجئين بالإكراه في صفوف الجماعات المسلحة أو في عصابات المغاورين أو في جيوش نظامية ، مؤثرة أساسا على اللاجئين الشبان . ومن الواضح أن هذه الممارسة تشكل انتهاكا لحقوق اللاجئين في الأمن والسلامة ، وتتنافى كذلك مع الطابع المدني والإنساني المحض لمركز اللاجئ ولمخيمات اللاجئين وللمستوطنات ، وهو طابع تلتزم جميع الأطراف بحمايته واحترامه .

٤٠ - ووردت كذلك تقارير عن استخدام العنف ضد اللاجئين أثناء هروبهم ، ولا سيما في مياه جنوب شرقي آسيا حيث أُبلغ عن حالات هجوم القراصنة على اللاجئين مما أسفر عن العديد من حالات الوفاة والاختطاف والاغتصاب وغير ذلك من الاضرار . وقد استمر المكتب ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، في بذل الجهود من أجل وقف هذه الهجمات وذلك في إطار برنامج مكافحة القرصنة . وبالإضافة إلى ذلك ، تمت أيضا متابعة الإجراءات التي سبق اتخاذها لمواصلة دعم عمليات الإنقاذ في البحر وذلك من خلال مخطط عروض إعادة التوطين المتعلقة بالإنقاذ في البحر ، ومخطط عروض إعادة التوطين بعد النزول إلى البر .

٥ - اللاجئون المختبئون

٤١ - اعتمدت اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والثلاثين الاستنتاج رقم ٥٣ (د - ٣٩) الذي أقرت فيه بأن وضع المسافرين المختبئين الذين يلتمسون اللجوء هو ، بوجه خاص وضع الضعيف . وأوصت اللجنة بحماية المسافرين المختبئين الذين يلتمسون اللجوء من الإعادة الجبرية إلى بلد منشأهم ، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من ملتمسي اللجوء . وأوصت كذلك ، دون المساس بأي مسؤولية من مسؤوليات دولة العلم ، بالسماح بقدر الإمكان للمسافرين المختبئين الذين يلتمسون اللجوء بالنزول إلى أول ميناء توقف ومنحهم فرصة لتحدد السلطات مركزهم كلاجئين ، شريطة ألا ينطوي ذلك بالضرورة على إيجاد حل دائم لهم في بلد ميناء النزول[٦] .

جيم - حماية اللاجئين من النساء والأطفال

٤٢ - على الرغم من أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يتخذ خطوات هامة للاستجابة للحاجات المعينة للاجئين من النساء والأطفال فيما يتعلق بالحماية الدولية ولتشجيع ايجاد حلول دائمة وقابلة للاستمرار لهؤلاء اللاجئين ، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله .

٤٣ - وأبلغ في الفترة المشمولة بالتقرير عن انتهاكات عديدة لأمن هؤلاء اللاجئين وكرامتهم وسلامتهم البدنية . والعنف الجسدي والإيذاء الجنسي والاستغلال الجنسي والتمييز هي من بين الانتهاكات المبلَّغ عنها .

٤٤ - وفي بعض الحالات ، كانت النساء والفتيات اللاجئات عرضة لهذه المعاملة تحت التهديد بحرمانهن من اللجوء أو من الاعتراف بمركزهن كلاجئات أو من إمدادهن بالمساعدة الملائمة . وباعتماد الاستنتاج رقم ٥٤ (د - ٣٩)[٦] ، طالبت اللجنة التنفيذية بتعزيز التدابير الوقائية التي شرع في تنفيذها المكتب والوكالات المعنية الأخرى لتعزيز الأمن الجسدي للاجئات . ودعا الاستنتاج كذلك الدول إلى تأييد البرنامج الخاص لإعادة توطين النساء المعرضات للخطر الذي يهدف إلى توفير إمكانيات قبول معتمدة بشكل ملائم وتقديم الدعم لإندماج اللاجئات اللاتي تهددهن ، بصورة خاصة ، الظروف القائمة في بلد اللجوء الذي توجدن فيه . ويرد في الفصل الثالث بناء - ٩ أدناه ، وصف للأنشطة الأخرى التي تقوم بها المفوضية فيما يتعلق باللاجئات .

٤٥ - أما فيما يتعلق بالأطفال اللاجئين فجدير بالذكر أن اللجنة التنفيذية اعتمدت في عام ١٩٨٧ الاستنتاج رقم ٤٧ (د - ٣٨) المتعلق باحتياجاتهم ومشاكلهم(٥) . وفي آب/أغسطس ١٩٨٨ ، أصدر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مجموعة من المبادئ التوجيهية الخاصة بالأطفال اللاجئين والتي تركز على الاحتياجات الخاصة من الحماية لهذه المجموعة التي تعد أكثر مجموعات اللاجئين ضعفا . غير أنه اتضح من التقارير العديدة الواردة في الفترة المشمولة بالتقرير أن الأطفال اللاجئين تعرضوا إلى العنف البدني و/أو العنف السيكولوجي والاستغلال والسخرة والتجنيد بالإكراه ، وكذلك إلى تدابير احتجاز تعسفي . ويواجه الأطفال كذلك مشاكل خاصة فيما يتعلق بقبولهم أو تسجيلهم أو تحديد مركزهم كلاجئين ، وذلك بسبب أعمارهم أو لأنهم غير مصحوبين بأشخاص بالغين . ويرد في الفصل الثالث باء - ١٠ ، أدناه وصف للأنشطة الأخرى التي يضطلع بها لصالح الأطفال اللاجئين .

دال - حقوق اللاجئين

١ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٤٦ - يلزم لادماج اللاجئين والحفاظ على كرامتهم واحترامهم لأنفسهم ، منحهم حقوقا اجتماعية واقتصادية . وكثيرا ما لا يلتفت إلى أن حقوق اللاجئين لا تتوقف بمجرد الانتهاء من تقرير وضعهم وقبولهم في بلد اللجوء . وتنص اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ على مجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين ، تشمل ، ضمن جملة أمور ، العمل بأجر ، والعمل لحساب الذات ، والتعليم العام ، والاغاثة العامة ، والحقوق الفنية والملكية الصناعية ، والوضع القانوني ، وحق الانتماء للجمعيات ، والرعاية ، والضمان الاجتماعي .

٤٧ - وكان من الأمور المشجعة ملاحظة أن دولا كثيرة استمرت في منح اللاجئين حقوقا اجتماعية واقتصادية كثيرا ما تتجاوز الحد الأدنى من المعايير التي نصت عليها اتفاقية عام ١٩٥١ . وحيثما واجهت الدول مصاعب عملية في ضمان منح اللاجئين تلك الحقوق . نفذ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين برامج للمساعدة لتكملة التدابير التي تتخذها دولة اللجوء ، ليس لمصلحة اللاجئين وملتمسي اللجوء فحسب وانما لمصلحة السكان المحليين أيضا في أحوال كثيرة . وكما حدث في السنوات السابقة . وجد المكتب أن العقبات الرئيسية التي تعترض تمتع اللاجئين بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية تنبع من القدرة المحدودة للبلدان المضيفة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي أو نموها المحدود فيه . وقد تم تناول ذلك بشكل موسع في الفصل الثالث أدناه .

٢ - الوثائق

٤٨ - مما يذكر أن اللجنة التنفيذية اعتمدت في دورتها الثامنة والثلاثين الاستنتاج رقم ٤٩ (د - ٣٨) الخاص بوثائق سفر اللاجئين(٥) . وعلى الرغم من أن اللجنة التنفيذية أعربت عن ارتياحها لأن أغلبية الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٥١ و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧ اتبعت (وأحيانا تجاوزت) الأحكام الواردة في المادة ٢٨ من اتفاقية عام ١٩٥١ وفي استنتاجها رقم ١٣ (د - ٢٩)(٧) ، لاحظت أنه مازالت توجد في بعض البلدان مشاكل في هذا الصدد . وحثت على اتخاذ التدابير التشريعية أو الادارية اللازمة للتنفيذ الفعال لنصوص الاتفاقية والبروتوكول فيما يتعلق باصدار وثائق السفر التعاهدية . كذلك حثت الدول التي ليست أطرافا في المكين المذكورين أعلاه على اتخاذ تدابير ملائمة لضمان اصدار وثائق سفر ملائمة للاجئين بموجب شروط مماثلة بقدر الامكان للشروط المتعلقة بوثيقة السفر التعاهدية .

٤٩ - وظلت العقبات الرئيسية المتعلقة بوثائق السفر التعاهدية هي العقبات المتصلة بالقيود المفروضة على اصدارها ، وصلاحيتها الجغرافية والزمنية ، وشروط العودة ، ومدى مقبوليتها أو تجديدها ، ونقل مسؤولية اصدارها والحصول على تأشيرات .

٥٠ - واستمرت دول كثيرة في اصدار وثائق هوية للاجئين خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، وأحيانا بمساعدة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وتشهد تلك الوثائق بأن حامليها يتمتعون بمركز اللاجئ ، مما يمكنهم من الاستفادة من شتى حقوق اللاجئين . بيد أنه في بلدان أخرى ، لم تزود آلاف مؤلفة من اللاجئين أو ملتمسي اللجوء بأي وثائق على الاطلاق ، مما أدى في كثير من الاحيان إلى وجود مشاكل تتعلق بالحماية .

٥١ - وظل المكتب يشعر بالقلق للاتجاه الذي لوحظ في تقرير العام الماضي المتمثل في قيام بعض بلدان اللجوء بممارسة الاتصال بسلطات بلد المنشأ للاجئين أو ملتمسي اللجوء لاي سبب من مختلف الاسباب المتصلة بهؤلاء اللاجئين أو ملتمسي اللجوء .

٣ - جمع شمل الاسرة

٥٣ - يتفق جمع شمل الاسرة مع مبدأ وحدة الاسرة . وخلال الفترة المستعرضة ، تم ، مثلا ، احراز بعض التقدم في ذلك المجال عن طريق الغاء بعض الدول للقيود التي تؤثر على الاشخاص الذين يسعون إلى جمع شمل الاسرة . كذلك أظهرت بعض الدول مرونة في شروط الحصول على وثائق ، وخاصة في الحالات التي كان فيها اللاجئون غير قادرين على تقديم اثباتات كافية لروابطهم الاسرية .

٥٣ - وعلى الرغم من هذا التقدم ، ظلت هناك عقبات في بعض البلدان ، أدت الى اجراءات طويلة ومرهقة لجمع الشمل في بعض الاحيان أو إلى انتهاك حق اللاجئين في جمع الشمل في أحيان أخرى . وظلت هناك عقبات فيما يتعلق بمستوى الاثبات في ادعاءات الروابط الاسرية ، وكذلك فيما يتعلق بالحصول على تاشيرات خروج من بلد المنشأ .

٤ - التجنس

٥٤ - تدعو المادة ٣٤ من اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين الدول المتعاقدة الى تسهيل استيعاب اللاجئين ومنحهم جنسيتها عن طريق التشريعات التنفيذية اللازمة . وهذا الحل ، بالطبع ، يتسم باهمية خاصة بالنسبة للاجئين الذين اندمجوا اندماجا طيبا في بلد اللجوء وليس من المتصور بالنسبة لهم العودة الاختيارية الى الوطن . وفي هذا الصدد ، شعر المكتب بالتشجيع لما تحقق في بعض البلدان من منح الجنسية لعدد كبير من اللاجئين . بيد أنه في حالات قليلة أخرى ، لاحظ المكتب أن تكاليف الجوانب الاجرائية لعمليات التجنس أو طولها أو تعقيدها منعت بعض اللاجئين من الاستفادة بتلك الامكانية .

هاء - العودة الاختيارية الى الوطن

٥٥ - تتمثل إحدى المهام الرئيسية للمكتب في تيسير عودة اللاجئين الاختيارية الى الوطن وتشجيعها . وقد تم إعادة تاكيد الاهمية الرئيسية للعودة الاختيارية الى الوطن بوصفها أفضل حل لمشاكل اللاجئين في عدد من المناسبات في قرارات الجمعية العامة في استنتاجات اللجنة التنفيذية .

٥٦ - وأثناء الفترة التي يشملها التقرير ، كانت عودة أكثر من ٠٠٠ ٢٧٠ لاجئ الى بلدان منشئهم من الامور المشجعة للمكتب . وقد حدثت الاغلبية العظمى لهذه التحركات في القارة الافريقية ، بالاضافة الى أمريكا الوسطى وجنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا . وتمت عودة كثير من اللاجئين بصورة تلقائية ، في حين التمس آخرون مساعدة المكتب . ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بانشطة العودة الاختيارية الى الوطن عام ١٩٨٨ في الفصل الثالث أدناه .

واو - حالات انعدام الجنسية

٥٧ - يشكل الاشخاص عديمو الجنسية فئة من الناس غير محمية وقليلة المناعة بوجه عام ، ولم تحظ مشاكلهم حتى الآن باهتمام دولي كاف . وقد تم تعيين المكتب بموجب قراري الجمعية العامة ٣٢٧٤ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ و ٣١/٣٦ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، وذلك عملا بالمادة ١١ من اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ ، كجهاز "يستطيع طالب الاستفادة من الاتفاقية المذكورة اللجوء إليه لدراسة طلبه ومساعدته في تقديمه الى السلطة المختصة"(٨) . بيد أن عدد الاشخاص الذين يمكن أن يستفيدوا منها ما زال محدودا للغاية ، نظرا لان ١١ دولة فقط هي من الدول الاطراف في اتفاقية عام ١٩٦١ . وبالرغم من أن عبء القضايا بالنسبة للمكتب صغير من الناحية العددية ، فإن مشاكل انعدام الجنسية ، عندما تطرح ، تكون معقدة وغالبا ما تستعصي على العلاج بسبب المواقف المتصلبة التي تقفها الدول ، بالاضافة الى العواقب المأساوية بالنسبة للمجموعة المعنية من الافراد أو الاسر .

٥٨ - كما يعتبر كثير من اللاجئين أشخاصا عديمي الجنسية . وهم غالبا ما يصبحون عديمي الجنسية قانونا ، أي من خلال حرمانهم من الجنسية أو نتيجة لتنازع القوانين المحلية . في حين أن آخرين هم عديمو الجنسية واقعيا ، من حيث أنهم لا يتمكنون من الاستفادة من حماية أية جنسية فعلية . وما زال اللاجئون الذين يعتبرون عديمي الجنسية يستفيدون من حماية ومساعدة المكتب الذي يسعى الى تيسير تحقيق حلول دائمة .

٥٩ - وقد شملت الاجراءات التي اتخذها المكتب في هذا الميدان أثناء الفترة التي يغطيها التقرير تقديم المعونة والمشورة فيما يتصل بالتجنس وتسجيل الولادات وتقديم المساعدة في مجال الحصول على وثائق السفر والمطالبة بالحقوق المرتبطة بالاقامة الدائمة . وقد سعى المكتب ، الى جانب الوفاء بمسؤولياته الانسانية تجاه اللاجئين

عديمي الجنسية ضمن إطار ولايته ، الى تشجيع الدول على اتخاذ تدابير لفائدة الاشخاص عديمي الجنسية ، بما في ذلك الانضمام الى اتفاقيتي عام ١٩٥٤ و ١٩٦١ المتعلقتين بحالات انعدام الجنسية واعتماد تشريع لتنفيذ هذين الصكين .

زاي - الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وتحديد مركز اللاجئ

٦٠ - واصل المكتب ، طيلة الفترة التي يغطيها التقرير جهوده الرامية الى زيادة انضمام الدول الى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، وقام بتكثيف هذه الجهود . وقامت موزامبيق بالتصديق على بروتوكول عام ١٩٦٧ وقامت دولة ساموا بالتصديق على الاتفاقية ، وانضمت هنغاريا الى كلا الصكين ، وبذلك بلغ عدد الدول الاطراف في واحد من الصكين أو كليهما ١٠٦ دول . وواصل المكتب أيضا جهوده لتشجيع إزالة القيود التي ما زالت تحتفظ بها ثماني دول ، فيما يتعلق بالتطبيق الجغرافي لاتفاقية عام ١٩٥١ .

٦١ - وعلى الصعيد الاقليمي ، لاحظ المكتب مع الارتياح أن أربع دول افريقية أخرى هي الرأس الاخضر وسوازيلند وليسوتو وموزامبيق ، أصبحت أطرافا في اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا المؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩[٩] ، وبذلك بلغ عدد الدول المنضمة الى ذلك الصك ٤١ دولة .

٦٢ - وقد شددت اللجنة التنفيذية مرارا ، منذ دورتها الثامنة والعشرين ، على ضرورة إنشاء اجراءات محددة لتحديد مركز اللاجئ . وقد أوصت بأن تهدف تلك الاجراءات الى تمكين ملتمسي اللجوء واللاجئين من الاستفادة من مختلف الحقوق ومعايير المعاملة التي منحهم إياها المجتمع الدولي بوجه عام . كما أوصت بأن تفي تلك الاجراءات بالحد الادنى من بعض المطالب المحددة وأن تؤدي الى تمكين المكتب من المشاركة بشكل مناسب .

٦٣ - وأثناء الفترة التي يغطيها التقرير ، قام عدد من البلدان في مختلف أجزاء العالم باعتماد تدابير تشريعية وادارية لتغيير الاجراءات الموجودة أو لاقامة اجراءات جديدة لتحديد مركز اللاجئ . وقد عولجت في موضع آخر من هذا الفصل آثار تلك الاجراءات ، ولا سيما فيما يتعلق بطلب ملتمسي اللجوء الدخول والحصول على مركز اللاجئ (انظر الفرع باء أعلاه) .

حاء - الترويج لقانون اللاجئين ونشره

٦٤ - نظرا للصعوبات التي تمت مواجهتها في مجال حماية اللاجئين ، ولا سيما الاتجاه نحو تقييد سياسات اللجوء وانتهاك حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء ، فقد حظي تعزيز توسيع نطاق الاطلاع على مبادئ قانون اللاجئين وحمايتهم باهتمام خاص في ١٩٨٨ . وقد طلب الاضطلاع بذلك النشاط الخاص أيضا بموجب الاستنتاج ٥١ (د - ٣٩) ، الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في الدورة التاسعة والثلاثين ، وبذلك تم إبراز الدور الهام الذي تؤديه الأنشطة الترويجية في مجال الحماية[٦] . وتتمثل أهم الجهود الترويجية في عقد حلقة دراسية للموظفين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية وغيرهم من المجموعات السكانية المستهدفة في زمبابوي وملاوي وهونغ كونغ . كما شارك المكتب في عقد دورات تدريبية في اوروبا لاعضاء مجلس الهجرة واللاجئين في كندا ودائرة الهجرة والجنسية التابعة للولايات المتحدة على التوالي . وقد عقدت دورة سان ريمو الدراسية في قانون اللاجئين مرتين ، وذلك لاول مرة . وبالاضافة الى مختلف الجهود التدريبية الاخرى ، تواصل التعاون مع مطبعة جامعة اكسفورد في التحضير لإصدار النشرة الدولية لقانون اللاجئين ، الذي صدر العدد الاول منها عام ١٩٨٩ . كما واصل المكتب بذل الجهود لتشجيع توسيع نطاق الانضمام الى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين ، وقد سبقت الإشارة الى نتائج هذه الجهود .

٦٥ - وواصل مركز وثائق اللاجئين التابع لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين جهوده لتعزيز السياسة الإعلامية والتوثيقية للمكتب وتنظيمها وإتاحة مختلف مرافقها الإعلامية الى دائرة أوسع من المستعملين . وتواصل إصدار نشرة أنباء اللاجئين ، كما قام المركز بالتعاون مع تحالف انقاذ الطفولة باصدار قائمة مختارة ومشروحة بالمراجع المتعلقة باللاجئين من الاطفال .

الفصل الثالث

أنشطة المساعدة

ألف - مقدمة

٦٦ - واصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين خلال عام ١٩٨٨ تعاونه النشط مع الحكومات المعنية ومع المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات الانسانية للاجئين في جميع أنحاء العالم .

٦٧ - وظل تشجيع الاخذ بالحلول الدائمة ، أي العودة الاختيارية إلى الوطن والإدماج المحلي وإعادة التوطين ، يمثل الهدف الاساسي والطويل الأجل في برامج المساعدة التي يقدمها المكتب . وقد استجاب المكتب لطلبات تقديم المساعدة الطارئة للعديد من القادمين الجدد وواصل الاضطلاع ببرامج الرعاية والإعالة للاجئين الذين لم يكن بالإمكان إيجاد حل عاجل بالنسبة لهم . كما كان هدف البرامج الموجهة لأغراض الإغاثة ، حيثما أمكن ذلك ، تشجيع أنشطة الاكتفاء الذاتي الاساسي فيما بين اللاجئين . وقد حدث خلال عام ١٩٨٨ تقدم ، يحتمل أن يكون كبيرا ، في تعزيز اتخاذ التدابير المتكاملة لتلبية حاجات المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين ، وتعبئة المؤسسات الانمائية الدولية المختصة لتلك الغاية .

٦٨ - وبلغت النفقات الاجمالية للمكتب في عام ١٩٨٨ نحو ٥٦٥,١ مليون دولار (انظر الجدول ١ من المرفق) . ومن هذا المبلغ الاجمالي ، بلغت نفقات صناديق التبرعات ٥٤٥,٥ مليون دولار ، بما في ذلك ٣٩٥,٣ مليون دولار تحت بند البرامج العامة ، و ١٥٠,٢ مليون دولار تحت بند البرامج الخاصة . وهكذا زادت نفقات صناديق التبرعات عام ١٩٨٨ عنها في عام ١٩٨٧ بنحو ٨٤ مليون دولار ، مما يعكس احتياجات اضافية ترجع إلى نشوء حالات جديدة للاجئين ، وتغييرات في مضمون البرامج ، ومعدل أعلى عام لإنجاز البرامج .

٦٩ - واستمرت جهود المكتب في تحسين ادارة برامج المساعدة واشتملت على برامج تدريبية ناشطة قدمت للموظفين في مجال تطبيق وسائل وتقنيات الادارة العصرية ، وتنظيم حلقات عمل في مجال ادارة البرامج لشركاء المكتب المنفذين ، وحلقات دراسية اقليمية عن القضايا المتعلقة باللاجئين . وقد تقدم بسرعة خلال عام ١٩٨٨ تطوير وتنفيذ نظام المعلومات للادارة المالية . ومن المتصور أن هذا النظام سيوفر في نهاية المطاف معلومات قيِّمة وأكثر دقة وتأتي في وقتها لمساعدة صانعي القرارات .

٧٠ - وتقدم الفقرات التالية موجزا للمجالات الاساسية للمساعدة ، وكذلك نظرة عامة عن التطورات الهامة في كل منطقة جغرافية تغطيها المكاتب الاقليمية الخمسة التابعة للمكتب . وترد في الجدولين ١ و ٢ من المرفق معلومات مفصلة عن مستويات الانفاق لكل برنامج قطري أو برنامج منطقة .

باء - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة

١ - الاستجابة للطوارئ

٧١ - قُسِّمت أنشطة المكتب في مجال الطوارئ خلال فترة الإبلاغ إلى فئتين عريضتين هما الاستجابة للطوارئ والتأهب لها .

٧٢ - يشكل تقديم المساعدة ، فيما يتعلق بالاستجابة للطوارئ ، جانبا رئيسيا من جوانب استجابة المكتب لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين ، وتم اللجوء مرارا إلى صندوق الطوارئ الذي يسمح للمفوض السامي بتخصيص اعتمادات يمكن أن تصل إلى ١٠ ملايين دولار سنويا . ففي عام ١٩٨٨ ، تم الالتزام بمبلغ ٩,٩ من ملايين الدولارات من ذلك الصندوق استجابة لحالات الطوارئ التي حدثت بصورة رئيسية في افريقيا وجنوب غرب آسيا . ففي افريقيا ، استجاب المكتب لحالات الطوارئ في اثيوبيا وأوغندا ورواندا .

٧٣ - أما فيما يتعلق بالتأهب ، فقد اشترك المكتب في جهد نسقته أسرة الأمم المتحدة لتعزيز التأهب الوطني لحالات الطوارئ وتخطيط الاستجابة في منطقة الجنوب الافريقي . وقد دعم المكتب حلقات عمل تعالج التخطيط المتعدد القطاعات في مجال الطوارئ في جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وملاوي خلال أواخر عام ١٩٨٨ وأوائل عام ١٩٨٩ . ولأول مرة ، تم إدماج التأهب لتدفقات اللاجئين والاستجابة لها في خطط الطوارئ الوطنية .

٧٤ - واستمر في عام ١٩٨٨ برنامج التدريب على ادارة حالات الطوارئ . وإلى اليوم ، درَّب البرنامج ما يزيد على ٦٠٠ من موظفي المكتب وموظفي شركائه العاملين . وقد أسهم هذا البرنامج إسهاما كبيرا في توضيح الذاكرة المؤسسية ، وتقاسم الخبرات ، وتحسين التنسيق ، وزيادة الاداء بصفة عامة .

٧٥ - وقد وضعت خلال فترة الإبلاغ مواد مرجعية إضافية للتأهب لحالات الطوارئ . وتم استكمال عشر نبذ جديدة في سلسلة "نبذة عن التأهب لحالات الطوارئ" ، تضمنت كمبوتشيا الديمقراطية وملاوي والمكسيك وسبعة من بلدان أمريكا الوسطى ، فبلغ المجموع ١٦ . وأُجري تقييم واسع النطاق بشأن استعمالات "الكتيب عن حالات الطوارئ" الذي أعده المكتب على مدى السنوات السبع الماضية ، ويجري الإعداد لطبعة منقحة .

٧٦ - كما يضع المكتب عدة نظم طوارئ لتحسين الاستجابة لحالات الطوارئ . وتتضمن هذه النظم وضع قائمة بالموظفين المدربين للاستجابة لحالات الطوارئ بسرعة ، ومشروعا بشأن الإنذار المبكر لتدفقات اللاجئين ، ودراسة إمكانية إنشاء مخزونات احتياطية للطوارئ .

٢ - الرعاية والإعالة

٧٧ - هناك في غالب الأحيان عوامل سياسية أو مادية أو بيئية أو اقتصادية - اجتماعية تحول دون التوصل إلى تحديد وتنفيذ سريعين للحلول الدائمة أو التدابير التي من شأنها أن تحقق الاكتفاء الذاتي للاجئين . وإلى حين تحديد وتنفيذ الحلول الدائمة ، يقدم المكتب مساعدة وسيطة في شكل رعاية وإعالة . وقد تشمل هذه المساعدة توفير الأغذية والمأوى والمياه والخدمات الصحية والمرافق الصحية والملبس والأدوات المنزلية والتعليم الأساسي . وحيثما تيسر ، تشمل هذه البرامج أيضا التدريب المهني أو الأنشطة الصغيرة المدرة للدخل التي تعد اللاجئين لحياة أكثر انتاجية وتشجع على إيجاد درجة معقولة من الاعتماد على الذات .

٧٨ - وفي عام ١٩٨٨ ، كان أكبر برنامج للرعاية والإعالة هو برنامج مساعدة اللاجئين الأفغان في باكستان الذي تم الالتزام له بمبلغ ٤٣,٣ من ملايين الدولارات في إطار البرامج العامة لعام ١٩٨٨ . وقد خصص ما ينوف على ٦,٢ من ملايين الدولارات من هذا الالتزام للأنشطة المدرة للدخل وأنشطة الاكتفاء الذاتي . وكان من جملة البلدان الأخرى الذي تم فيها تنفيذ برامج كبيرة للرعاية والإعالة اثيوبيا وتايلند والصومال وملاوي .

٣ - أنشطة الاكتفاء الذاتي

٧٩ - استمر المكتب في متابعة الاكتفاء الذاتي بوصفه جزءا متكاملا من أنشطة المساعدة التي يجريها ، فواصل بصورة خاصة تقديم مزيد من الفرص الاقتصادية والعمالة والعمالة الذاتية للاجئين .

٨٠ - وقد تمت مواجهة عدة عقبات ، وفي مقدمتها أن السكان المضيفين للاجئين ، في العديد من البلدان ، يعانون من عوائق في تنميتهم الاقتصادية تشابه العوائق التي يعاني منها اللاجئون . لذلك فإن الجهود الرامية إلى تعزيز اكتفاء اللاجئين الذاتي ، تهدف بصورة متزايدة إلى تحقيق أثر اقتصادي يكون ذا عمومية أكبر . وبذلك أصبحت

المساعدة الموجهة نحو الاكتفاء الذاتي أكثر شيوعا ، ولكنها بنفس الوقت لم تعد مباشرة . وقد وجه المزيد من الدعم للمؤسسات والهياكل الاساسية بغية تحقيق درجة أكبر من الاستمرارية .

٨١ - وفي الوقت ذاته ، جرى التسليم بأن العمليات المتعلقة باللاجئين في حد ذاتها تمثل أدوات للتنمية الاقتصادية . فقد شُرع في عدد من عمليات التعاون الجديدة مع مؤسسات الامم المتحدة الاخرى ، وبخاصة استعدادا للقيام بالعمليات الرئيسية للعودة للوطن التي تحدث في إطار الجهود المبذولة لإحلال السلم على الصعيد الاقليمي أو داخل البلد . وفي كثير من الحالات ، أعاد مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين توجيه نفقاته التشغيلية نحو تحقيق تحسينات اقتصادية للاجئين والمناطق المتأثرة باللاجئين . ولذلك ، فان من شأن زيادة الشراء المحلي للوازم الاغاثة من المنتجين اللاجئين والتعاقد على مزيد من احتياجات الرعاية والصيانة اللازمة للمؤسسات التجارية الصغيرة في المناطق المتأثرة باللاجئين أن توسع نطاق الفرص المتاحة أمام المضيفين واللاجئين على حد سواء للعمل لحسابهم الخاص .

٤ - الحلول الدائمة

٨٢ - يتمثل الهدف الاساسي لجميع الانشطة التي يضطلع بها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في التوصل الى حلول دائمة عن طريق العودة الاختيارية الى الوطن ، أو الاندماج المحلي في بلد اللجوء الاول أو ، اذا لم يكن بالاستطاعة تحقيق ذلك ، إعادة التوطين في بلد آخر . وفي عام ١٩٨٨ ، تم الارتباط بمبلغ ٢٣٩ مليون دولار لتشجيع الاخذ بالحلول الدائمة الثلاثة جميعا . ومن هذا المبلغ ، أتيح نحو ٢٧,٨ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة المتعلقة بإعادة تأهيل العائدين في بلدانهم الاصلية .

العودة الاختيارية الى الوطن

٨٣ - واصل المكتب ، خلال عام ١٩٨٨ ، تعزيز ودعم الجهود الرامية الى العودة الاختيارية للافراد أو الجماعات من اللاجئين الى وطنهم . وكانت أكبر عملية انتقال خلال السنة تتعلق بالعودة التلقائية والمنظمة لاكثر من ٠٠٠ ٨٠ لاجئ أوغندي . وتضمنت حركات العودة الرئيسية الاخرى في افريقيا خلال عام ١٩٨٨ نحو ٠٠٠ ٥٣ لاجئ بوروندي من رواندا ، وقرابة ٠٠٠ ٦٩ موزامبيقي من ملاوي وزامبيا وزمبابوي ، ونحو ٠٠٠ ٧ اثيوبي من جيبوتي والصومال ، ونحو ٣٠٠ ٣ زمبابوي من بوتسوانا ، ونحو ٨٠٠ ١ تشادي من جمهورية افريقيا الوسطى والسودان .

٨٤ - وعقب توقيع الاتفاق بين الهند وسري لانكا في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، بدأ مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين برنامجا خاصا لعودة التاميل من رعايا سري لانكا من الهند . وبحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، عاد نحو ٩٠٠ ٤٢ من التاميل من الهند وقدمت اليهم المساعدة وأعيد تأهيلهم بصفة عاجلة . وبعد إعلان العفو عن الاكراد العراقيين ، أعيد نحو ٠٠٠ ٤٥ لاجئ الى العراق قبل انتهاء مهلة العفو في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ .

٨٥ - وفي أمريكا الوسطى ، استمرت عودة الغواتيماليين والنيكاراغويين والسلفادوريين ، مع تقديم المساعدة لنحو ٠٠٠ ١٣ شخص للعودة الى بلدانهم الاصلية .

الاندماج المحلي

٨٦ - حيثما تتعذر العودة الاختيارية الى الوطن في المستقبل القريب ومع موافقة حكومة البلد المضيف ، تنفذ مشاريع الاستيطان أو الاندماج المحلي لمساعدة اللاجئين على بلوغ مستوى من الاكتفاء الذاتي يضاهي مستوى السكان المحليين . وغالبية اللاجئين الذين يمثل اندماجهم المحلي أرجح الحلول الدائمة الممكنة الثلاثة ، لديهم خلفية ريفية . ومع ذلك فان عدد لاجئي الحضر الذين يستوطنون المدن آخذ في الزيادة بصورة كبيرة وقد تطلب هذا وضع برامج موسعة ومتباينة للاعتماد على الذات ، تتجه خلافا لذلك الى التركيز على المستوطنات الريفية . وبإقامة مزيد من الروابط العمدية بين تقييم الاحتياجات وادارة الحالات وتقديم المساعدة التكميلية والتعليم أو التدريب ، من ناحية ، وتعزيز العمالة والعمل للحساب الخاص ومزاولة الانشطة الاخرى المدرة للدخل ، من ناحية أخرى ، يسود الاعتقاد بأن إمكانيات التوصل الى حلول دائمة ستزداد .

إعادة التوطين

٨٧ - مازالت عملية إعادة التوطين تمثل الحل العملي الوحيد لعدد كبير من اللاجئين ، الذين اقتضت أحوالهم الامنية والصحية والاسرية تدخل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للعمل على توطينهم في بلد ثالث .

٨٨ - وقد أوليت عناية خاصة لاحتياجات المعوقين والمعرضين لاخطار من الناحية الطبية الذين لا يتوافر لهم العلاج اللازم في بلد اللجوء الاول ، ومن بينهم ضحايا التعذيب . كما حظي القصر غير المصحوبين بذويهم بعناية بالغة ، وكذلك الاحتياجات الخاصة للاجئات ، اللائي تبين ضعفهن بوجه خاص في ظل الظروف السائدة في بلد لجوءهن .

وفي هذ الصدد ، عمل المكتب مع بلدان إعادة التوطين في تحديد وتنفيذ برامج ترمي الى توفير امكانيات مكيفة بصورة ملائمة لافساح المجال أمام هؤلاء النساء لقبولهن وتقديم الدعم المتعلق باندماجهن .

٨٩ - وفي عام ١٩٨٨ ، أعيد توطين ما مجموعه ٦٨٦ ٥٠ لاجئا من الهند الصينية ، منهم ٤٧ في المائة من الفييتناميين ، و ٣٤ في المائة من لاو ونحو ١٨ في المائة آخرين من كمبوديا . وفي إطار برنامج العودة المنظمة ، غادر ما مجموعه ٢٧٥ ٢١ شخصا فييت نام للانضمام الى عائلاتهم في الخارج . وتم في عام ١٩٨٨ انقاذ ما مجموعه ٧٠٣ ٢ لاجئا من عرض البحر استفاد منهم ٩٦٩ لاجئا من عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر ، في حين نزل الى البر ٥٦١ شخصا وأعيد توطينهم في إطار عروض إعادة توطين مغادري السفن .

٩٠ - واستفاد أكثر من ٠٠٠ ٣٩ شخص من أصول أوروبية عديدة من فرص إعادة التوطين التي قدمتها بلدان الهجرة التقليدية . وأعيد توطين ما مجموعه ٣١٢ ٢ لاجئا من افريقيا ، وما يزيد على ٥٠٠ ٥ من الشرق الأوسط ونحو ٩٨٠ ١ من الأمريكتين . وأعيد توطين نحو ٦٠٠ ٥ شخص في إطار برامج المساعدة للاجئين المعوقين وأسرهم .

٩١ - وبلغت النفقات التي تحملها المكتب من أجل تشجيع إعادة التوطين ودفع تكاليف نقل اللاجئين الى بلدان ليس بوسعها أن تتحمل بنفسها تلك التكاليف نحو ١٨,٨ مليون دولار في إطار البرامج العامة .

٥ - الخدمات الاجتماعية

٩٢ - خلال عام ١٩٨٨ ، استمرت برامج الخدمات الاجتماعية في كل من المناطق الحضرية والريفية مع التركيز على الأنشطة الرامية الى تعزيز الاكتفاء الذاتي المستديم للاجئين . وواصل موظفو شبكة المشاريع القطرية والاقليمية العمل في تطوير وتحسين أنظمة ادارة الحالات الافرادية للاجئي الحضر كما تابعوا بمزيد من النشاط تعزيز أنشطة تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية . وباستخدام نهج متكامل/متعدد القطاعات أسهم موظفو الخدمات الاجتماعية في تنفيذ الأنشطة بفعالية في القطاعات الأخرى كالرعاية الصحية والتثقيف الصحي والتغذية والمرافق الصحية وبرامج خدمات المجتمع المحلي القائمة على المساعدة الذاتية والاكتفاء الذاتي .

٩٣ - ونفذ في عام ١٩٨٨ ما مجموعه ٧٠ مشروعا استشاريا في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط . وتضمنت هذه المشاريع تقديم المشورة الى اللاجئين الافراد والاسر والجماعات بما في ذلك توفير المعلومات عن امكانية توافر موارد المجتمع المحلي واستخدامها . وأنشئت حلقات اتصال مرجعية ومداومتها لتسهيل حصول اللاجئين على العمالة والعمالة الذاتية والتدريب والتعليم والخدمات الصحية ومرافق الاسكان والضمان الاجتماعي . وكان للمشرفين الاجتماعيين دور هام في تنفيذ مشاريع مساعدات الرعاية والاعاشة والتعليم والترويج لانشطة المساعدة الذاتية والانشطة المدرة للدخل .

٩٤ - وأجري تحليل لانظمة ادارة الحالات الافرادية في باكستان وبنن وتوغو والسودان وسيراليون وغانا وكوت ديفوار وكينيا ونيجيريا والهند واليونان لكي يتسنى توفير أساس لوضع نماذج برنامجية ونهج مبتكرة للاجئي الحضر . وتجري حاليا مقارنة نتائج هذا التحليل وتقييمها . وفي نهاية عام ١٩٨٩ ستعقد مشاورة تقنية لموظفي الخدمات الاجتماعية/التعليم والخبراء في هذا الميدان لاستعراض نتائج تحليل ادارة الحالات الافرادية . وستصاغ من هذا التحليل مبادئ توجيهية بشأن ادارة الحالات الافرادية ، وسياسة واضحة بشأن تقديم المساعدة الى لاجئي الحضر .

٩٥ - ووجهت عناية خاصة الى اللاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة ، مثل الاحداث غير المصحوبين بذويهم والاسر المؤلفة من والد واحد والاشخاص المعوقين والمرأة العزباء واللاجئين المسنين ، لضمان تلبية احتياجاتهم الخاصة بشكل مناسب . وفي مستوطنات الريف ومخيماته ومراكز استقباله تأسست أنشطة إنمائية تقوم على المجتمع المحلي ، فضلا عن توفير التدريب لقيادات اللاجئين ومساعدي الاخصائيين الاجتماعيين وتعزيز مشاركة اللاجئين وتنظيمها . كما نظمت حلقات عمل تدريبية اقليمية وقطرية في داكار وكراتشي ولوزاكا وهراري لتحسين المهارات الفنية للعاملين في المجالات الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي ، والنهوض بهذه المهارات في ميادين التأهيل والانشطة المدرة للدخل وتقديم استشارات في مجال العمالة وأساليب اجراء المقابلات الشخصية والعمل مع المترجمين الشفويين .

٩٦ - ووفرت للاجئين المعوقين في عدد من بلدان اللجوء تسهيلات طبية ومعالجة بدنية واجتماعية وعقلية ودعم تأهيلي . وفي عام ١٩٨٨ نفذت المكاتب الميدانية التابعة لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين و/أو الشركاء التنفيذيون للمكتب على الصعيد القطري ما مجموعه ١٣ مشروعا وقدمت المساعدة لنحو ٠٠٠ ١٣ لاجئ بكلفة

قدرها ١,١ مليون دولار التزم بها بموجب البرنامج العام لتقديم المساعدة الى اللاجئين المعوقين . وقام برنامج المكتب الخاص بالاجلاء الطبي بتمكين ٧٣ لاجئا معوقا ومريضا بدرجة خطيرة لم يمكن معالجتهم محليا من الاحالة الى مراكز طبية في الخارج بكلفة قدرها ٣٢٥ ٤٤ دولارا . وكان من بين المستفيدين لاجئون من ضحايا التعذيب والمعوقون بدنيا أو عقليا .

٩٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، عقدت مشاورة تقنية بشأن المبادئ العامة للعمل مع اللاجئين المعوقين . وحضر المشاورة خبراء في أنواع العجز من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية ، والمبادرة الدولية لمكافحة العجز الممكن تفاديه ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمات غير حكومية مختارة معنية بأنواع العجز . وسيتم انجاز مشروع المبادئ التوجيهية في عام ١٩٨٩ .

٩٨ - وما برح التركيز المستمر ينصب على دمج عنصر العجز في مشاريع المكتب للمساعدة العامة بما في ذلك التدريب على المهارات والانشطة المدرة للدخل . كما توجه عناية متزايدة حاليا الى رصد نماء الأطفال وتحصينهم وتغذيتهم على مستوى المجتمعات المحلية ، وتسهيل الاكتشاف المبكر لجوانب العجز .

التعليم

٩٩ - في عام ١٩٨٨ ، استمر توفير التعليم الابتدائي عن طريق عناصر المساعدة التعليمية المتضمنة في المشاريع المتعددة القطاعات . ولدى المكتب أكثر من ١١٠ برامج في أنحاء العالم في ميادين التعليم اللاحق للمرحلة الابتدائية والتعليم المهني/التقني والاكاديمي . وشكل التدريب أثناء الخدمة ، ومحو الامية ، وتعليم الكبار ، والتدريب على المهارات واللغات الى جانب التوجيه الثقافي للانشطة الرئيسية في اطار مشاريع مساعدة التعليم غير النظامي . وفي المستوى الثانوي والعالي استفاد ما يقرب من ١٦ ٠٠٠ طالب من المنح الدراسية . وانفق نحو ١١,٨ مليون دولار في عام ١٩٨٨ على هذه البرامج . وتلقى ٣٢ في المائة تقريبا من الطلبة دراسات تدريبية تقنية بينما التحق ٥٥ في المائة بالمدارس الثانوية وواصل ١٣ في المائة الدراسات الجامعية .

١٠٠ - وداب المكتب على تعزيز التنسيق التعليمي فيما بين وزراء التعليم في زمبابوي وملاوي وموزامبيق لتحسين نوعية المناهج الموزامبيقية في مخيمات اللاجئين ووضع خطة لتدريب المدرسين وتوفير الكتب المدرسية الموزامبيقية لنحو ٠٠٠ ٧٠ من أطفال اللاجئين . ويضطلع باستراتيجية وأنشطة لإدخال تدريب المدرسين أثناء الخدمة وخطط تعليمية أخرى للاجئين في النظام الوطني للصومال . ويجري حاليا إعداد مبادئ توجيهية لتوفير التعليم الابتدائي لأطفال اللاجئين ستصدر خلال عام ١٩٨٩ . وثمة تقييم شامل للبرامج التي يضطلع بها المكتب مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، بشأن الطلبة اللاجئين الذين تقدم اليهم المساعدة تحت اشراف هذه المنظمة ، يستخدم حاليا كاساس لاستراتيجية مناسبة في عملية إعادة التوطين في نهاية المطاف .

٦ - دائرة الامداد والمعونة الغذائية

١٠١ - تقع مسؤولية شراء الامدادات للاجئين ولعمليات مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وكذلك مسؤولية تخطيط المعونة الغذائية على النطاق العالمي وتتبع شحنات المعونة الغذائية ، على عاتق دائرة الامداد والمعونة الغذائية . ففي عام ١٩٨٨ ، أصدرت هذه الدائرة طلبات لشراء بضائع قدرت قيمتها بمبلغ ٧٠,٩ مليون دولار . ووردت البضائع من ٣٤ بلدا وشحنت الى ٤٥ بلدا آخر في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا . وكانت المشتريات الرئيسية بأموال نقدية هي : الخيام والقماش المشمع والملاءات ، وسيارات الركاب والشحن ، وقطع الغيار ، والوقود وزيوت التشحيم ؛ والعقاقير والمعدات واللوازم الطبية واللقاحات ؛ والمواد الغذائية ؛ والمأوي الدائمة ، مثل المستودعات وغيرها من المنازل الجاهزة ؛ ومعدات الامداد بالمياه ومعالجتها ؛ والعقاقير والمعدات الطبية ؛ والبذور الزراعية ، والادوات اليدوية والالات ؛ والانسجة ؛ ولوازم الأسرة والبيت ؛ والمعدات واللوازم التعليمية ؛ ومعدات وبرامج الحاسبات الالكترونية ؛ وخدمات التامين والشحن/النقل .

١٠٢ - ويوفر برنامج الأغذية العالمي عادة نحو ثلثي احتياجات المكتب من الاغذية . وفي عام ١٩٨٨ ارسلت عن طريق المكتب معونات غذائية تقارب قيمتها ٧٣,٩ مليون دولار .

٧ - تقديم المساعدة وإنهاؤها تدريجيا

١٠٣ - تتوقف المساعدة الدولية بمجرد العثور على حلول دائمة للاجئين ، وتتولى حكومة البلد المضيف المسؤولية الشاملة عن احتياجات اللاجئين المادية والاجتماعية والاقتصادية بعد ذلك . ويعتبر أن حلا دائما قد تحقق عندما تتم تلبية الاحتياجات الاساسية للاجئين بشكل ذاتي دائم ، وبمستويات مماثلة للمستويات السائدة لدى السكان المحليين . ويسعى المكتب الى تشجيع الحلول الذاتية الدائمة عن طريق تخطيط وتنفيذ المشاريع التي تتصف بما يلي :

(أ) أنها مجدية تقنيا واقتصاديا ؛

(ب) وأنها تشجع اللاجئين على المشاركة والادارة الذاتية ؛

(ج) وأنها مخططة ضمن اطار خطط التنمية الوطنية أو الاقليمية ؛

(د) وأنها تُشرك المؤسسات المحلية في التخطيط والتنفيذ .

١٠٤ - وفي البلدان ذات الاقتصاد الهش ، يزداد عدد الحالات التي يكون فيها مستوى معيشة اللاجئين غير مرض أو مستقر ، حتى ولو كان مماثلا لمستوى معيشة السكان المحليين . وقد تُحدث ظروف غير متوقعة عدم توازن أو تمزقا في مجتمعات اللاجئين واقتصادها وبيئتها (فموسم زراعي ضعيف ، مثلا ، قد يعيد الحاجة الى المعونة الغوثية ، أو قد يتطلب نمو سكاني غير متوقع بناء مدارس جديدة أو تهيئة مزيد من الأراضي ، مما قد يتطلب مساعدة اضافية) . وقد تستدعي الاضرار البيئية التي يسببها افراط اللاجئين في استعمال الموارد الطبيعية إنشاء مشاريع استصلاحية . وجزء كبير من المساعدة اللازمة لتسليم الوظائف ذو طبيعة إنمائية ، ولذلك فإن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يعمل باطراد كعامل مساعد لاشراك الوكالات الإنمائية ، مثل البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، في تولي برامج مساعدة اللاجئين بعد إنهاء مساعدة المكتب تدريجيا .

٨ - تقييم أنشطة المساعدة

١٠٥ - تركزت أنشطة المساعدة خلال عام ١٩٨٨ على التقييمات المتعمقة لعمليات المكتب الرئيسية كوسيلة لتحسين العمليات الميدانية وإعادة تشكيلها كلما اقتضت الضرورة ذلك . وتركزت التقييمات أساسا على مدى اتساق أنشطة المساعدة مع الحلول الدائمة المتوخاة في شتى البرامج القطرية . بيد أن التقييمات حاولت ، بالاضافة الى ذلك ، تغطية جوانب التشغيل الاخرى بما في ذلك أنشطة الحماية وترتيبات التنفيذ وهياكل التنظيم ومستويات التوظيف .

١٠٦ - وخلال ذلك العام ، أجريت تقييمات رئيسية لبرامج قطرية واقليمية في غرب افريقيا والجنوب الافريقي والقرن الافريقي وأمريكا اللاتينية . كما اضطلع بتقييمات لشتى المهام في المقر والميدان مثل أنشطة الخدمات الاجتماعية . وفي جميع التقييمات التي نفذت خلال عام ١٩٨٨ ، كان هناك تركيز خاص على متابعة التقييمات .

١٠٧ - كما شهد نظام التقييم الذاتي في المكتب عام ١٩٨٨ أول تغيير رئيسي منذ إدخال هذا النظام رسميا في عام ١٩٨٠ . فمع استحداث البيانات المتصلة بالاهداف الميدانية لكل من البلدان تعد الآن تقييمات ذاتية لجميع أنشطة التشغيل الرئيسية وليس للمشاريع الانفرادية المنفذة كجزء من برنامج المساعدة الشامل . وتبين التقييمات المبدئية أن هذا النهج سيوفر صورة اجمالية للانشطة بقدر أكثر فائدة وأعم مما يوفره النظام السابق .

١٠٨ - وبالاضافة الى أنشطة التقييم هذه ، تم الاضطلاع بعملية تقييم أكثر تخصصا من خلال عمل اللجنة المخصصة المعنية باستعراض العمليات . وتم إنشاء اللجنة في تموز/يوليه ١٩٨٧ وكان هدفها الاساسي وضع إجراءات لضمان الاضطلاع بأعمال متابعة منهجية للتوصيات المتصلة بتنفيذ وتخطيط البرامج ، بهدف اقتراح مبادرات لضمان آلية استعراض مستمر لجميع الانشطة البرنامجية .

١٠٩ - وفي الجزء الاخير من عام ١٩٨٧ والنصف الاول من عام ١٩٨٨ ، قامت فرق استعراض العمليات بعمليات استعراض برنامجي للبلدان العشرة التي يعمل فيها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وتم إعداد خطط مبسطة للعمل تم استعراضها واستكمالها من جديد خلال عملية استعراض الاهداف التي تمت في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٨ .

١١٠ - وفي الجزء الاخير من عام ١٩٨٨ ، تم الاضطلاع بعملية استعراض تناول كل بلد على حدة للنظر في الاستراتيجيات البرنامجية في إطار عدة بلدان أخرى ولتحديد المجالات التي قد تنطوي على تغييرات أو تحسينات أو اعادة توجيه يكون من المرغوب فيه القيام بها . وتم توفير تغذية مرتدة كبيرة للمكاتب الميدانية فيما يتعلق بقضايا من المتوخى إدخالها في بياناتها المستكملة المتصلة بالاهداف الميدانية لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

١١١ - وفي أوائل عام ١٩٨٩ ، أوفدت بعثة لاستعراض العمليات في جمهورية ايران الاسلامية ، كان من نتيجتها النظر في إدخال تغيرات على محتويات البرامج المقدمة الى اللاجئين في ذلك البلد .

١١٢ - وفي عام ١٩٨٩ ، ستواصل اللجنة المخصصة تشغيل آلية الاستعراض وستركز على أنشطة معينة بهدف تحقيق تخفيض أكبر لعدد الموظفين وزيادة الموارد المالية . ومن المتوقع أن توفد بعثات لفرق استعراض العمليات على الصعيد الميداني الى ثلاثة أو أربعة بلدان لدى المكتب برامج رئيسية فيها .

٩ - اللاجئات

١١٣ - في شباط/فبراير ١٩٨٨ ، أنشئت اللجنة التوجيهية للاجئات التابعة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين برئاسة نائب المفوض السامي بهدف تعزيز الاهتمام الخاص الذي أولاه المكتب في السنوات الاخيرة لاحتياجات اللاجئات من الحماية والمساعدة . وتتمثل مهام تلك اللجنة في :

(أ) تقييم التقدم المحرز في تدعيم واعادة توجيه السياسات والبرامج القائمة لصالح اللاجئات ، من ناحية الحماية الدولية والمساعدة المادية ؛

(ب) استعراض ووضع المزيد من السياسات والاجراءات والمبادئ التوجيهية للمساعدة التي يقدمها المكتب حاليا ؛

(ج) تحسين قاعدة البيانات المؤسسية والمواد المتصلة بالموارد المتاحة داخل المكتب فيما يتعلق بالاحتياجات/الامكانيات الخاصة للاجئات ؛

(د) ضمان أن تكون الموارد البشرية المتوفرة في المكتب كافية للسماح بتشكيل الملاك الملائم للأنشطة المضطلع بها لصالح اللاجئات ؛

(هـ) تعزيز زيادة الوعي العام بالمشاكل الخاصة للاجئات ووضع وتنفيذ استراتيجيات المكتب المتصلة بالمعلومات تحقيقا لهذه الأهداف .

١١٤ - وقدم المكتب تقريرا للجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والثلاثين يوجز طابع ونطاق المشاكل التي تواجهها اللاجئات وبصورة خاصة فيما يتعلق ب :

(أ) الحماية الدولية والمساعدة والحلول الدائمة ؛

(ب) قضايا الحماية المحددة المتعلقة باللاجئات ؛

(ج) اعادة التوطين ؛

(د) احتياجات وإمكانيات اللاجئات في مختلف قطاعات المساعدة ؛

(هـ) الصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية ؛

(و) التعليم والخدمات الاجتماعية ؛

(ز) إمدادات الوقود المنزلي والنشاط الاقتصادي .

١١٥ - ونظرت اللجنة التنفيذية في هذا التقرير واعتمدت عددا من الاستنتاجات التي دعت ، من بين جملة أمور ، المفوض السامي الى الأخذ بالمزيد من التدابير الفعالة لادراج القضايا المتصلة بالمرأة في جميع مراحل دورة التخطيط البرنامجي . وعليه ، فقد وضع المكتب خطة عمل مفصلة بهدف إدراج احتياجات اللاجئات في المجرى الاساسي لعمل المكتب . وتركز الجهود حاليا على التغيرات المؤسسية الرامية الى ضمان النظر بصورة منهجية في احتياجات المرأة كمجموعة خاصة والابلاغ عنها بانتظام ، وذلك في تقييم الاحتياجات مرورا برصد التقدم المحرز وتقييم النتائج النهائية .

١١٦ - وبغية تنسيق العملية وإدماجها والإشراف عليها في كل مراحلها في المكتب ، تم

إنشاء وظيفة مستشار خاص من أجل اللاجئات وتم اختيار مرشح مؤهل ذي خبرة للاضطلاع بهذه المهمة . كما تم في المقر أيضا إنشاء وظيفة مستشار تقني أقدم ، لمعالجة أوجه البرمجة فيما يتعلق باللاجئات .

١١٧ - وتم الاعتراف بأن تدريب الموظفين على جميع المستويات هو أمر أساسي للحصول على معلومات مفصلة والتوصل الى فهم احتياجات وأدوار اللاجئات . وبالتالي ، وافقت اللجنة التوجيهية للاجئات على مقررات تعليمية لموظفي المكتب فيما يتعلق بأثر المرأة على مشاريع المساعدة المقدمة للاجئين والتنمية . أما المقرر التعليمي الأول المستند الى حلقة عمل بعنوان المرأة والتنمية والذي يوفره معهد هارفارد للتنمية الدولية ، فمن المقرر أن يتم تقديمه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وسيشترك فيه الموظفون من ذوي الرتب العالية والمتوسطة .

١١٨ - وتمثل أنشطة الإعلام جانبا أساسيا من استراتيجية المكتب لتوعية الرأي العام بشأن مشاكل اللاجئات . وقد أصدرت دائرة الإعلام مجموعة مؤلفة من ٣٠ شريحة زجاجية ملونة ونشرت ملفا عن اللاجئات في العدد الصادر في أيلول/سبتمبر من مجلة اللاجئين ، ونظمت معرضا للصور يتعلق باللاجئات في المشاورة الدولية التي تنظمها المنظمات غير الحكومية بشأن اللاجئات ، والمكتب في صدد المشاركة في إنتاج فيلم وثائقي بشأن اللاجئات بالاشتراك مع شركة تلفزيونية هامة . وخلال هذه السنة ، سيقوم مركز وثائق اللاجئين بنشر نسخة مستكملة من القائمة المختارة والمشروحة للمراجع المتعلقة باللاجئات .

١١٩ - وبغية تزويد المكتب بنظام محسن لجمع وحفظ البيانات الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية والديمغرافية التي تتعلق بالمجموعات السكانية ذات الأهمية بالنسبة له ، بما في ذلك اللاجئون من النساء والأطفال ، اتخذ المكتب خطوات لوضع برنامج تحليلي للاحصاءات الأساسية المتعلقة باللاجئين حسب النوع والعمر .

١٢٠ - وامتثالا للاستنتاجات التي خلصت اليها اللجنة التنفيذية والتي تحث المفوض السامي على تقصي الخبرات التي اكتسبتها مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة والاستعانة بها ، قام المكتب بالمزيد من الاتصالات مع عدة وكالات متخصصة ، بما في ذلك اليونسكو واليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لوضع أولويات جديدة أو الاستمرار في الأولويات القائمة فيما يتعلق بالتعاون في الميادين ذات الصلة التي تفيد منها اللاجئات .

١٣١ - وقد أقام المكتب أيضا تعاونا وثيقا مع الفريق العامل الدولي المعني باللاجئات والتابع للمنظمات غير الحكومية والذي تتمثل أهدافه في تقاسم المعلومات بشأن التطورات الراهنة في العمل مع اللاجئات والمدافعة عن اهتمامات اللاجئات لدى الحكومات والمكتب وداخل تلك المنظمات غير الحكومية . وشارك المكتب بنشاط في المشاورة الدولية المعنية باللاجئات المعقودة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

١٣٢ - وعلاوة على ذلك ، شارك المكتب في مختلف الاجتماعات الدولية وبصورة خاصة الدورة الثالثة والثلاثين للجنة مركز المرأة المعقودة في فيينا في الفترة من ٢٩ آذار/مارس الى ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، والتي اعتمد خلالها قرار يتعلق باللاجئات والمشردات(١٠) . وفي وقت لاحق ، شارك المكتب في الاجتماع الثالث عشر المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة الذي تم عقده في فيينا . ويستعد المكتب حاليا للقيام بدور ريادي بالنسبة لأحد المواضيع المثارة في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة مركز المرأة في عام ١٩٩١ والذي سيعالج مسألة اللاجئين والمشردين من النساء والأطفال .

١٠ - الأطفال اللاجئون

١٣٣ - إن ما يقارب نصف اللاجئين في العالم هم من الأطفال دون سن الثامنة عشرة . وقد أنشأ المكتب في عام ١٩٨٧ فريقا عاملا يُعنى بالأطفال اللاجئين وذلك اعترافا منه بأن للأطفال احتياجات خاصة ينبغي مراعاتها في مبادرات الحماية والمساعدة التي يتخذها المكتب . وتمثلت المسألة الأولية التي ركز عليها الفريق العامل في وضع مبادئ توجيهية للمكاتب الميدانية بالنسبة لأنشطتها المتعلقة بالأطفال اللاجئين .

١٣٤ - وفي آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وزع المكتب على جميع موظفيه مبادئ توجيهية تتعلق بالأطفال اللاجئين . وتلفت هذه الوثيقة الانتباه الى المشاكل الخاصة التي يواجهها الأطفال اللاجئون ، وتبين السياسات التي يتبعها المكتب في أعماله في هذه المجالات والتدابير المحددة التي يتعين على المكاتب الميدانية اتخاذها . وتم توزيع المبادئ التوجيهية أيضا على نطاق واسع على الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية ، وذلك اعترافا بأنه ثمة حاجة الى موارد تقنية ومالية تفوق موارد المكتب للتمكن من معالجة احتياجات الأطفال اللاجئين بشكل كاف .

١٣٥ - ومن بين القضايا التي تعالجها المبادئ التوجيهية ، تحديد وضع اللاجئين ،

وتسجيل الولادات ، والجنسية وحالة انعدام الجنسية ، والسلامة والحرية ، والصحة البدنية ، والوقاية من أنواع العجز ومعالجتها ، والصحة العقلية ، والتعليم ، والقصّر غير المصحوبين بذويهم ، وأثر الاقامة المطولة في مخيمات اللاجئين على الاطفال .

١٢٦ - وقد تمثل نشاط بارز من بين الانشطة الاخرى المضطلع بها مع المنظمات الاخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، في اللقاء الذي عقده الفريق العامل في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ مع ممثلي تحالف إنقاذ الطفل للنظر في التعاون الذي قد يكون مفيدا بالنسبة لعمل الفريق . ويُستعان حاليا بنتائج تلك المشاورات وغيرها من المشاورات لوضع خطة عمل شاملة تتعلق بالانشطة المقبلة التي سيضطلع بها المكتب لصالح الاطفال .

١٢٧ - وبصورة عامة فإن القصّر غير المصحوبين بذويهم يعتبرون من الاطفال اللاجئين الاكثر ضعفا . وفي آب/أغسطس ١٩٨٨ ، تم الاضطلاع ببعثة بالاشتراك مع مؤسسة Rädda Barnen (إنقاذ الاطفال ، السويد) لوضع خطط لخدمات مناسبة في مخيم فوغنيدو في غربي اثيوبيا ونصف المقيمين فيه وعددهم ٠٠٠ ٣٧ شخص هم من الصبيان غير المصحوبين بذويهم . وثمة تدفقات من القصّر غير المصحوبين بذويهم يلتمسون اللجوء في عدة بلدان أوروبية ، وقد تلقى المكتب طلبات من الحكومات المعنية للمساعدة في التوصل الى حلول دائمة . وتظل مسألة القصّر غير المصحوبين بذويهم من الاهتمامات الاولية فيما يتعلق باللاجئين في الهند الصينية وملتمسي اللجوء في جنوبي شرقي آسيا ، حيث يولي المكتب رعايتهم اهتماما خاصا ويعمل على إيجاد حلول دائمة لهم .

١٢٨ - وشارك المكتب في الاستعراض التقني لمشروع اتفاقية حقوق الطفل وشارك في أعمال الفريق العامل التابع للجنة حقوق الانسان في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وفي الدورة العامة المعقودة في شباط/فبراير ١٩٨٩ . وشارك المكتب أيضا في المؤتمر المعني بدور المنظمات غير الحكومية في تطبيق اتفاقية حقوق الطفل ، الذي عقدته لجنة المنظمات غير الحكومية باليونيسيف في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

جيم - التطورات الاقليمية في افريقيا

١٢٩ - زاد من جديد مجمل عدد اللاجئين في افريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

واستمرت التدفقات من موزامبيق الى ملاوي ومن السودان الى جنوبي شرقي اثيوبيا ، إلا انها سجلت معدلات مائلة الى الانخفاض . وقد جرى تدفقان جديدان دون أي إنذار مسبق : الأول من شمالي شرقي الصومال الى شرقي اثيوبيا والثاني من بوروندي الى رواندا . وقد عادت الاغلبية الكبرى من لاجئي بوروندي الى بلدهم بمحض اختيارهم في غضون أشهر قليلة من وصولهم الى رواندا ، وكانت هناك حركات هامة أخرى للعودة الى الوطن وذلك الى اثيوبيا وأوغندا وتشاد وزمبابوي . (وللاطلاع على تفاصيل تلك الحركات ، انظر الفقرات ذات الصلة أدناه) .

١٣٠ - وقد تطلبت التدفقات الجديدة والمتواصلة من جديد تعبئة مساعدة طارئة كبيرة . وظل التقدم في تعزيز الاعتماد على النفس متفاوتا . ففوائد مواسم الحصاد الجيد في بعض البلدان كانت تقابلها آثار الصعوبات الاقتصادية التي ما زالت تواجه كثيرا من بلدان اللجوء . واستمر احراز التقدم في تعزيز اتخاذ التدابير لسد حاجات المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين بأسلوب متكامل ، ضمن إطار خطط التنمية الوطنية وبمشاركة رائدة من المؤسسات الإنمائية الوطنية والدولية كل في مجال اختصاصها .

١٣١ - وقد منح اللجوء بسخاء لآلاف المهاجرين الجدد ، لكنه ثبت في عدد من المناسبات أن الترتيبات المتخذة لكفالة حماية اللاجئين واحترام الطبيعة الانسانية والمدنية المطلقة لمخيماتهم ومستوطناتهم لم تكن كافية . فقد أبلغ عن حالات من الإعادة القسرية . واسترعى المكتب انتباه السلطات المعنية لهذه المشاكل واتخذت اجراء غير ذلك حسب الاقتضاء . وزيد في تعزيز الترتيبات المؤسسية لحماية اللاجئين . وانضمت مملكتا سوازيلند وليسوتو وجمهورية الرأس الأخضر إلى اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا . أما موزامبيق ، ففضلا عن أنها انضمت إلى هذا الصك الإقليمي المتعلق باللاجئين ، فقد صدقت على بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين .

١٣٢ - وقد حدث أكبر زيادة في عدد اللاجئين في اثيوبيا . ففي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، ارتفع عدد اللاجئين السودانيين في المخيمات الاربعة في جنوب غرب اثيوبيا من ٠٠٠ ٢٦٠ لاجئ تقريبا إلى ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ تقريبا . ومعظم اللاجئين الجدد من النساء والاطفال . وأدت الاجراءات المنسقة التي اتخذتها الحكومة والمجتمع الدولي إلى تحسين صحة اللاجئين وحالتهم التغذوية . وتم التغلب بنجاح على عدد من المشاكل التعبوية وغيرها ، بما في ذلك آثار الفيضان الذي حدث في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، لكن تباعد مواقع المخيمات وحالة بعض اللاجئين الجدد من حيث الضعف الشديد في

التغذية تطلب للاضطلاع بهذه العملية مستوى عاليا باستمرار من الدعم المالي والمادي ودعم الهياكل الاساسية .

١٣٣ - واعتبارا من منتصف عام ١٩٨٨ ، دخل ما ينوف على ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ صومالي إلى منطقتي جيجيغا وأواري في جنوب شرقي اثيوبيا . وكان هذا التدفق إلى داخل منطقة تخلو من موارد طبيعية تذكر ويصعب الوصول إليها سببا لمشاكل كبيرة بالنسبة لتوفير المساعدة الطارئة في الوقت المناسب . وقد أجريت عملية إغاثة رئيسية ، تضمنت نقل المؤن الحيوية بالجو ، لتوفير المساعدة للاجئين في خمسة مواقع ضعيفة بيئيا ومعزولة . وقد سخرت موارد كبيرة مادية وغير مادية قدمتها الحكومة والمنظمات الدولية وغير الحكومية لسد الحاجة الماسة للغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية . وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ما زالت بعض المشاكل الرئيسية تحتاج إلى حل ، منها تحديد مصدر ثابت للماء ، وما يتعلق بتوفير حصة كاملة من الاغذية الاساسية بصورة منتظمة ، وتحسين المرافق الصحية ، وتوفير الرعاية الصحية الاولية والمأوى . وبوجود الصعوبات الطبيعية والاقتصادية في المنطقة ، فإن آمال تعزيز أي مستوى يذكر من الاعتماد على النفس محدودة للغاية . وسيكون من الضروري اجراء عملية صعبة وعالية التكلفة للرعاية والإعالة حتى يحين الوقت لتسمح التطورات بالعودة الاختيارية لهؤلاء اللاجئين إلى شمال غرب الصومال .

١٣٤ - وتحسنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير آمال ايجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين الاثيوبيين في الصومال وكانت موضع مناقشات تفصيلية وعلى مستوى عال بين المكتب وحكومة الصومال . وحتى قبل استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الحكومتين في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، دلت العودة الاختيارية إلى الوطن ، سواء منها المنظمة أو العفوية ، والحركة المؤقتة للاجئين بين البلدين على أن الظروف السلمية سادت في مناطق موطن اللاجئين وأن الاغلبية الساحقة سوف تستطيع العودة الاختيارية إلى الوطن . وقد اتفق المكتب وحكومة الصومال على المكونات الاساسية للحل وعلى الحاجة إلى إعادة توجيه البرنامج نحو ذلك الحل وبعيدا عن مواصلة تقديم المساعدة الغوثية .

١٣٥ - وفي داخل الصومال ، يتضمن الاتجاه الجديد للبرنامج تعزيز مشاريع تنمية المنطقة وإعادة تأهيلها بهدف إيجاد أصول اقتصادية دائمة والمساعدة في التعويض عن الآثار الايكولوجية وغيرها التي ترتبت على وجود اللاجئين . وهناك هدف آخر هو كفالة أن تكون الخدمات المقدمة للاجئين التي يمكن أن تسهم في التنمية الوطنية متكاملة في إطار الهياكل الوطنية . ولتكميل هذا النهج ، وفضلا عن تقديم المساعدة المباشرة

للعائدين إلى الوطن ، توضع الخطط لبرامج إعادة التاهيل والتنمية في مناطق موطن اللاجئين في اثيوبيا . وكانت المناقشات مع حكومة الصومال بشأن طرائق تحقيق الاهداف المتفق عليها مستمرة عند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير .

١٣٦ - وقد تعطل برنامج المكتب للمساعدة في شمال غرب الصومال بصورة خطيرة عقب اندلاع المنازعات في نهاية أيار/مايو ١٩٨٨ . فقد عاد عدد من اللاجئين إلى أوطانهم بصورة عفوية ، وفر البعض من المخيمات ، واشترك آخرون في المنازعات ، فلم يعد يقبل بذلك تقديم أية مساعدة انسانية أخرى لهم من المكتب . وحالت الظروف دون اجراء رصد مناسب لاستعمال المساعدة الانسانية المقدمة للاجئين . وتم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة في شباط/فبراير ١٩٨٩ بشأن إعادة تسجيل جميع اللاجئين الذين ظلوا في المخيمات في شمال غرب الصومال وبشأن إعادة توزيعهم ، حسب الاقتضاء ، على المناطق التي يكفل فيها أمنهم بصورة أفضل ويمكن فيها تحقيق شروط تسليم المساعدة الإنسانية لهم . وقد بدأت هذه العملية .

١٣٧ - ووصل نحو ٠٠٠ ٣٠ من اللاجئين الجدد إلى شرقي السودان من اثيوبيا في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ ، جاء معظمهم هربا من المنازعات المسلحة . وقد تم توفير الاماكن لهم بسهولة نسبية في مراكز الاستقبال الموجودة . ويجري بنشاط اتباع التدابير الرامية إلى زيادة الاعتماد على النفس لدى ٠٠٠ ٢٥٨ من الاثيوبيين الذين قدمت لهم المساعدة في المستوطنات المنشأة وفي مراكز الاستقبال .

١٣٨ - وقد استقر أكثر من نصف العدد المقدر للاجئين الاثيوبيين في شرقي السودان بصورة عفوية في المدن والمناطق الريفية ، ولذلك لن تقدم لهم المساعدة . وتعاون المكتب بصورة وثيقة مع البنك الدولي في إعداد مشروع زراعي في جنوب كسلا ، سيستفيد منه صغار المزارعين بما في ذلك اللاجئون في المستوطنات ، واللاجئون الذين لا تقدم لهم المساعدة ، والمواطنون . وقد كان البرنامج المتعدد القطاعات جاهزا للتنفيذ في أوائل عام ١٩٨٩ . وفي هذا السياق ، عمل المكتب بصورة وثيقة مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي باجراءات لربط المساعدة المقدمة إلى اللاجئين بالتنمية الوطنية . وقد توجهت في الربع الاول من عام ١٩٨٩ أربع بعثات تقنية لصياغة المشاريع المناسبة لعرضها على الحكومات والوكالات المانحة المعنية .

١٣٩ - وأدى تدهور الحالة الامنية في جنوبي السودان الى تدفق من اللاجئين السودانيين بلغ نحو ٠٠٠ ٣٠ لاجئ ذهبوا الى شمالي أوغندا في آذار/مارس ١٩٨٩ . وتمت

تعبئة المساعدة الطارئة ، باستعمال جزء من الموارد التي يمكن إعادة توزيعها من عملية العائدين ، وتمت المحافظة على وجود ميداني للمكتب في المنطقة .

١٤٠ - وفي آب/اغسطس ١٩٨٨ ، حركت الاحداث في شمال بوروندي الهروب المفاجئ لنحو ٠٠٠ ٥٥ من اللاجئين الى رواندا واستلزم ذلك تقديم مساعدة طارئة فورا . وانشئت لجنة رباعية ، تتألف من ممثلين عن حكومات بوروندي ورواندا وزائير وممثل عن المكتب ، مع ممثلين عن منظمة الوحدة الافريقية بوصفهم مراقبين ، بغية تهيئة ظروف ومناخ يمكن أن يؤديا الى عودة اختيارية سريعة لهؤلاء اللاجئين . وقد بدأ ذلك بصورة عفوية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ واستمر بعد ذلك من خلال قوافل المرافقة التي ينظمها المكتب . وقد عادت الأغلبية العظمى من اللاجئين في غضون شهرين ولم يبق في رواندا ، في نهاية هذه الفترة ، سوى عدد ضئيل . وحافظ المكتب على وجود دولي في المناطق التي عاد اللاجئون اليها .

١٤١ - وفي الجنوب الافريقي ، ظلت ملاوي تستقبل عشرات الالاف من الموزامبيقيين الهاربين من جراء انعدام الأمن في بلدهم . وقد ازداد العدد من نحو ٠٠٠ ٤٥٠ من اللاجئين الذين أبلغ عن وجودهم في أرض ملاوي في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ليصبح أكثر من ٠٠٠ ٦٣٠ بعد سنة من ذلك . ويتوزع اللاجئون في جميع أنحاء المقاطعات التسع في ملاوي الوسطى والجنوبية منهم من يعيش في ما يشبه المخيمات ومنهم من يعيش مع المواطنين . أما التدفق ، الذي قدر بنحو ٠٠٠ ٣٠ لاجئ في الشهر في عام ١٩٨٨ ، فقد انخفض نوعا ما في عام ١٩٨٩ ، وسمح هذا الاتجاه للمكتب بأن يبدأ بتدعيم برنامج الطوارئ .

١٤٢ - وتم توفير المساعدة لأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من الموزامبيقيين في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي ، وتم توحيد برامج الطوارئ . وبحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، تم نقل ٠٠٠ ١٣ من الموزامبيقيين الى موقع استيطاني جديد في اوكويمي في المقاطعة الشرقية لزامبيا ، وكان من المزمع نقل ما يبلغ ٠٠٠ ١١ موزامبيقي ، وهم الذين ظلوا في مناطق الحدود ، بحلول نهاية عام ١٩٨٩ .

١٤٣ - أما الاستعدادات لإعادة توطين الناميبيين فقد جرى تكثيفها في النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير . وتنيط خطة انتقال ناميبيا الى الاستقلال التي وضعها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ بالمفوضية مسؤوليات محددة تتعلق بإعادة المنفيين الناميبيين الى وطنهم في الوقت المناسب في إطار السلطة الشاملة للممثل الخاص للأمين العام وضمن اطار أنشطة فريق الأمم المتحدة

للمساعدة في فترة الانتقال . وتم تنفيذ عدة بعثات تخطيطية وتقنية أوفدت الى المنطقة وكانت الترتيبات ، بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في مرحلة متقدمة .

١٤٤ - وبقي عدد لاجئي جنوب افريقيا الذين أبلغ عن أنهم حصلوا على اللجوء في الجنوب الافريقي ثابتا الى حد بعيد عند نحو ٠٠٠ ٣٥ لاجئ ، تلقى أكثر من نصفهم مساعدة من المكتب . وقد نظر في مشاكل هؤلاء وغيرهم من اللاجئين المنتشرين في أنحاء الجنوب الافريقي المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي الذي اشترك المكتب في تنظيمه بوصفه عضوا في لجنة المؤتمر التوجيهية . واعتمد المؤتمر إعلان وخطة عمل اوسلو (A/43/717 و Corr.1 ، المرفق) ، الذي أيدته فيما بعد الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ١١٦/٤٣) . وقد طالب الإعلان وخطة العمل ، أو أوصيا ، باتخاذ اجراءات دولية هامة في ميادين الحماية ، والمساعدة ، والمعونة المقدمة للاجئين والتنمية ، والتأهب للطوارئ ، والإعلام ، وتعبئة الموارد لمعالجة الحالة الانسانية المتدهورة في الجنوب الافريقي . وإن كثيرا من الاجراءات التي توخاها الإعلان وخطة العمل من ناحية المكتب يمكن أن يتم تنفيذها في إطار البرامج أو العمليات الجارية في المنطقة ، ولذلك فقد بدئ بها خلال الفترة المستعرضة . ووضعت خطة أعم لمتابعة الإعلان وخطة العمل . ويرد بحث الانشطة الاخرى المتعلقة بتنفيذ الإعلان وخطة العمل في الفصل الرابع أدناه .

١٤٥ - وخلال عام ١٩٨٧ ، بلغ مجموع النفقات في افريقيا في اطار صناديق التبرعات التابعة للمكتب ٣٥٠,١ من ملايين الدولارات ، تم الالتزام منها بمبلغ ١٧٥,٣ من ملايين الدولارات في إطار البرامج العامة ، ذهب الجزء الاكبر منها لعمليات الرعاية والإعالة ، و ٧٤,٩ من ملايين الدولارات في اطار البرامج الخاصة ، ذهب الجزء الاكبر منها لاحتياجات اللاجئين الذين وصلوا حديثا .

دال - التطورات الاقليمية في آسيا وفي أوقيانيا

نظرة عامة

١٤٦ - أصبحت المشاكل الإنسانية في جنوب شرقي آسيا موضوع تركيز دولي متجدد خلال عام ١٩٨٨ حيث بدأت الحكومات المعنية تتداول حول نهج جديد للتعامل مع مزيد من طلبات ملتمسي اللجوء في المنطقة . وواصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، في جنوب آسيا ، رصد حالات إعادة توطين أفراد التاميل السري لانكيين الوافدين من

الهند وتقديم المساعدة لهم في مجال إعادة إدماجهم . وتعاملت فروع المكتب في المنطقة مع عدد متنام من الافراد من ملتمسي اللجوء من غير شعوب الهند الصينية (ويتكون هؤلاء بصفة خاصة من الافغان والبورميين والايرانيين والتاميل) . وخلال عام ١٩٨٨ ، تم انفاق نحو ٦٨ مليون دولار في نحو ٣٠ بلدا واقليما من البلدان والاقاليم التي لدى المكتب فيها فرع أو برنامج . وذهبت الحصة الرئيسية من هذا الانفاق الى تكاليف الرعاية والصيانة ؛ ومع ذلك ، خصصت مبالغ كبيرة لتشجيع إعادة التوطين ، ولبرامج الاندماج المحلي وإعادة الاستيطان .

لاجئو الهند الصينية

١٤٧ - بحلول نهاية عام ١٩٨٨ ، بقى نحو ٠٠٠ ١٥٦ من ملتمسي اللجوء من الهند الصينية في المخيمات التي تقوم على أساس المساعدات المقدمة من المكتب في اندونيسيا وتايلند وسنغافورة والفلبين والملايو وهونغ كونغ . وما زالت تايلند هي البلد المضيف للجزء الاكبر من هذه الحالات . وما زال باقيا في الاراضي التايلندية ، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، نحو ٠٠٠ ١٠٧ شخص في اطار ولاية مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وعدد آخر يبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ شخص من الخمير النازحين في اطار عملية الامم المتحدة لتقديم الغوث على الحدود/لجنة الصليب الاحمر الدولية . وعلى الرغم من الجهود المكثفة المبذولة لتشجيع العودة الاختيارية الى الوطن ما زالت حالات إعادة الاستيطان هو الحل الرئيسي الدائم . ولا يمكن للزيادة في حالات الوصول ، وبصفة خاصة بالنسبة لـ "ركاب القوارب" أن تتعادل مع إعادة الاستيطان لنحو ٠٠٠ ٥٠ لاجئ من لاجئي الهند الصينية في بلد ثالث ، وقد ارتفع بالتالي عدد ملتمسي اللجوء المسجلين في مخيمات تقع بجنوب شرقي آسيا بنسبة ١١,٥ في المائة ، وذلك بالمقارنة مع العام السابق . وارتفع النمو بصفة خاصة في هونغ كونغ وفي ماليزيا . ومع ذلك أحرز بعض التقدم فيما يتعلق ببرنامج العودة المنظمة من فييت نام ، الذي أعيد تنشيطه . وغادر أكثر من ٠٠٠ ٢١ شخص بهذه الطريقة خلال عام ١٩٨٨ ، ويبدو أن هذا الرقم سيتم تجاوزه في عام ١٩٨٩ .

١٤٨ - وفي حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، أنشأت سلطات هونغ كونغ آلية لتحديد أهلية اللاجئ لفحص طلبات ملتمسي اللجوء من أجل الحصول على مركز اللاجئين . وأدى هذا أيضا الى عملية تحرير لأحوال الاحتجاز التي عاش اللاجئون في ظلها حتى الآن . وهناك بيان تفاهم بشأن هذا الموضوع ، موقّع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بين هونغ كونغ والمكتب ، فتح الطريق للمكتب للاضطلاع بدوره التقليدي لرصد عمليات التحديد .

١٤٩ - وفي تموز/يوليه ١٩٨٨ ، دعا وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الى عقد مؤتمر دولي بشأن اللاجئين من الهند الصينية (S/20091-A/43/510 ، الفقرة ٢٣) . وفي وقت لاحق من عام ١٩٨٨ ، أيدت هذا الاقتراح اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي والجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ١١٩/٤٣) . وجرت مشاورات تحضيرية مكثفة تحت اشراف المكتب . وقامت الأطراف المعنية ، في اجتماع تحضيري عقدته حكومة ماليزيا في كوالالمبور ، في الفترة من ٧ الى ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ، بتأييد مشروع اعلان وخطة عمل شاملة ، يضمان عناصر نهج دولي جديد لتناول مشكلة ملتمسي اللجوء من الهند الصينية . وقد عقد المؤتمر في جنيف يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

١٥٠ - وبالاضافة الى الاعلان الصادر في تموز/يوليه ١٩٨٨ من حكومة فييت نام عن استعدادها لتناول مشكلة التدفق الخارجي لملتمسي اللجوء ، تم مؤخرا التوقيع على مذكرة للتفاهم في عام ١٩٨٨ بين حكومة فييت نام ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وفي حين أن نطاق التفاهم يمتد الى ما وراء مسألة العودة الاختيارية الى الوطن ، فإن هذه المسألة الأخيرة تشكل موضوع التفاهم الرئيسي . ويرد فيه بيان بشروط واجراءات العودة الى فييت نام . وفي اطار هذه الترتيبات ، عادت مجموعة أولى ، قوامها ٧٥ فردا ، الى فييت نام بشكل اختياري بالفعل ، حيث يقدم المكتب المساعدات اليهم من أجل إعادة ادماجهم في أماكنهم الأصلية . وما زال هناك ١١٤ شخصا آخرين ينتظرون العودة من هونغ كونغ .

١٥١ - وفي أعقاب بعثة مشتركة قامت بها حكومة الصين ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في نهاية عام ١٩٨٧ لاستعراض اسهام المساعدة المقدمة من المكتب في التوطين المحلي لنحو ٠٠٠ ٣٨٠ شخص في الصين ، قدمت مساعدة أخرى في عام ١٩٨٨ تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي لدى مجتمع اللاجئين على الوجه الأكمل .

١٥٢ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وقّع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بالاشتراك مع بنوم بن ، على مذكرة توجز شروط واجراءات العودة الاختيارية للاجئين الى كمبوتشيا . وفي حين أن عدد الأشخاص الذين اختاروا ، حتى الآن ، العودة الى الوطن لا يُذكر ، فإنه من المأمول أن يعود الى وطنهم ، في اطار اتفاق السلم بين أطراف النزاع في المنطقة ، أعداد كبيرة من اللاجئين ومن سكان خمير النازحين . وتجري الآن أعمال تحضيرية مسبقة استعدادا لهذا التطور .

١٥٣ - وخلال عام ١٩٨٨ ، عاد ما يقرب من ٢٧٠ لاجئا الى جمهورية لاو الشعبية

الديمقراطية تحت اشراف المكتب . واضافة الى ذلك ، قبل مجددا ما مجموعه ٦٣ شخصا من مواطني لاو من الذين تم "فرزهم" في تايلند في اطار الترتيبات التي وضعت في صيغتها النهائية في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ . وفي وقت مبكر من عام ١٩٨٩ ، كانت الترتيبات التي تعد لإنشاء لجنة ثلاثية تتكون من حكومتي تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، قد بدأت بغية التعجيل بالعودة الاختيارية الى الوطن من تايلند الى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

١٥٤ - وفي بابوا غينيا الجديدة ، بلغ عدد أفراد مجموعة اللاجئين المنقولين من ايريان جايا من المناطق الواقعة على الحدود الى ايوين الشرقية في مقاطعة سيبك الغربية ١٣٥ ٣ شخصا في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، في حين أن هناك نحو ٠٠٠ ٥ شخص ما زالوا مقيمين في المخيمات الموجودة على الحدود ، في انتظار نقلهم الى ايوين الشرقية أو عودتهم الى وطنهم بمحض اختيارهم . وخلال عام ١٩٨٨ ، عاد ٣٥٨ شخصا باختيارهم المحض الى ايريان جايا تحت اشراف المكتب .

سري لانكا

١٥٥ - في أعقاب التوقيع على اتفاق السلم بين الهند وسري لانكا في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، بدأ مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بناء على طلب من حكومة سري لانكا ، برنامجا خاصا من المساعدة المحدودة لتشجيع عودة التاميل السري لانكيين من الهند . ثم نظمت حكومة الهند عملية نقل العائدين من ريمسوارام في الهند الى تالايمنار وكانكيسانثوراي في سري لانكا . وكان المكتب ، جنبا الى جنب مع سلطات سري لانكا ، مسؤولا عن استقبال العائدين وتسجيلهم وتقديم المساعدة الاولية لهم في مراكز الدخول . وقد أقيمت مرافق للعبور في تالايمنار وكانكيسانثوراي للاستقبال ، والفحص الطبي ، والاقامة . وقدمت مساعدة الإغاثة المباشرة الى العائدين فور وصولهم الى سري لانكا . وفي نهاية آذار/مارس ١٩٨٩ ، بلغ عدد التاميل الذين استفادوا من المساعدة المقدمة من المكتب نحو ٠٠٠ ٤٣ تاميلي ، من بينهم ٦١٠ ٢٥ عادوا من خلال قنوات منظمة ، في حين عاد نحو ٢٩٠ ١٧ منهم بطريقة تلقائية . اضافة الى ذلك ، حصل نحو ٠٠٠ ٥ أسرة نزحت نزوحا داخليا على مساعدات اسكانية في اطار برنامج المكتب . وفي آخر الامر ، سيجري أيضا توفير مساعدة لإعادة الاندماج في اطار البرنامج الخاص لاولئك التاميل السري لانكيين الذين يعودون الى وطنهم بمحض اختيارهم من بلدان أخرى غير الهند . وبحلول نهاية عام ١٩٨٨ بلغ مجموع الانفاق لتنفيذ البرنامج نحو ٨,٣ من ملايين الدولارات .

الهند

١٥٦ - في بداية عام ١٩٨٩ ، كان هناك ٦ ٦١٤ شخصا من اللاجئين المسجلين في الهند ، بما في ذلك ٤ ٨٦٦ من أفغانستان و ١ ٦٥٦ من جمهورية ايران الاسلامية . وشملت المساعدة المقدمة من المكتب التعليم الابتدائي والثانوي للاطفال ، وكذلك التعليم العالي والتدريب المهني للبالغين . كذلك قدمت المساعدة الى ما يقرب من ١٣٤ شخصا من اللاجئين المرضى أو المعاقين . وفي عام ١٩٨٨ ، رحل ما مجموعه ٢٠٠ ١ لاجئ ، منهم ٧٣٣ أفغانيا ، و ٣٧٦ ايرانيا ، واثيوبيان ، وصومالي واحد لإعادة الاستيطان في بلدان ثالثة أخرى . وخلال الفترة ذاتها ، عاد الى بلدانهم الأصلية بمحض اختيارهم ٦٢ أفغانيا و ٣٠ ايرانيا بمساعدة المكتب .

هاء - التطورات الاقليمية في أوروبا
وأمريكا الشمالية

١٥٧ - استمر عدد ملتمسي اللجوء في أوروبا في الزيادة خلال عام ١٩٨٨ ، اذ بلغ ما يقرب من ٠٠٠ ٣٤٠ نسمة مقابل نحو ٠٠٠ ١٨٨ في عام ١٩٨٧ . ويعود معظم هذه الزيادة الى ملتمسي اللجوء ذوي المنشأ الأوروبي ، مما عكس الاتجاه الذي كان سائدا في السنوات السابقة . وبالاضافة الى ذلك العدد ، استقبلت هنغاريا نحو ٠٠٠ ١٣ شخص من ملتمسي اللجوء من رومانيا ، وقد سعت هنغاريا الى التعاون مع المفوض السامي في هذا الصدد ، وانضمت في آذار/مارس ١٩٨٩ الى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ .

١٥٨ - وقبلت تركيا ٠٠٠ ٥٠ عراقي آخرين ومنحتهم ملاذا مؤقتا . وعلى الرغم من أن تلك المجموعة (التي بقي منها في تركيا ٠٠٠ ٣٧ شخص حتى آذار/مارس ١٩٨٩) لا تشملها شروط انضمام تركيا الى اتفاقية عام ١٩٥١ ، فإنهم يحصلون على مساعدة وحماية من تركيا ، في انتظار حل دائم .

١٥٩ - وحافظ مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على اتصاله الوثيق بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة ضمانا للحفاظ على التقاليد والمبادئ الإنسانية الواردة في الاتفاقية والبروتوكول في معاملة ملتمسي اللجوء الذين يتدفقون بصفة مستمرة والعدد الكبير المتراكم من طلبات اللجوء أو الحصول على مركز اللاجئ . وما زال المكتب قلقا أيضا بشأن مصير الاشخاص الذين لا يدخلون بالضرورة في نطاق هذين

السكين ، إلا أنهم لا يستطيعون مع ذلك العودة إلى بلدانهم الأصلية دون أن تتعرض حياتهم أو أمنهم لخطر كبير .

١٦٠ - وتختلف حالة اللاجئين في أمريكا الشمالية عنها في أوروبا لأسباب جغرافية وتاريخية . أما كندا والولايات المتحدة فتمثلان كلاهما بلدين من بلدان الاستيطان الرئيسية ، وإن كانتا قد وسّعتا أيضا دورهما خلال السنوات القليلة الأخيرة كبلدين من بلدان اللجوء الأول . وخلال الأشهر الأخيرة من الفترة قيد الاستعراض ، حدثت زيادة حادة في عدد ملتمسي اللجوء من أمريكا الوسطى الذين يدخلون الولايات المتحدة عن طريق حدودها الجنوبية . وقد طبقت الولايات المتحدة إجراءات عاجلة لتعيين أحقية طلبات اللجوء المقدمة منهم ، رغم أنها لم تغير التشريع ذا الصلة ولم تعدل السمات الأساسية للإجراءات المعمول بها . وفي كندا ، لوحظ أن هناك بعض النقص في عدد طلبات اللجوء الجديدة عقب بدء إنفاذ قانون اللجوء الجديد في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

١٦١ - وعلى المستوى الإقليمي سوف يكون لتحرك أوروبا نحو اتباع سياسات وممارسات موحدة في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية آثار مهمة بالنسبة للاجئين وملتمسي اللجوء . وتبذل حاليا جهود في هذا الاتجاه داخل المجلس الأوروبي والاتحادات الأوروبية ومجموعة سينفن ، وقد قام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من جانبه بمواصلة الإعداد والمشاركة في ندوات إقليمية للمشاورات مع الحكومات من أجل ضمان اتباع نهج إنساني فيما يتعلق بآثار هذا التوحيد على اللاجئين وملتمسي اللجوء . ولذلك فإن المشاورات الرئيسية التي بدأت بين الحكومات ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في جنيف في عام ١٩٨٥ استمرت باجتماع استضافته حكومة النرويج في أوسلو في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٨ . وقد حضر ذلك الاجتماع ١٢ من الحكومات ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، واتسم باتباع نهج بناء واستشرافي إزاء القضايا المطروحة ، وعقد الاجتماع الاستشاري التالي في فيينا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وشاركت فيه ١٤ دولة ، ودعيت إليه الولايات المتحدة وفنلندا للمشاركة لأول مرة .

١٦٢ - وثمة ظاهرة مشجعة للغاية تتعلق بتعاون مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مع الحكومات في أوروبا وأمريكا الشمالية وهي أن العديد من البلدان طلب الى المكتب المشاركة في تدريب الموظفين الوطنيين المسؤولين عن تلقي طلبات اللجوء والنظر فيها . وعقدت عدة حلقات دراسية من هذا النوع خلال الفترة قيد الاستعراض ، ويعتزم مكتب المفوض السامي التوسع في هذا النشاط خلال العام القادم .

١٦٣ - وخلال عام ١٩٨٨ ، بلغت نفقات تشغيل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أوروبا وأمريكا الشمالية نحو ٣٠,٤ مليون دولار ، منها ١٩ مليون دولار أُنفقت في إطار البرامج العامة وأُنفق الباقي في إطار البرامج الخاصة . وواصل المكتب دعمه للمشاريع في مجال تقديم المشورة القانونية والاجتماعية ومساعدة المسنين والمعوقين أو الفئات الضعيفة الاخرى ، وفي مجال تشجيع الانشطة الرامية إلى تيسير الحلول الدائمة . وتمت رعاية اللاجئين المعدمين وتزويدهم بما يقيم أودهم ، في عدد قليل من البلدان ، ولا سيما في جنوب شرق أوروبا . وظلت إعادة التوطين تمثل جانبا مهما من النشاط في هذا الجزء من المنطقة ، حيث تبرر الظروف الاجتماعية والاقتصادية تطبيق مبدأ تقاسم الاعباء على الصعيد الدولي .

١٦٤ - وأسفر اتفاق عقد في آب/أغسطس ١٩٨٨ بين حكومتي فرنسا وسورينام والمكتب عن إنشاء لجنة ثلاثية للإشراف على العودة الاختيارية إلى الوطن لما يقرب من ٠٠٠ ٨ من مواطني سورينام كانوا موجودين في الاراضي الفرنسية .

واو - التطورات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٦٥ - بحلول نهاية عام ١٩٨٨ ، كان عدد اللاجئين الذين تلقوا مساعدات في منطقة امريكا الوسطى والمكسيك قد بلغ ٩٥٩ ١٢٣ لاجئا . وفي كوستاريكا قدمت مساعدة إلى ٥٩٤ ٢٨ لاجئا في كل من المناطق الحضرية والريفية . وقد ساعد برنامج العمل ٨٠٠ لاجئ في الحصول على تصاريح عمل رسمية دائمة . وفي هندوراس ، وبعد عملية الإعادة إلى الوطن التي شملت عددا كبيرا من الميسكيتوس والسوموز وحركتي الإعادة إلى الوطن الكبيرتين اللتين تمتا في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر وعمليات الإعادة إلى الوطن الاسبوعية على مدار السنة ، بلغ عدد اللاجئين المتبقين في نهاية عام ١٩٨٨ ، ٠٦٩ ٣٧ لاجئا . ويشمل هذا العدد ٣٢٥ ١٣ لاجئا من السلفادور و ٧٣٠ ٩ لاجئا من نيكاراغوا من أصل هندي و ٤٣١ لاجئا من غواتيمالا . واستمر تقديم المساعدة المادية على نفس المستوى إلى جميع فئات اللاجئين في ذلك البلد . وكان هناك ٢٧٣ ٤١ لاجئا غواتيماليا في المكسيك . وقد أنجزت دراسات الجدوى للخطة المتعددة السنوات الرامية إلى تمكين اللاجئين من تحقيق الاكتفاء الذاتي في شياباس وكويتانارو ، كما تم تعزيز البرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للاجئين في شياباس .

١٦٦ - وحدثت زيادة كبيرة في أعداد العائدين في عام ١٩٨٨ ، وخصوصا من هندوراس .

فقد عاد في عام ١٩٨٨ ، ٢ ٤٧٦ من السلفادوريين كما أُعيد إلى الوطن ٧ ٩٦٥ من الميسكيتوس والسوموز الذين كانوا موجودين في المخيمات الهندوراسية . وخلال نفس الفترة عاد ١ ٩٢١ غواتيماليا من المكسيك . وبالإضافة إلى ذلك ، حدثت عمليات إعادة إلى الوطن على نطاق أصغر من الجمهورية الدومينيكية (٨٠٠ شخص من هايتي) وكوستاريكا (٣٠٣ أشخاص من السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا . وبلغ العدد الإجمالي للعائدين في عام ١٩٨٨ ، ١٣ ٦٨٤ شخصا . وواصلت المكاتب الموجودة في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا تقديم المساعدة من أجل الرعاية الشاملة للعائدين . ودعم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إعادة تأهيل المجتمعات المحلية من العائدين وأمدهم بمساعداته الفورية .

١٦٧ - وفي جنوب أمريكا اللاتينية ، يقدر عدد اللاجئين بنحو ٢٣ ٩٠٠ لاجئ منهم ٧ ٣٧٠ لاجئا تلقوا مساعدة من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وقد تم تسجيل ملتمسي اللجوء السياسي الجدد من الشيليين ، كما تم في نفس الوقت تقديم المساعدة إلى ما يقرب من ٩٠٠ لاجئ لإعادتهم إلى الوطن في شيلي أساسا .

١٦٨ - وخلال عام ١٩٨٨ ، أنفق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما مجموعه ٣٩,٣ مليون دولار ، منها ٣٣,٨ مليون دولار في إطار البرامج العامة و ٦,٥ ملايين دولار في إطار البرامج الخاصة .

١٦٩ - ونظر الاتفاق الثلاثي بين فرنسا وسورينام ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذي سبقت الإشارة إليه في طرق ووسائل تيسير العودة الاختيارية إلى الوطن للاجئين السوريناميين الموجودين حاليا في مقاطعة غيانا الفرنسية فيما وراء البحار . ويقوم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حاليا بفتح مكتب في سان لوران بغيانا الفرنسية ، وإقرار وجوده في باراماريبو من أجل رصد الحالة .

١٧٠ - وقد دعت حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس في بلاغ صدر في سان سلفادور في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ إلى عقد مؤتمر دولي عن اللاجئين في أمريكا الوسطى ، والهدف العام من المؤتمر الذي عقد في مدينة غواتيمالا في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ هو دراسة الاحتياجات ووضع مقترحات محددة لحلول عملية لمشاكل اللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين في أمريكا الوسطى . وبعد ذلك ، أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الذي اتخذ بعقد المؤتمر (القرار ١١٨/٤٣) فوضعت بذلك الأساس لتنظيم المؤتمر . وطلبت الجمعية العامة إلى

الامين العام أن يدعو جميع الدول إلى المشاركة في المؤتمر وأن يعهد بتنظيمه إلى مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظومة الامم المتحدة . وقد التزم كل بلد من البلدان المعنية في أمريكا الوسطى ، بما في ذلك بليز والمكسيك ، بإيجاد حلول للمشكلة ، ولذا استهدف المؤتمر تأييد خطة عمل تتضمن مجموعة من الحلو والبرامج يؤيدها المجتمع الدولي .

زاي - التطورات الإقليمية في جنوب غرب آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط

أفغانستان

١٧١ - اتخذ مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٨ عددا من الخطوات استعدادا للعودة الاختيارية للافغان ، تضمنت توقيع اتفاقات مع كل من الحكومتين الطرف في اتفاقية جنيف وإجراء مناقشات مستفيضة مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية ، وممثلين مختلفين للاجئين الافغان لتحديد شروط العودة الاختيارية وبيان أنشطة المساعدة المادية المطلوبة لدعمها . كذلك ساهم المكتب في عدد من البعثات المشتركة بين الوكالات داخل أفغانستان .

١٧٢ - ويجري في عام ١٩٨٩ مضاعفة الانشطة الداعمة لتهيئة العودة الاختيارية للاجئين الافغان . وتحقيقا لذلك يواصل مكتب المفوض السامي تعاونه الوثيق مع مكتب منسق برامج الامم المتحدة للمساعدة الإنسانية والاقتصادية لافغانستان والشركاء الآخرين في منظومة الامم المتحدة ، وعلى الاخص برنامج الاغذية العالم ، لتحقيق الاهداف المحددة المنبثقة عن الولاية الدولية المنوطة بالمكتب واتفاقات جنيف . ويتعين لتحقيق عملية مرضية للعودة :

(أ) أن يكون اللاجئون الافغان في وضع يسمح لهم بأن يقرروا بمحض إرادتهم توقيت عودتهم وأسلوبه ؛

(ب) أن يتمتع اللاجئون حال عودتهم بأحوال معيشية تمكنهم من الإندماج السريع .

١٧٣ - وصيغ النهج العملي لتحقيق هذه الاهداف في ثلاثة مجالات رئيسية . الاول يُعنى بأنشطة تتصل مباشرة بالحماية الدولية للاجئين والعائدين من تلقاء أنفسهم . ويتكون

الثاني من أنشطة لبناء قدرة ملائمة على الاستجابة في الأحوال التي تحدث فيها تحركات واسعة النطاق للعودة الاختيارية . ويتعلق الأخير بتقديم الدعم المباشر إلى العائدين داخل أفغانستان .

١٧٤ - وفي عام ١٩٨٨ رصد مبلغ ١٢ مليون دولار للأنشطة الموضحة أعلاه ، وتبلغ الاحتياجات المسقطة ٦١,٢ مليون دولار في عام ١٩٨٩ .

باكستان

١٧٥ - رغم أن المساعدة التي تقدم إلى اللاجئين الأفغان إلى باكستان الذين يفوق عددهم ثلاثة ملايين لاجئ تفي باحتياجاتهم الأساسية ، فإن توقعات عودة اللاجئين الاختيارية إلى أفغانستان في عام ١٩٨٩ اقتضت إعادة توجيه مسار البرنامج . ومنذ النصف الثاني من عام ١٩٨٨ أولي اهتمام شديد للتحضيرات المتعلقة بالعودة إلى الوطن وعلى الأخص في قطاعي الصحة والتدريب .

١٧٦ - وتقدم المساعدة إلى اللاجئين حديثي الوصول ، الذين وفدوا من مناطق تشهد مصادمات عسكرية حامية بالقرب من حدود أفغانستان . وتفيد مصادر حكومية باكستانية أن هناك ما يربو على ٥٠٠ ٠٠٠ وافد جديد دخلوا باكستان في الفترة من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ إلى آذار/مارس ١٩٨٩ .

١٧٧ - وفي نيسان/ابريل ١٩٨٩ دخل المشروع الثاني لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين/البنك الدولي لتوليد الدخل في مناطق اللاجئين بباكستان ، بتكلفة قدرها ٤٠ مليون دولار ، النصف الثاني من مدته المقررة التي تبلغ ثلاث سنوات . ويبين تنفيذ المشروع عن إحراز تقدم وطيد . كما أن فرص توليد الدخل التي تتوفر في إطار هذا المشروع تظل حيوية للاجئين الذين لا يمكنهم العودة إلى أفغانستان .

جمهورية إيران الإسلامية

١٧٨ - وفي جمهورية إيران الإسلامية واصل المفوض السامي برنامجه لصالح لاجئي أفغانستان عن طريق استكمال المساهمات الكبيرة التي يقدمها البلد من جانبه لرعايتهم والسهر عليهم . وتتألف المساعدة التي يقدمها المكتب في قطاع الصحة من تدريب الاخصائيين الصحيين والقابلات الأفغان ، وتوفير العقاقير ، والأدوية ، وعبوات المستلزمات الصحية ، ووحدات الأشعة السينية ، والسلاسل الباردة الخ . كما أُنشئت صنابير لمياه الشرب في ستة مواضع . وتضمنت المساعدة أشكالا أخرى كالدعم الإداري

وتدريب الافغانيات على الحياكة ونسج السجاد وإنشاء المخابز ، والحمامات العامة ، والمدارس الابتدائية وأماكن إقامة المعلمين ، وشراء الورق للكتب المدرسية ، وتشييد الطرق لتوفير سبل للوصول إلى مستوطنات اللاجئين . وفي عام ١٩٨٨ بلغت جملة الالتزامات ١٠,٦ مليون دولار .

١٧٩ - وفي عام ١٩٨٨ أيضا ، استجاب المفوض السامي لطلب من جانب حكومة جمهورية إيران الإسلامية من أجل تقديم المساعدة إلى ٠٠٠ ٧٠ من اللاجئين الاكراد وصلوا إلى هذا البلد من العراق في الفترة بين آذار/مارس وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ . وتتكون هذه المساعدة من عدة بنود منها الادوية وعبوات المستلزمات الصحية ، والانتقال ، والاوعية المنزلية ، ومراكز صحية متنقلة ، ومواد لبناء المأوى للاجئين ، وخزانات المياه ، ومخازن سابقة التجهيز . ونظرا للظروف الجوية القاسية خلال فصل الشتاء ، قدم مكتب المفوض السامي أيضا ملابس شتوية وأغذية تكميلية ووسيلة انتقال من وإلى مناطق الإيواء المؤقت لعدد من اللاجئين يبلغ ٠٠٠ ١١ نسمة . وبلغ مجموع الالتزامات في عام ١٩٨٨ لتقديم المساعدة إلى اللاجئين الاكراد ٨,٣ مليون دولار .

الشرق الاوسط وشمال افريقيا

١٨٠ - وواصل المكتب الإقليمي في المنامة رصد أنشطة المكتب في بلدان الخليج ، خاصة مسائل الحماية . وفي عام ١٩٨٨ شهدت المنطقة تدفق أعداد ضخمة من الصوماليين في أعقاب الاحداث التي وقعت في شمال الصومال . وواصل المكتب الإقليمي في بيروت تقديم المساعدة الماسة إلى نحو ٩٠٠ ٥ لاجئ عديمي الجنسية في المنطقة .

١٨١ - وقدم مكتب القائم بأعمال البعثة في صنعاء مساعدة في قطاعات الصحة والمرافق الصحية والتعليم إلى ٠٠٠ ١ لاجئ تقريبا من أصل إريتري يعيشون على شاطئ البحر الاحمر ويمثل اللاجئون من اليمن الديمقراطية أكبر مجموعة أشخاص يهتم بها مكتب المفوض السامي في اليمن (يقدر عددهم بحوالي ٠٠٠ ٧٠ إلى ٠٠٠ ٨٠ شخص تقريبا) . وتتركز المساعدة التي يقدمها إليهم على المأوى والصحة والمياه .

١٨٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، افتتح مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مكتبا لقائم بأعمال بعثة في بغداد من أجل تحسين المساعدة والانشطة التي يضطلع بها المكتب لصالح اللاجئين إلى هذا البلد .

١٨٣ - وفي أعقاب خطة السلم التي أصدرها الأمين العام في عام ١٩٨٨ وتضمنت دعوة المكتب إلى المشاركة في إحصاء عدد اللاجئين الصحراويين وفي عملية إعادتهم إلى الوطن ، فإن المكتب بسبيله الآن ، بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية ، إلى إعداد خطة طوارئ أولية لإعادتهم إلى الوطن . وفي غضون ذلك ، يواصل تقديم مساعدة إلى الفئات الضعيفة من الصحراويين الموجودين في الجزائر في إطار برامج المساعدة التي أقرتها اللجنة التنفيذية .

الفصل الرابع

العلاقات مع المنظمات الاخرى

ألف - التعاون بين مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة

١٨٤ - واصل برنامج الامم المتحدة الإنمائي إدارة مشاريع مختلفة بالنيابة عن المكتب في بلدان لا يوجد للمكتب تمثيل فيها . وقامت المنظمتان بدراسة السبل الكفيلة بإدخال عدد من المستوطنات القائمة للاجئين ضمن مشاريع التنمية الوطنية . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، عقد اجتماع بين المفوض السامي ومدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي لاستعراض التقدم المحرز بعد انقضاء عام على توقيع مذكرة التفاهم بين المكتب والبرنامج الإنمائي . وأمكن بنجاح تنفيذ كثير من الأعمال المشتركة بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي من بينها ، المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي ، والإجراءات المتصلة بأفغانستان وملاوي . وبالنسبة للأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى فيجري تنسيقها عن كثب مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بأفغانستان وناميبيا وجنوب شرقي آسيا .

١٨٥ - وواصلت منظمة الصحة العالمية تحمّل تكاليف توفير منسق صحي للاجئين الافغان في جمهورية إيران الإسلامية . وفي الصومال ، قامت المنظمة بالنيابة عن المكتب ، باستكمال تصميم برنامج من أجل مكافحة البلهارسيا . وفي نهاية عام ١٩٨٨ عينت منظمة الصحة للبلدان الامريكية منسقا صحيا للاجئين في هندوراس . وقام المكتب بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبدعم من الوكالات التطوعية بإعداد تنقيح مشترك لمحتويات عبوة مستلزمات إسعاف صحي . وقامت منظمة الصحة العالمية باختيار عدد من الخبراء الاستشاريين الصحيين لإجراء تقييمات متخصصة لاحوال اللاجئين ، بما في ذلك مستشار لتقييم برنامج مكافحة الملاريا في باكستان .

١٨٦ - واشترك مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية في رعاية المؤتمر الدولي الاول المعني بالتغذية في أوقات الكوارث المعقود في جنيف في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وتعاونتا في تنقيح منشور مشترك بعنوان إدارة حالات

الطوارئ التغذوية في التجمعات الكبيرة من السكان . كما اشترك المكتب ، في ميدان الصحة ، مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم الحاجات الصحية للاجئين والمناطق المتأثرة باللاجئين في السودان .

١٨٧ - وواصل برنامج الاغذية العالمي تلبية معظم الاحتياجات من المعونة الغذائية الاساسية للاجئين ، وفي حالات معينة ، قدم المساعدة الى اللاجئين العاملين في أنشطة انتاجية . وفي عام ١٩٨٨ ، اضطلع كل من المكتب وبرنامج الاغذية العالمي بعدة بعثات مشتركة ، على سبيل المثال ، إلى اثيوبيا ، وجمهورية إيران الإسلامية ، والجزائر ، وزائير ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وسوازيلند ، والسودان ، وملاوي ، واليمن ، لتقييم احتياجات اللاجئين من الاغذية . وفي عام ١٩٨٨ ، بلغت المساعدة الغذائية المقدمة من برنامج الاغذية العالمي إلى اللاجئين قرابة ٥١٧ ٠٠٠ طن متري .

١٨٨ - وفي عام ١٩٨٨ رصد اعتماد لخبير معاون من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للعمل مع مكتب المفوض السامي في ميدان تعليم اللاجئين . وشاركت اليونسكو في الماضي في تقديم مختلف الخدمات الاستشارية وفي انتاج مبادئ توجيهية للتعليم الابتدائي للاجئين . والتقى نائب المفوض السامي للاجئين مع المدير العام الجديد لليونسكو بغية تحديد أولويات التعاون بين الوكالتين . وتطور التنسيق في مجال الاعتراف بالالقاب والدرجات العلمية التي يحملها الطلاب والحائزون على منح دراسية من اللاجئين .

١٨٩ - وارتبطت اليونيسيف ببرامج المكتب ، وذلك بالدرجة الاولى في افريقيا وباكستان ، في ميادين الرعاية الصحية الاولية ، وامدادات المياه ، والمرافق الصحية الاساسية . وفي باكستان تقدم اليونيسيف حاليا المساعدة في برامج التطعيم وتعزيز تغطية التحصين فيما بين الاطفال والنساء من اللاجئين الافغان عن طريق تقديم المعدات والموظفين التقنيين .

١٩٠ - وفي عام ١٩٨٨ ، استمر التعاون بين المكتب ومنظمة العمل الدولية في عدة مشاريع من قبيل مشروع التدريب المهني للاجئين الافغان في باكستان .

١٩١ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، وقع المكتب والصندوق الدولي للتنمية الزراعية اتفاقا لتعزيز مجالات التعاون بين المنظمتين في مجالات من قبيل المعونة المقدمة للاجئين والتنمية ، والانشطة الريفية المدرة للدخل ، والبرامج المعنية باللاجئات

والتنمية الريفية . وجرى تقييم مشروع مشترك معني بادرار الدخل وإصلاح البيئة (في جمهورية ايران الإسلامية - جنوب خراسان) في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٨ . وعقدت الجولة الاخيرة من المفاوضات المتعلقة بالمشروع في نيسان/ابريل ١٩٨٨ .

١٩٢ - وبعد إيفاد بعثة لتحديد المشروع المشترك وتقييمه ، جرى التوقيع على اتفاق للتعاون في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بين المكتب والبنك الدولي بشأن مشروع فيرخانو للتوطين في الصومال الذي سيستمر لمدة سبع سنوات وتبلغ ميزانيته ٣,٨ من ملايين الدولارات .

١٩٣ - وفي عام ١٩٨٨ ، واصل المكتب تعاونه مع برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، وصندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا فيما يتعلق بمرافق التدريب وتقديم المساعدة للاجئين من الجنوب الافريقي . كما استفاد اللاجئون من مختلف انحاء العالم من الزمالات التي قدمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

١٩٤ - وواصلت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، من خلال برنامج الزمالات لعام ١٩٨٨ ، تمويل زمالات للاجئين الساعين للحصول عليها في بلدان اللجوء المختلفة .

١٩٥ - وواصل برنامج متطوعي الامم المتحدة اشتراكه النشط في برامج اللاجئين من خلال تقديم متطوعين للعمل في باكستان ، والسودان ، والصومال ، وهندوراس ، وهونغ كونغ .

١٩٦ - واقيم اتصال وثيق وجرى استكشاف امكانيات التعاون مع مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) .

١٩٧ - وفي أيار/مايو ١٩٨٨ ، جرى التوقيع على رسالة تفاهم مع عملية الامم المتحدة لتقديم الغوث على الحدود بشأن التعاون في ميدان ايجاد حلول دائمة لحالات يقدر عددها ب ٠٠٠ ٨ لاجيء فيتنامي في تايلند .

١٩٨ - وتعاون المكتب أيضا مع هيئات الامم المتحدة الاخرى مثل مركز التنمية

الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية . واشترك المكتب أيضا في المساعي العالمية التي تبذلها منظومة الامم المتحدة من قبيل عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، وعقد الامم المتحدة للمعوقين .

باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الاخرى

١٩٩ - بناء على دعوة موجهة من حكومة قبرص ، حضر المكتب المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز المعقود في الفترة من ٥ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بنيقوسيا . وأتاح المؤتمر فرصة ممتازة لتبادل وجهات النظر والمعلومات مع الوفود ذات المستوى الرفيع بشأن مشاكل اللاجئين الرئيسية التي تؤثر على مختلف مناطق العالم .

٢٠٠ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، واصل المكتب تعاونه الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية في مجالات مختلفة . وكما حدث في السنوات الماضية ، جرى تمثيل المكتب في الدورة العادية الرابعة والعشرين لاجتماع رؤوساء الدول والحكومات المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٣٥ إلى ٣٨ أيار/مايو ١٩٨٨ ، وفي الدورة العادية الثامنة والاربعين لمجلس الوزراء المعقودة في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٨ (انظر A/43/398 ، المرفقين الاول والثاني) .

٢٠١ - وقام المكتب بدور نشط في أعمال مختلف أجهزة منظمة الوحدة الافريقية ، بما فيها لجنة الخمسة عشر المعنية باللاجئين ، ولجنة التنسيق للاجئين ، ومكتب منظمة الوحدة الافريقية للاجئين ، ولجنة العمل .

٢٠٢ - وجرى تعزيز أشكال التعاون التقليدية هذه أثناء الفترة المشمولة بالتقرير عن طريق الاضطلاع بأنشطة ذات صلة بالتحضير للمؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي وانعقاده الذي تم في أوسلو في الفترة من ٣٣ إلى ٣٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وعمل كل من الامم المتحدة ، والمكتب ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الوحدة الافريقية عن كثب وقدموا الدعم المالي والمادي الكبير لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على الأزمة الانسانية الخطيرة التي تعاني منها منطقة الجنوب الافريقي ولتشجيع التوصل إلى حلول ملائمة لهذه المشاكل وتوفير موارد

كافية لها . واعتمد هذا المؤتمر ، الذي حقق نجاحا باهرا ، إعلان وخطة عمل بدعوان إلى المزيد من التضامن الدولي مع شعوب وبلدان المناطق المتضررة من نظام الفصل العنصري الذي تتبعه جنوب افريقيا وسياساتها الرامية الى زعزعة الاستقرار وتقديم المساعدة المتزايدة إليهم (A/43/717 و Corr.1 ، المرفق) . ومنذ انعقاد هذا المؤتمر ، أجريت مشاورات مختلفة مع منظمة الوحدة الافريقية والاعضاء الآخرين للجنة التوجيهية للمؤتمر لتحديد سبل تيسير تنفيذ التدابير التي اقترحها المؤتمر .

٢٠٣ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٩/٤٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، الذي دعت فيه الجمعية العامة إلى تقوية التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، تم الشروع اعتبارا من بداية عام ١٩٨٩ في اتخاذ خطوات لتنشيط وتوسيع مجالات التعاون بين المكتب ومنظمة الوحدة الافريقية ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، مجال الاليات المنتظمة للتشاور بشأن المشاكل المعينة التي يواجهها اللاجئون في القارة .

٢٠٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٨٨ ، أُبرم اتفاق للتعاون بين المكتب ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، بغرض تعزيز التعاون بين المنظمتين ، في مجال القضايا الإنسانية . وتنص أحكام الاتفاق ، فضلا عن إجراء الاتصالات وتبادل المعلومات بصفة منتظمة ، على إعطاء منظمة المؤتمر الإسلامي مركز المراقب في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمكتب ، كما مُنح المكتب مركز مماثل في مؤتمرات وأنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي . وحضر المكتب المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية المعقود في الرياض في الفترة من ١٣ إلى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، حيث نُوقشت حالة اللاجئين في العالم الاسلامي مناقشة مستفيضة ، واتخذ قرار بشأن اللاجئين ودور المكتب والتعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامي والمكتب .

٢٠٥ - واستمر التعاون مع جامعة الدول العربية عن طريق إجراء المشاورات وتبادل المعلومات بصورة دورية . وأُجريت أيضا مناقشات فيما يتعلق بمشروع اتفاق للتعاون بين المكتب وجامعة الدول العربية وبمشروع اتفاقية عربية بشأن اللاجئين . وتم أيضا استكشاف إمكانية التعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجالات محددة من مجالات تقديم المساعدة للاجئين .

٢٠٦ - واستمر التعاون بين المكتب ومنظمة الدول الامريكية وخاصة عن طريق اشتراك المكتب في الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية المعقودة في سان سلفادور في

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وعن طريق إجراء الاتصالات مع المنظمة بشأن المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى . وفي قرار اتخذته الجمعية العامة بشأن هذا المؤتمر ، أيدت الجمعية العامة بقوة الدعوة إلى عقد مؤتمر وتعهدت بدعم الجهود المبذولة من جانب الدول الداعية إلى عقد المؤتمر ومن جانب المكتب لالتماس حلول محددة لمشكلة اللاجئين في منطقة أمريكا الوسطى .

٢٠٧ - وعلى المستوى التقني ، شارفت على الانتهاء الدراسة التي تجريها منظمة الدول الأمريكية بشأن الجوانب القانونية لتدفق موجات كبيرة من اللاجئين ، استنادا إلى دراسات حالة أجريت في كوستاريكا والمكسيك وهندوراس ، ومن ثم أجريت مشاورات بين المكتب ومنظمة الدول الأمريكية فيما يتعلق بالاستمرار في برنامج الدراسات المشتركة المعنية باللاجئين في أمريكا الوسطى والمكسيك ، والذي بدأ في عام ١٩٨٢ .

٢٠٨ - وأبرم المكتب مع معهد البلدان الأمريكية لحقوق الانسان اتفاقا لانشاء كرسي أستاذية لقانون اللاجئين الدولي بالمعهد باسم فريتيوف نانسن ، وبذلك اتيحت للمكتب فرصة للمشاركة بشكل أكثر نشاطا في برنامج المعهد السنوي للدراسات المشتركة بين التخصصات بشأن حقوق الانسان . وبالاضافة إلى ذلك ، وكما حدث في السنوات السابقة ، قام ممثل للمكتب بإلقاء محاضرات في الدورة الدراسية السادسة عشرة للقانون الدولي التي نظمتها اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية في ريو دي جانيرو .

٢٠٩ - واستمر التعاون مع مجلس أوروبا ، لاسيما عن طريق مشاركة المكتب في اجتماعات لجنة الخبراء المخصصة للجوانب القانونية للجوء الاقليمي ، واللاجئين ، وعديمي الجنسية ، التي واصلت بذل الجهود لوضع اتفاق بشأن المسؤولية عن فحص طلبات اللجوء ، وفي أعمال اللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والديموغرافيا . واعتمدت الجمعية البرلمانية التوصية ١٠٨٨ (١٩٨٨) بشأن الحق في اللجوء الاقليمي .

٢١٠ - وواصل المكتب متابعته عن كثب للمشاورات التي أُجريت تحت رعاية المؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في حالة اللجوء في أوروبا . وفي هذا الاطار أيضا ، عُقدت عدة اجتماعات على مستوى كبار المسؤولين والخبراء بغرض وضع الاستراتيجيات ، بما في ذلك النُهج القائمة على التعاون ، مع البلدان الواقعة خارج المنطقة والمهتمة بتدفق موجات اللاجئين إلى الخارج .

٢١١ - وكما سبقت الاشارة إليه ، واصل المكتب تنمية تعاونه مع البنك الدولي كجزء

من الجهود الرامية إلى التعزيز الفعال للأنشطة الانمائية لصالح اللاجئين والعائدين ، وكمساهمة في تخفيف أثر وجود هذه المجموعات من اللاجئين على بلدان اللجوء المتضررة . وأحرز تقدم جدير بالملاحظة في المشاريع المشتركة التي نفّذت في باكستان للاجئين الافغان ، وحدث تقدم في تصميم المخططات المقترحة لأوغندا والسودان والصومال والمكسيك وملاوي عن طريق الاسراع في تحديد المشاريع وايفاد البعثات التحضيرية المشتركة خلال عام ١٩٨٨ والنصف الأول من عام ١٩٨٩ . واشترك المكتب أيضا ، حسب الاقتضاء ، في اجتماعات الأفرقة الاستشارية ومجموعات المصارف التابعة للبنك الدولي .

٢١٢ - وطرأ مزيد من التطور على التعاون بين المكتب والمؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي ، لاسيما مجلس الوزراء والبرلمان ، عن طريق زيادة الاتصالات وعن طريق الاعتماد الرسمي لممثل للمكتب لدى الاتحاد الأوروبي . وفي إطار الاعداد لاتفاقية لومي الرابعة ، اشترك المكتب بصفة مراقب في المناقشات التي أجراها بشأن اللاجئين الفريق العامل التابع للجنة المشتركة بين مجموعة بلدان افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

٢١٣ - وفي عام ١٩٨٨ ، ساهم الاتحاد الأوروبي بمساعدة بلغت قيمتها ٤٦,٢ من ملايين الدولارات . وتمثل هذه المساهمة الهامة ، في إطار البرامج العامة ، ما قيمته ٥,٧ من ملايين الدولارات نقدا ، و ٠,٤ مليون دولار لشراء الأغذية ، وفي إطار البرامج الخاصة ، تمت المساهمة بمبلغ ١٠,٧ من ملايين الدولارات نقدا ، و ١٢ مليون دولار لشراء الأغذية ، و ١٧,٣ من ملايين الدولارات كمساهمات عينية . وبالمقارنة مع السنوات السابقة ، تعكس هذه المساهمات زيادة مطردة في التمويل المقدم من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي للبرامج القطرية خارج مجموعة بلدان افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، وخاصة في أمريكا الوسطى .

٢١٤ - واستمر التعاون الوثيق خلال الفترة قيد الاستعراض بين المكتب والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وتمثّل أهم جانب لهذا التعاون في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الهند الصينية ، الذي عُقد في جنيف في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

٢١٥ - واستمر التعاون التقليدي خلال عام ١٩٨٨ مع اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، بما كفل حصول المكتب على الدعم المقدم من الخبراء والدعم الاداري الشامل

فيما يتعلق بسفر أغلبية اللاجئين الذين أُعيد توطينهم ، وبأسعار السفر المواتية بوجه خاص التي أتاحتها لهم شركات الطيران الرئيسية . وقُرب نهاية الفترة قيد الاستعراض وافقت اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، بالتشاور الوثيق مع المكتب الاقليمي ذي الصلة بمقر مكتب المفوض السامي ، على توسيع الانشطة التي تضطلع بها في مجال تنسيق ترتيبات السفر في إطار برنامج الرحيل المنظم للفييتناميين من فييت نام .

جيم - التعاون الإنساني مع حركات التحرير

٢١٦ - واصل المكتب ، أثناء الفترة قيد الاستعراض ، تقديم دعمه الانساني الذي ظل يقدمه منذ أمد طويل للاجئين تحت رعاية حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وهي : المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ؛ والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ؛ ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا . وجرى تعزيز التعاون مع حركات التحرير الوطني هذه ، ونتيجة لتحسين قدراتها على الانجاز عَقِب مجموعة من حلقات التدريب التي أقامها المكتب في مجال إدارة البرامج ، طرأت زيادة كبيرة على مستوى المساعدة المالية المقدمة للمشاريع التي تتولى هذه المنظمات إنجازها في أنغولا (المؤتمر الوطني الافريقي وسوابو) ، وجمهورية تنزانيا المتحدة (المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا) ، وزامبيا (المؤتمر الوطني الافريقي وسوابو) ، بما بلغ مجموعه ٣,١ من ملايين الدولارات في عام ١٩٨٨ . وبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة للبرامج التي تقوم بتنفيذها حركات التحرير الوطني والمتوخاة أصلا لعام ١٩٨٩ مبلغ ٥ ملايين دولار . وسيعدل هذا الرقم ، حسب الاقتضاء ، في ضوء إعادة اللاجئين الناميبيين إلى وطنهم في إطار انتقال ناميبيا إلى الاستقلال . وواصلت حركات التحرير الوطني الثلاث هذه مشاركتها النشطة ، بصفة مراقب ، في مداولات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي .

دال - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

٢١٧ - مازال توطيد علاقات العمل بين مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبين مجتمع المنظمات غير الحكومية عاملا أساسيا في سياسة المكتب وفيما يضطلع به من أنشطة باسم اللاجئين . ونظرا لان كثيرا من المنظمات غير الحكومية تهتم بشؤون اللاجئين أو تشترك اشتراكا مباشرا في تنفيذ برامج للاجئين على صعيد العالم أو كلا

الامرين معا ، فما زالت طرائق التعاون بين المكتب والوكالات التطوعية تتميز بالمرونة بقدر الامكان خلال الفترة التي يشملها التقرير مع محاولة التركيز في الوقت نفسه على التطورات الرئيسية في مجال التنفيذ .

٢١٨ - وهكذا عقد المكتب لقاءات وجلسات مخصصة لتبادل الآراء مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالامر تناولت في جملة أمور أوضاع اللاجئين/العائدين في أفغانستان وامريكا الوسطى واثيوبيا وتايلند وفي الجنوب الافريقي ، وذلك بصدد التحضير للمؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي .

٢١٩ - وجرت في مقر المكتب في آب/أغسطس ١٩٨٨ مشاورات لمدة يومين حول الحماية الدولية حضرها نحو ٤٠ من المنظمات غير الحكومية ، وعقد في المقر أيضا اجتماع لمدة يوم واحد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ قبيل اجتماع اللجنة التنفيذية . وتناول النقاش قضايا رئيسية تتعلق بالتنفيذ والحماية فضلا عن قضايا محددة مثل اللاجئين من النساء والأطفال والمعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية . وضم هذا الاجتماع ، وهو السادس من نوعه ، أكثر من ١٠٠ من المنظمات غير الحكومية .

٢٢٠ - واقيم اتصال منتظم مع المنظمات غير الحكومية التي يوجد مقرها في جنيف من خلال مشاركة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الاجتماع التنسيقي الشهري للطوارئ والكوارث الذي يعقد في مقر رابطة جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر .

٢٢١ - وللحصول على صورة شاملة للترتيبات الرسمية بين مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبين الشركاء التنفيذيين من المنظمات غير الحكومية والوكالات المنجزة ، تم إجراء استعراض بالحاسبة الالكترونية لجميع المشاريع والمشاريع الفرعية التي أنجزت في عام ١٩٨٨ وشملت المنظمات غير الحكومية . والهدف من قاعدة البيانات هذه هو أن تشمل أيضا معلومات ذات صلة عن الانشطة المشتركة بين المكتب والمنظمات غير الحكومية في ميادين الحماية وإعادة التوطين والاعلام وجمع الاموال .

٢٢٢ - وفيما يتعلق بمسألة اللاجئات ، قدم المكتب دعما للمشاورة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية باللاجئات والتي عقدت في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ تحت رعاية مجلس الكنائس العالمي وشملت أكثر من ٩٠ منظمة غير حكومية . كذلك قام المكتب بالتشاور الوثيق مع المنظمات غير الحكومية بنشر وتوزيع الصيغة النهائية

للمبادئ التوجيهية الخاصة باللاجئين من الاطفال في آب/أغسطس ١٩٨٨ . وتولى المكتب أيضا رعاية مشاورة استغرقت ثلاثة أيام عن المعوقين من اللاجئين جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وقدم دعما ماليا للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين من المسنين الذي عقد في هولندا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

٣٣٣ - وواصل المكتب العمل على أن يكفل لموظفي المنظمات غير الحكومية الاستفادة من حلقات العمل التدريبية حول نظم معلومات إدارة حالات الطوارئ والادارة المالية . وقد استفاد الموظفون في الميدان من حلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريبية التي تولى المكتب تنظيمها ورعايتها في مجال الخدمات الاجتماعية والمجتمعية والتعليم الاولي وتوليد الدخل والتغذية .

هاء - جائزة وسام نانسن

٣٣٤ - فاز بجائزة وسام نانسن لعام ١٩٨٨ السيد سيد منير حسين الامين بوزارة شؤون الولايات ومناطق الحدود في باكستان في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ . وقد تولى بهذه الصفة الاشراف على عملية إغاثة اللاجئين الافغان نيابة عن حكومة باكستان التي ترعى أكبر تجمع للاجئين في أي مكان في العالم وتضطلع بأكبر برنامج لمساعدة اللاجئين في العالم . وجرى الاحتفال بمنح الجائزة في قصر الامم في جنيف في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ .

الفصل الخامس

تمويل أنشطة المساعدة المادية

٣٢٥ - بلغت النفقات من أموال التبرعات ٥٤٥ مليون دولار في عام ١٩٨٨ مقابل ٤٦١ مليون دولار في عام ١٩٨٧ . ومن أصل هذا المبلغ ، انفق ٣٩٥ مليون دولار على البرامج العامة (٣٣٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧) و ١٥٠ مليون دولار على البرامج الخاصة والصناديق الاستئمانية الاخرى .

٣٢٦ - ووردت التبرعات في عام ١٩٨٨ من مجموع ٧٤ حكومة و ٥٨ منظمة غير حكومية و ٨ منظمات حكومية دولية ، فضلا عن هبات قدمتها مصادر خاصة . ومع أن الدعم المالي المقدم من مجتمع المانحين في عام ١٩٨٨ كان أعلى دعم تلقاه المكتب حتى الآن ، فإنه لم يكن كافيا لتغطية جميع احتياجات البرامج . فقد انفق مبلغ ٣٩٥ مليون دولار من ميزانية للبرامج العامة تبلغ ٤٢٠ مليون دولار . غير أن التبرعات الواردة هي والايرادات الثانوية بلغت ٣٨٥ مليون دولار فقط مما اضطر المفوض السامي إلى التماس موافقة المانحين على تقديم سلف من احتياطي البرامج العامة لعام ١٩٨٩ لتغطية العجز .

٣٢٧- وفضلا عن النداءات التي يوجهها المكتب بانتظام لتزويده بالاموال اللازمة لتغطية احتياجات البرامج العامة ، وجهت في عام ١٩٨٨ نداءات خاصة في هذا الصدد . والتمس المكتب في المقام الأول الحصول على أموال لمواجهة الاحتياجات الخاصة بحالات الطوارئ للاجئين الجدد والمتعلقة ، في جملة أمور ، باللاجئين الموزامبيقيين في الجنوب الافريقي ، واللاجئين الصوماليين والسودانيين في اثيوبيا ، واللاجئين البوروندبيين في رواندا ، واللاجئين من الاكراد العراقيين في ايران . وبالاضافة الى ذلك ، وجهت نداءات لتغطية المتطلبات المالية لبرامج العائدين (اثيوبيا ، أفغانستان ، أمريكا الوسطى ، أوغندا ، بوروندي ، سري لانكا ، فييت نام) ، فضلا عن متطلبات أنشطة أخرى خارج نطاق البرامج العامة مثل تحديد مركز لاو في تايلند وبرنامج العودة المنظمة من فييت نام والمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى الذي عقد في مدينة غواتيمالا في أيار/مايو ١٩٨٩ .

٣٢٨- وقد حددت اللجنة التنفيذية ، في دورتها التاسعة والثلاثين ، مبلغا مستهدفا للبرامج العامة قدره ٤٣٩ مليون دولار في عام ١٩٨٩ . وفي آذار/مارس ١٩٨٩ ، قدره

مجموع الاحتياجات لصناديق التبرعات لعام ١٩٨٩ لكل من البرامج العامة والخاصة وللمشروعات المشتركة في مجال المعونة المقدمة للاجئين والتنمية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار . وفي عام ١٩٨٩ ، بدأ المكتب السنة ، لأول مرة ، دون أموال مرحلة من السنوات السابقة ومع سحب أموال من الاحتياطي الخاص ببرنامج عام ١٩٨٩ .

٣٢٩- وفي آذار/مارس ، بلغ مجموع التبرعات في عام ١٩٨٩ للبرامج العامة والخاصة ٢٣٣,٢ مليون دولار . ويبين الجدول ٣ بالتفصيل التبرعات التي تم تقديمها أو التعهد بتقديمها في ذلك التاريخ . وقد حققت الجهود المبذولة خلال عام ١٩٨٨ لتوسيع قاعدة المانحين وزيادة التبرعات نجاحا حيث ازداد عدد المانحين بنسبة ١٩,٦ في المائة وازدادت الايرادات بنسبة ١٨,٢ في المائة . وسوف تستمر هذه الجهود ، ولكن إذا كان لاحتياجات اللاجئين الاساسية أن تلبى فلا بد للمكتب أن يواصل العمل على زيادة التبرعات من المانحين التقليديين .

٣٣٠- وقد كان الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي سخيا على الدوام . ويشعر المفوض السامي بتقدير بالغ لهذا الالتزام المطرد بالعمل الانساني الذي يضطلع به المكتب ، وهو يعتمد على مساندته لتلبية الاحتياجات المتزايدة في عام ١٩٨٩ .

الفصل السادس

الإعلام

٢٣١- من شأن زيادة وعي الجمهور بحالة اللاجئين وملتمسي اللجوء تعزيز قدرة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على أداء مهامه القانونية المتعلقة بالحماية والمساعدة ؛ لذلك فإن نشر المعلومات عن اللاجئين مازال يمثل بالنسبة للمكتب مهمة تحظى بالأولوية . وتسعى دائرة الإعلام التابعة للمكتب الى إنماء علاقاتها مع أجهزة الإعلام ، والتوسع في انتاج المواد المطبوعة والمواد السمعية - البصرية ، وتنظيم مناسبات خاصة لتعريف الجماهير العريضة باهتمامات اللاجئين .

٢٣٢- وقد واصل المكتب امداد ممثلي أجهزة الإعلام في أنحاء العالم بمعلومات عن أوضاع اللاجئين . وعقدت لقاءات صحفية مرتين في الأسبوع في جنيف وصدرت نشرات صحفية على فترات منتظمة . ونظم المكتب خمس رحلات ميدانية للصحفيين لزيارة مناطق اللاجئين في افريقيا وأمريكا الوسطى ، وعمل على تسهيل قيام كثير من أفراد الصحفيين بزيارات لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم في افريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى . وامتد التعاون الواسع أيضا ليشمل انتاج عدة برامج تليفزيونية رئيسية .

٢٣٣- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، تولى المكتب مسؤولية الأنشطة الإعلامية المتعلقة بالمؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي والمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى . وبالاضافة الى الحلقات الدراسية التي نظمت للصحفيين ، وشملت الأنشطة إعداد ونشر مواد إعلامية مطبوعة بما في ذلك الصور الفوتوغرافية وإنتاج فيلم تسجيلي عن اللاجئين في الجنوب الافريقي تم عرضه في أيار/مايو ١٩٨٨ ، وفيلم عن اللاجئين في أمريكا الوسطى عرض في ربيع عام ١٩٨٩ .

٢٣٤- وواصل المكتب نشر مجلة "اللاجئون" الشهرية باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية ، ونشرها كل شهرين باللغتين الالمانية واليابانية ، وكل ثلاثة شهور بالايطالية . كما صدرت إعداد خاصة باللغات البرتغالية والعربية والنرويجية . وتواصل بانتظام انتاج الملصقات والخرائط وصحائف الوقائع والتقاويم وغير ذلك من المواد الاعلامية .

٢٣٥- وكجزء من جهود المكتب لزيادة الوعي بمحنة اللاجئات أقام المكتب معرضا للصور الفوتوغرافية وقدم مواد إعلامية أخرى لمؤتمر أقامته المنظمات غير الحكومية بشأن اللاجئات ، وأصدر سلسلة جديدة من الملصقات بشأن اللاجئات .

٢٣٦- ووزعت مكتبة الصور الفوتوغرافية التابعة للمكتب ٧٠٠ ٣٢ صورة أبيض وأسود وبالالوان على أجهزة الاعلام والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية وقدمت مواد بصرية لجميع منشورات ومعارض المكتب . وواصلت أيضا الانتاج المشترك لافلام تسجيلية عن أوضاع اللاجئين في أنحاء العالم .

٢٣٧- وبذلت جهود جديدة للوصول الى الجمهور العام عن طريق تنظيم مناسبات خاصة مثل الحفلات الموسيقية والمعارض والاستعانة بسفراء الخير .

٢٣٨- ولا يمكن للمكتب وحده أن يضطلع بنشر المعلومات عن اللاجئين ، ويشكل التعاون مع المنظمات غير الحكومية في ميدان الإعلام عنصرا حيويا في استراتيجية المكتب الإعلامية . وقد استمر هذا التعاون فضلا عن تبادل المعلومات بصفة جارية والاشتراك في انتاج المواد الإعلامية ومشاركة المكتب في الحملات الاعلامية التي تنظمها المنظمات غير الحكومية . وتم الاضطلاع بجهد خاص للتوسع في انتاج المواد التعليمية ، وخاصة بلغات عدة ، لاستخدامها في المدارس الثانوية .

الحواشي

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، رقم ٢٥٤٥ ، ص ١٣٧ من النص الانكليزي .

(٢) المرجع نفسه ، المجلد ١٨٩ ، رقم ٢٥٤٥ ، الفرع ٤ ـ دال ، الصفحتان ١٤٦ و ١٤٧ من النص الانكليزي .

(٣) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، رقم ٨٧٩١ ، ص ٢٦٧ من النص الانكليزي .

(٤) للاطلاع على تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن دورتها السابعة والثلاثين ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/41/12/Add.1) .

الحواشي (تابع)

(٥) للاطلاع على تقرير اللجنة التنفيذية عن دورتها الثامنة والثلاثين ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف . (A/42/12/Add.1) .

(٦) للاطلاع على تقرير اللجنة التنفيذية عن دورتها التاسعة والثلاثين ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/43/12/Add.1) .

(٧) للاطلاع على تقرير اللجنة التنفيذية عن أعمال دورتها التاسعة والعشرين ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/33/12/Add.1) .

(٨) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٨٩ ، رقم ١٤٤٥٨ .

(٩) المرجع نفسه ، المجلد ١٠٠١ ، رقم ١٤٦٩١ ، ص ٤٥ من النص الانكليزي .

(١٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ٩ (E/1989/27/Rev.1-E/CN.6/1989/11/Rev.1) ، الفصل هاء - جيم ، القرار ٣٣ .

مرفق

البيانات المالية

الجدول ١

مجموع إنفاق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من الأموال في عام ١٩٨٨ ، حسب المكتب الإقليمي/البلد ومصدر هذه الأموال

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
أولا - افريقيا				
اثيوبيا	١٤٤,١	٤٩ ٥٩٧,٨	٢٥ ٥٥٢,٦	٧٥ ٢٩٤,٥
أنغولا	٣٤٥,١	٣ ٨٦١,٩	٧١,٠	٤ ٢٧٨,٠
أوغندا	١٣٥,٠	٣ ٠٣١,٤	٣ ٦٣٦,٠	٦ ٧٨٣,٤
بوتسوانا	٣٠٧,٧	١ ١٥١,٣	٥٥٣,٣	١ ٩١١,٣
بوروندي	١٧٠,٤	٤٦٤,٩	١ ٤٣٤,٠	٢ ٠٦٩,٣
جمهورية افريقيا الوسطى	-	٩٣٧,٤	١٠٠,٧	١ ٠٣٨,١
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٠٣,٣	٣ ٤٣٩,٥	٣٧٥,٦	٣ ٩٠٨,٤
جيبوتي	٤١٩,٧	١ ٩٤٣,٧	١٢٧,٥	٢ ٤٩٠,٩
رواندا	٣٠٦,٣	٣ ٧٤٨,٤	٣٦٤,٥	٤ ٣١٩,٢
زائير	٣٩٩,١	٥ ٦٠٩,٤	١ ٦٧٢,٦	٧ ٦٨١,١
زامبيا	٢٧٩,٠	٤ ٣٤٣,٧	١٦٧,٠	٤ ٦٨٩,٧
زمبابوي	٩١,٤	٣ ٨١٦,٢	٧٠٩,٤	٣ ٦١٧,٠
سوازيلند	١٠,٠	١ ٧١١,٤	٣ ٢٨١,٩	٤ ٠٠٣,٣
السودان	٢٧٩,٨	٣٦ ٥٤٨,٤	٣ ٢٩٤,٥	٤٠ ١٢٢,٧
الصومال	١١٧,٠	٢٤ ٤٣٦,٠	١٢ ٠١٩,٤	٣٦ ٥٧٢,٤
الكاميرون	٣٠٩,٦	١ ٧٣٣,٩	٣٤٢,٣	٣ ٣٨٥,٧

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
أولا - افريقيا (تابع)				
كينيا	١٨٩,٨	٢ ٩٠٢,٧	٣٩٤,٦	٣ ٤٨٧,١
ليسوتو	١٤,٢	٣٦٦,٤	٢٠٢,٤	٥٨٣,٠
ملاوي	-	٢١ ٧٣٥,٦	١٥ ٩٨٥,٢	٣٧ ٧٢٠,٨
موزامبيق	١٦١,٧	٢٨١,٦	٣ ٠٠١,١	٣ ٤٤٤,٤
افريقيا الغربية	٤٠٩,٣	٣ ٨٧٨,٣	١ ٠٩٠,٩	٥ ٣٧٨,٥
بلدان أخرى	-	٥٤٦,٧	١ ٥٠٩,٦	٢ ٠٥٦,٣
تدريب الموظفين المحليين المخصصات العالمية لمتابعة توصيات المؤتمر الافريقي المعني باللاجئين	-	١٨٣,٤	-	١٨٣,٤
	-	١٤٥,١	-	١٤٥,١
المجموع الفرعي (١)	٣ ٨٨٣,٥	١٧٥ ٣٠٥,١	٧٤ ٨٧٥,٠	٢٥٤ ٠٦٣,٦
ثانيا - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
الارجنتين	٢٦٩,٤	١ ١٠٤,٩	٤٠,٠	١ ٤١٤,٣
كوستاريكا	٢٤١,٠	٦ ٤٩٥,٨	٢٥٢,٦	٦ ٩٨٩,٤
المكسيك	٢٧,٠	٧ ٨٣٣,٩	٢٣٥,٣	٨ ٠٩٥,٢
نيكاراغوا	١٦٤,٨	٤٧٣,٨	٣ ٣٩٤,٩	٤ ٠٣٣,٥
هندوراس	٢١٣,٢	١٣ ٩٣١,٨	٧٩٣,٧	١٤ ٩٣٨,٧
بلدان أخرى في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي	-	١ ٧٧٥,٧	١ ٧١٦,١	٣ ٤٩١,٨

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
ثانيا - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تابع)				
بلدان أخرى في الشمال الغربي من أمريكا الجنوبية	١٠٨,٤	٣٢٨,٨	٢٧,٣	٤٦٤,٥
بلدان أخرى في جنوب أمريكا اللاتينية	٥٨,٣	٨٧٠,٣	٣٧,١	٩٦٥,٧
تدريب الموظفين المحليين	-	٤٩,٤	-	٤٩,٤
المجموع الفرعي (٢)	١ ٠٨٢,١	٣٢ ٨٥٣,٤	٦ ٤٩٧,٠	٤٠ ٤٣١,٥
ثالثا - أوروبا وأمريكا الشمالية				
اسبانيا	١٩٠,٠	٤٨٤,٠	٣٤٧,٣	١ ٠٢١,٣
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٥٠٤,٣	٨٧٤,٩	١١٥,٩	١ ٤٩٥,٠
ايطاليا	٤٥٠,٧	٢ ٩٢٤,٠	١٨٣,٣	٣ ٥٥٧,٩
البرتغال	٣٨,٤	٥٨٠,٠	٥٩,٠	٦٦٧,٤
بلجيكا	٣٦٨,٣	٤٤٦,٦	٥٧,٨	٨٧٢,٧
تركيا	٩٨,٨	٤ ٥١٧,١	١٤٩,٣	٤ ٧٦٥,٢
فرنسا	٤٣١,٤	٨٦١,٧	٢٧٠,٨	١ ٥٦٣,٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٢١٣,٩	٧٣٨,٦	٩,٧	٩٦٢,٣
النمسا	٣٧٥,٦	٣١٦,١	-	٦٩١,٧

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
ثالثا - أوروبا وأمريكا الشمالية (تابع)				
يوغسلافيا	١٨,٠	١ ١٢٨,٠	٢٨,٣	١ ١٧٤,٣
اليونان	٣٠٦,٥	٢ ٤٢٥,٦	١١,٥	٢ ٦٤٣,٦
بلدان أخرى	٣٤٤,٧	١ ٣٦٢,٩	٦,٠	١ ٧١٣,٦
أمريكا الشمالية	٤٧٤,١	١ ٣٢٧,٣	٨١١,٦	١ ٣٨٣,٠
تدريب الموظفين المحليين	-	٦٩,٤	-	٦٩,٤
المجموع الفرعي (٣)	٣ ٧٠٤,٦	١٩ ٠٥٦,٢	١ ٣٣٠,٣	٢٤ ٠٨١,١
رابعا - آسيا وأوقيانوسيا				
اندونيسيا	١١٠,٦	٢ ٣٣٨,٧	-	٢ ٤٤٩,٣
بابوا غينيا الجديدة	-	٢ ٤٨٤,٤	٢٤,٣	٢ ٥٠٨,٧
تايلند	٢٠٣,٧	٢٢ ٤١٨,٦	٧ ٦٠٣,٢	٣٠ ٢٢٤,٥
الصين	١٥٣,٤	٤ ١٣٦,٨	-	٤ ٢٨٩,٢
الفلبين	٥٦,٥	٦ ٨٦٨,٧	٤٦,٥	٦ ٩٧١,٧
فييت نام	٤٣,٣	١ ٤٧٩,٧	١ ٥٣٥,٧	٣ ٠٥٨,٧
ماليزيا	١٥٤,٣	٦ ٤٠٦,٩	١٧٣,٧	٦ ٧٣٤,٩
هونغ كونغ	٣١,٠	٨ ٨٨٩,٧	٣٣٥,٨	٩ ٢٤٦,٥
بلدان أخرى	٣٧٧,٨	٨ ٣٨٤,١	٨ ٥١٧,٣	١٧ ٢٧٩,١
استراليا ونيوزيلندا	٤٤,١	٤٦٧,٤	-	٥١١,٥
تدريب الموظفين المحليين	-	٤٤١,٩	-	٤٤١,٩
المجموع الفرعي (٤)	١ ١٧٣,٧	٦٤ ٣١٦,٩	١٨ ٢٣٥,٤	٨٣ ٧١٦,٠

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
خامسا - جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط				
ايران (جمهورية - الاسلامية)	-	٢١ ٦٩١,٦	١ ٣٣٧,٥	٢٣ ٠٢٩,١
باكستان	٦٩,٦	٤٣ ٥١٢,٠	٢٤ ٤١٧,٣	٦٧ ٧٩٨,٩
الجزائر	-	٣ ٧٧٥,٥	٩٥٤,٩	٤ ٧٣٠,٤
قبرص	-	٨٤,٥	١٥ ٣٨٢,٧	١٥ ٤٦٧,٢
لبنان	١١٥,٣	٣٩٧,٤	٠,٩	٤١٣,٦
مصر	١٣٠,٠	٥١٢,٨	٣٣٥,٢	٩٦٨,٠
شمال افريقيا	-	٢٢٧,٩	٦٣,٦	٢٩١,٥
بلدان أخرى في غربي آسيا	٧٧,٠	٧٣٥,٩	٧٥٧,٥	١ ٥٧٠,٤
تدريب الموظفين المحليين	-	٢٧٩,٦	-	٢٧٩,٦
المجموع الفرعي (٥)	٣٨١,٩	٧٠ ٩١٧,٢	٤٣ ٢٤٩,٦	١١٤ ٥٤٨,٧
سادسا - اجمالي المخصصات المشاريع العالمية والاقليمية	٩ ٢٨٣,٨	٣٢ ٨١١,٣	٦ ٠٣٤,٩	٤٨ ٢٣٠,٠
المجموع (١ - ٦)	١٩ ٦٠٨,٦	٣٩٥ ٢٥٩,١	١٥٠ ٢٠٢,٢	٥٦٥ ٠٦٩,٩

(أ) تشمل انفاق مبلغ ٩ ٩٤٣ ٠٦٤ من دولارات الولايات المتحدة من صندوق الطوارئ في اثيوبيا ، وأنغولا ، وأوغندا ، وايران (جمهورية - الاسلامية) ، وبنغلاديش ، ورواندا ، وزمبابوي ، والصين .

الجدول ٣

انفاق مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
في عام ١٩٨٨ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة
والانواع الرئيسية لانشطة المساعدة(أ)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة: الاستيطان المحلي(ب)	اعادة التوطين	العودة الاختيارية الى الوطن(ج)	المساعدة الغوثية(د) وغيرها من أنواع المساعدة	المجموع
أولا - أفريقيا					
اثيوبيا	٥٠ ٠٤٤,٣	٤٠,٨	٤ ٢٠٩,٢	١٩ ٢٦٤,١	٧٣ ٥٥٨,٣
انغولا	٣ ٠٣٢,٩	١,١	١٦٠,٠	٣١٤,٣	٣ ٤٠٨,٣
أوغندا	١ ٩٩١,٧	٧,٣	٣ ٥٦٣,٢	٢٠٣,٤	٥ ٧٦٥,٦
بوتسوانا	١ ٣٢١,٣	١٤,٣	١٣٦,٨	٤٣,٨	١ ٥٠٥,١
بوروندي	١ ٧٠١,٣	٣,٧	٣,٤	٥٠,٠	١ ٧٥٧,٣
جمهورية افريقيا الوسطى	١٩٣,٧	٣,٣	١٧٣,٠	٢٩١,٣	٦٦١,٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	١ ٠٦٠,٣	٨,٣	٣,٠	٢ ٢٣٦,٧	٣ ٣٠٨,٣
جيبوتي	٢٧١,٠	١٠,٧	٩٧,٣	١ ٢٩٨,٦	١ ٦٧٧,٦
رواندا	١ ٠٨٧,٠	١٣,٣	٣٠٥,٠	٣ ٥٧٨,٧	٣ ٨٨٤,٠
زائير	٤ ٨١٧,٥	١٤٦,٥	٩٧,١	١ ٣٥٣,٠	٦ ٤١٤,١
زامبيا	٣ ١٥٦,٩	١٨,٥	١٤٥,٩	٧٠٦,٩	٤ ٠٢٨,٣
زمبابوي	٢ ٢٠٣,٨	٨,٣	٣٥,٠	١ ٠٧٨,٠	٣ ٣١٤,١
سوازيلند	١ ٣٣٧,٩	٥٧,٨	-	٢ ٣٥١,٥	٣ ٧٤٧,٣
السودان	٢٦ ٣٤٠,٣	٣٢٣,١	٧٩٨,٣	٩ ٥٨٦,١	٣٧ ٠٤٧,٧
الصومال	١٤ ٠٩٥,٩	-	٤٦١,٦	١٩ ٧٧٤,٥	٣٤ ٣٣٢,٠
الكاميرون	٩٥٨,٥	٣,٧	٣٣٧,٠	٣٥٩,٠	١ ٥٥٨,٣
كينيا	١ ١١٨,٧	٢١٣,٨	٢٢,٥	١ ٣٤١,٠	٣ ٦٩٦,٠
ليسوتو	٣٥٧,٦	١٩,٨	-	١٣,٦	٣٩١,٠
ملاوي	-	٠,٨	٥٠,٠	٣٧ ٤٩٠,١	٣٧ ٥٤٠,٩

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة: الاستيطان المحلي(ب)	اعادة التوطين	العودة الاختيارية الى الوطن(ج)	المساعدة الفوشية(د) وغيرها من أنواع المساعدة	المجموع
أولا - أفريقيا (تابع)					
موزامبيق	٤,٤	٢٢,٠	٣ ٨٥٣,٢	١٦٣,٨	٣ ٠٤٢,٤
افريقيا الغربية	١ ٤٧٠,٥	٣٥٩,٠	٤٥,٠	٣ ٤١٣,٦	٤ ١٨٧,١
بلدان أخرى	٨٨٤,٩	١ ٠٥٥,٣	٠,٦	١١٥,٧	٣ ٠٥٦,٤
المخصصات العالمية لمتابعة توصيات المؤتمر الافريقي المعني باللاجئين	١٤٥,١	-	-	-	١٤٥,١
المجموع الفرعي (١)	١١٧ ٥٩٤,١	٣ ٢٣٠,٢	١٣ ٢٧٧,١	١٠٢ ٩٣٤,٦	٢٣٦ ٠٢٦,٠
ثانيا - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي					
الارجنتين	٧٠٤,٧	٤٧,٠	٤٥,٣	٢٦٥,٣	١ ٠٦٢,١
كوستاريكا	٥ ٧٠٨,٨	-	٨٣,٤	صفر	٥ ٧٩٢,٣
المكسيك	٣ ٨٩٦,٩	١٩,٥	٣١٧,٠	٣ ١٢٤,٠	٧ ٣٥٧,٤
نيكاراغوا	٣٨٦,٣	٩,١	٣ ٣٦٨,١	صفر	٣ ٧٦٣,٤
هندوراس	٣ ٥٣٦,٩	٨,٩	٨٥٤,٤	٩ ٥٨٠,٧	١٣ ٩٧٠,٩
بلدان أخرى في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي	١ ١٨٦,٥	٩,٩	١ ٦٩٦,٣	٤٢٠,٧	٣ ٣١٣,٤
بلدان في الشمال الغربي من امريكا الجنوبية	٣٤١,٧	١١,٣	٥١,١	-	٣٠٤,١
بلدان أخرى في جنوب أمريكا اللاتينية	٣٩٩,٣	١٤٤,٠	٢٤,٣	٤,٠	٥٧١,٥
المجموع الفرعي (٢)	١٦ ٠٥٠,٩	٣٤٩,٧	٦ ٤٣٩,٨	١٣ ٣٩٤,٦	٣٦ ١٣٥,٠

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة: الاستيطان المحلي (ب)	اعادة التوطين	العودة الاختيارية الى الوطن (ج)	المساعدة الغوثية (د) وغيرها من أنواع المساعدة	المجموع
ثالثا - أوروبا وأمريكا الشمالية					
اسبانيا	٢١٧,٤	٣٧,٤	٨٧,٨	صفر	٣٤٢,٦
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٥٢٧,٨	-	-	-	٥٢٧,٨
ايطاليا	٤٠٣,٤	١ ٠١٦,٣	٨,٠	١ ١٥٠,١	٢ ٥٧٧,٨
البرتغال	٥٢١,١	٠,٦	٢,٠	صفر	٥٢٣,٧
بلجيكا	٧٥,٨	١,٠	٣٦,٧	صفر	١١٣,٥
تركيا	٢٤,١	٢ ٦٣١,٧	صفر	١ ٧١٧,٧	٤ ٣٧٣,٥
فرنسا	٢٣٥,٩	٠,١	٧٩,٧	٢٤٧,٨	٥٦٣,٥
المملكة المتحدة لبريطانيا الشمالية وايرلندا الشمالية	٣٤٤,٩	١,٦	٥٠,٠	صفر	٣٩٦,٥
النمسا	١٢٩,٥	١٤٧,٨	٣٤,٧	صفر	٣١٣,٠
يوغوسلافيا	-	٢٩٨,٣	٨,٣	١ ٧٠٠,٠	٢ ٠٠٦,٦
اليونان	٤٩,٧	١٥٧,٧	٣,٢	٢ ٠٩٣,٠	٢ ٣٠٣,٦
بلدان أخرى	١ ٠٣٦,٦	١٢,٧	٧١,١	صفر	١ ١٣٠,٤
أمريكا الشمالية	٢٠٣,٥	٣٠٤,٠	٣٥,٦	٧٧,٤	٦١٠,٥
المجموع الفرعي (٣)	٣ ٧٦٩,٧	٤ ٦٠٩,٢	٤٠٧,١	٦ ٩٨٦,٠	١٥ ٧٧٢,٠
رابعا - آسيا وأوقيانوسيا					
اندونيسيا	-	٨٩٥,٠	-	١ ٢٦٥,٤	٢ ١٦٠,٤
بابوا غينيا الجديدة	١٥,٠	-	٤٠,٠	٢ ١٥٧,٦	٢ ٢١٢,٦
تايلند	-	٢ ٠١٨,٠	١٦٥,٦	٢٦ ٧١٣,٢	٢٨ ٨٩٦,٨
الصين	٣ ٨٠٠,٠	٦٣,٨	-	٢٧٤,٠	٤ ١٣٦,٨
الفلبين	٨٦,٣	٥ ٣٠٧,٨	-	١ ٢٦٨,٤	٦ ٦٦٢,٥
فييت نام	٩٩٠,٠	١٠٢,٠	-	١ ٤٠٣,٣	٢ ٤٩٥,٣

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة: الاستيطان المحلي (ب)	اعادة التوطين	العودة الاختيارية الى الوطن (ج)	المساعدة الفوشية (د) وغيرها من أنواع المساعدة	المجموع
رابعا - آسيا وأوقيانوسيا (تابع)					
ماليزيا	٨٧,٠	١ ٠١٣,٥	٠,٤	٤ ٩٧٣,٣	٦ ٠٧٣,٢
هونغ كونغ	١٠٣,٥	٦٦٦,٧	٢٢,٧	٨ ١٢١,١	٨ ٩١٤,٠
بلدان أخرى	٢١٥,٥	٥١٢,١	٤٧٣,٩	١٣ ٩٩٧,٩	١٥ ١٩٩,٤
استراليا ونيوزيلندا	-	-	٣,٧	٨٢,٦	٨٦,٣
المجموع الفرعي (٤)	٥ ٢٩٧,٣	١٠ ٥٧٧,٩	٧٠٦,٣	٦٠ ٢٥٥,٨	٧٦ ٨٣٧,٣
خامسا - جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا والشرق الاوسط					
ايران (جمهورية - الاسلامية)	١٧ ٠١٣,٠	٥٢,٠	٢٣٣,٧	٥ ٢٤١,٤	٢٣ ٥٣٩,١
باكستان	١٠ ٣٢٩,٩	٢٨٦,٤	١٠ ٤٥٩,٥	٤٤ ٨٣٤,٠	٦٥ ٨٠٩,٨
الجزائر	٦٨,٧	-	٠,٣	٤ ٤٢٥,٩	٤ ٤٩٤,٩
قبرص	١٥ ٠٧٧,٩	٣,٢	-	٨١,٤	١٥ ١٦٢,٥
لبنان	٣١,٢	٦,٢	-	١٧,٢	٥٤,٦
مصر	٥٣٩,٩	٦٧,٧	٠,٣	١١٢,٢	٧٢٠,١
شمال افريقيا	١٠٦,٩	٠,٦	٠,٧	٣٧,٢	١٤٥,٤
بلدان أخرى في غربي آسيا	٣٩١,٦	١٣٢,٤	٣١٨,٣	٤٨٩,٠	١ ٣٣١,٣
المجموع الفرعي (٥)	٤٣ ٤٥٩,١	٥٤٨,٥	١١ ٠١١,٣	٥٥ ٢٣٨,٣	١١٠ ٢٥٧,٧
سادسا - اجمالي المخصصات المشاريع العالمية والاقليمية	٧٣٨,٥	٦٣٢,٥	٩٣٩,٣	٤ ٦٥٩,٨	٦ ٩٥٠,٠
المجموع (١ - ٦)	١٨٦ ٨٩٩,٦	١٨ ٨٤٨,٠	٣٢ ٧٧١,٣	٢٤٣ ٤٥٩,١	٤٨١ ٩٧٨,٠

حواشي الجدول ٢

(أ) لا تشمل هذه النفقات دعم البرامج وادارتها .

(ب) تشمل الانشطة المدرّة للدخل .

(ج) تشمل تقديم المساعدة الى العائدين .

(د) تشمل الهبات العينية ، مثل الاغذية .

الجدول ٣

حالة التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمكتب
مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في
٣١ آذار/مارس ١٩٨٩

(بدولارات الولايات المتحدة)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٨			الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٩		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع
			ألف - الحكومات			
٩ ٦٦٢		٩ ٦٦٢	اثيوبيا			
٦ ٦٠٠		٦ ٦٠٠	الارجنتين			
٧٩٤ ٥٢٩	٢٥٨ ٤٠٢	٠٥٢ ٩٣٢	اسبانيا	٨٩٥ ٦٥٧		٨٩٥ ٦٥٧
٣٨٣ ٩٧٧ ٤	١٣٣ ٥٤٦	٥١٦ ٥٢٣ ٥	استراليا	١٣٨ ٢٣٤ ٤	٤٣٠ ٤٩٩	٥٦٨ ٧٢٣ ٤
٠٠٠ ٣٠		٠٠٠ ٣٠	اسرائيل	٠٠٠ ٣٠		٠٠٠ ٣٠
٠٠٠ ٥		٠٠٠ ٥	اكوادور	٢٧٥ ١		٢٧٥ ١
١٨٨ ٠٩٤ ٣٠	٧٧٣ ٧٧٤ ١٧	٩٦١ ٨٦٨ ٣٧	المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٦٦١ ١٠٣ ٨	٢٨٥ ٤٧٧ ١	٩٤٦ ٥٨٠ ٩
٠٠٠ ٤		٠٠٠ ٤	اندونيسيا	٩٤٤ ٣		٩٤٤ ٣
٠٠٠ ٥		٠٠٠ ٥	اوروغواي			
			ايران (جمهورية - الاسلامية)	٠٠٠ ٤٤		٠٠٠ ٤٤
٢٩٨ ١٣٦	٠٠٤ ٩٥	٣٠٣ ٢٣١	ايرلندا	٧٥٥ ١٣٥		٧٥٥ ١٣٥
٥٠٠ ٣٣		٥٠٠ ٣٣	ايسلندا	٤٠٠ ٣٦		٤٠٠ ٣٦
٣٣١ ٩٣٧ ١٥	٣٩٧ ٧٣٩ ١٦	٦٢٨ ٦٧٦ ٣٢	ايطاليا	٣٠٨ ٦٩٣ ٧	٠٠٠ ٠٠٠ ١	٣٠٨ ٦٩٣ ٨
٠٧٩ ٥		٠٧٩ ٥	باكستان	٨٤٧ ٤		٨٤٧ ٤
٠٠٠ ١٥		٠٠٠ ١٥	البرازيل	٠٠٠ ١٥		٠٠٠ ١٥
			بربادوس	٠٠٠ ١		٠٠٠ ١
٠٠٠ ١٠٠	٢٢٥ ٤٩	٢٢٥ ١٤٩	البرتغال	٠٠٠ ١٠٠	١٣٦ ٥٨	١٣٦ ١٥٨
٠٠٠ ١٠		٠٠٠ ١٠	برمودا			
٠٠٠ ١٠		٠٠٠ ١٠	بروني دار السلام			
٤٤٢ ٥٥٨	٥٣٥ ٤٨٦ ١	٩٧٧ ٠٤٤ ٣	بلجيكا	٥٧٦ ٤٠٨	٠١٩ ٩٢	٤٢٧ ٦٦٨
٠٠٠ ٥		٠٠٠ ٥	بنغلاديش		٠٠٠ ١٠	٠٠٠ ١٠
			بوركينا فاصو		٠١٩ ٤	٠١٩ ٤

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٨			الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٩		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع
			ألف - الحكومات (تابع)			
١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠	تايلند	١٥ ٩٣٦	١ ٠٠٠	١٦ ٩٣٦
٢٤ ٥٤٩		٢٤ ٥٤٩	تركيا	٣٥ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠
٥ ١٠٠		٥ ١٠٠	تونس	٤ ٩٢٢		٤ ٩٢٢
٥٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠	الجزائر			
			الجماهيرية العربية الليبية	١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠
			جمهورية افريقيا الوسطى	١ ٥٢٤		١ ٥٢٤
١ ٠٠٠		١ ٠٠٠	الجمهورية العربية السورية			
٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠	جمهورية كوريا	٣٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
			جمهورية لاو الديمقراطية			
٦ ٠٠٠		٦ ٠٠٠	الشعبية	٦ ٠٠٠		٦ ٠٠٠
			جيبوتي	١ ٠٠٠		١ ٠٠٠
٥١٩ ٣٧٨ ٣٠	٣ ٨٤٤ ٣٢٦	٣٤ ٢٢٢ ٨٤٥	الدانمرك	٩٧٨ ٢١٨ ١٠	٦٣١ ٦٥٥ ٢	١٢ ٨٥٠ ٦٣٣
١١ ٤٥٤		١١ ٤٥٤	رواندا	١١ ٠٠٠		١١ ٠٠٠
١١ ٥٠٠		١١ ٥٠٠	زائير	٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠
٧٦٣		٧٦٣	زامبيا		٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
٣٠ ١٠٦		٣٠ ١٠٦	زمبابوي			
٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠	سري لانكا	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	٤ ٠٠٠
١ ٠٠٠		١ ٠٠٠	السلفادور			
			السودان	٣ ٢٧٣		٣ ٢٧٣
٣٨٥ ١٤٤ ٣٠	٧ ٠٨٤ ٩٨٣	٣٧ ٢٢٩ ٢٦٨	السويد	١٥٤ ٤٤٧ ١٥	٦ ٦٣٨ ٣٤٦	٣٣ ٠٨٥ ٥٠٠
٦٨٩ ٣٧٣ ١٠	٤ ٤٥٩ ٥٤٠	١٤ ٧٣٣ ٣٢٩	سويسرا	٥ ٢٩٨ ٠١٣	٩٦٧ ٧٤٢	٦ ٣٦٥ ٧٥٥
٣٠ ٠٠٠		٣٠ ٠٠٠	شيلي	٣٠ ٠٠٠		٣٠ ٠٠٠
١ ١٧٦		١ ١٧٦	الصومال	٣ ٧٤٥		٣ ٧٤٥
٣٥٠ ٠٠٠		٣٥٠ ٠٠٠	الصين	٣٥٠ ٠٠٠		٣٥٠ ٠٠٠
			غواتيمالا	٣ ٥٠٠		٣ ٥٠٠
٧٥٣ ٢٦١ ٣	٣ ٣٩٥ ٦٧٣	٤ ٦٥٧ ٤٣٤	فرنسا	٦٩٤ ٣٩٦ ٣	٤ ١١٧ ١٩٦	٦ ٥١٣ ٨٩٠
			الفلبين	٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠
٣٠ ٠٠٠		٣٠ ٠٠٠	فنزويلا			

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٨			الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٩		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع
			ألف - الحكومات (تابع)			
٠٤٧ ٠٤١ ٨	٤١٥ ٦٤١ ٢	٤٦٢ ٦٨٢ ١٠	فنلندا	٢٦١ ٢٦٩ ٨	٠٠٠ ٥٠٠ ٢	٢٦١ ٧٦٩ ١٠
٠٠٠ ١		٠٠٠ ١	فييت نام	٠٠٠ ١		٠٠٠ ١
٨٣٧ ٥		٨٣٧ ٥	قبرص	٠٧٣ ٦		٠٧٣ ٦
٥٠٠ ٢		٥٠٠ ٢	الكرسي الرسولي	٠٠٠ ٥		٠٠٠ ٥
٧٦٩ ٣٧٧ ١٧	٧٣١ ٧١١ ٢	٠٨٩ ٤٩٠ ٢٠	كندا	٠٣٨ ٨٢١ ١	٠٣٨ ٨٢١ ١	
٠٠٠ ١٠		٠٠٠ ١٠	كوستاريكا			
٠٦٠ ١٨		٠٦٠ ١٨	كولومبيا	٠٠٠ ١٨		٠٠٠ ١٨
٠٠٠ ٥٠		٠٠٠ ٥٠	الكويت			
٤٣٨		٤٣٨	كينيا	٥٩٠		٥٩٠
٣٤٩ ٧٠	٣٥٤ ٣٥	٥٠٣ ١٠٥	لختنشتاين	٤٩٠ ٣٦	٠٣١ ١٩	٥٣١ ٤٥
٧١٩ ٣٩١		٧١٩ ٣٩١	لكسمبرغ	٣٩٣ ٤٧	٠٠٠ ٣٥٠	٣٩٣ ٣٩٧
٨٣٧ ١		٨٣٧ ١	مالطة	٧٨٨ ١	٠٠٠ ١	٧٨٨ ٢
٠٠٠ ٣٠		٠٠٠ ٣٠	ماليزيا	٠٠٠ ٣٠		٠٠٠ ٣٠
٣٣٨		٣٣٨	مدغشقر	٣٣١		٣٣١
٠٠٠ ١		٠٠٠ ١	مصر			
٠٠٠ ٣٠		٠٠٠ ٣٠	المغرب	٠٠٠ ١٠	٠٠٠ ٥٠	٠٠٠ ٦٠
٠٠٠ ٦٠		٠٠٠ ٦٠	المكسيك			
٠٠٠ ١٠	٠٠٠ ٧٠٠ ٨	٠٠٠ ٧١٠ ٨	المملكة العربية السعودية			
			المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٥١٧ ٠٠٧ ٨	٢٢٨ ٠٩٦ ٢	٧٤٥ ١٠٣ ١٠
٢٧٠ ٦٤٨ ٣٠	٠٨٩ ٦٨٦ ١٦	٣٥٩ ٣٣٤ ٣٧		١٣٢ ٤		١٣٢ ٤
٩٣٣ ٢		٩٣٣ ٢	موناكو	٩٠٢ ٩٩٣ ٨	٢٧٦ ٥٧٧ ٥	٢٧٨ ٥٧١ ١٤
٠١٥ ٧٠٩ ١٠	٣٠٩ ٦٦٩ ٦	٠١٨ ٦٨٥ ١٦	النرويج	٠٠٠ ١٥٠		٠٠٠ ١٥٠
٤٧٠ ١٩٥		٤٧٠ ١٩٥	النمسا		٠٠٠ ١٠٠	٠٠٠ ١٠٠
٠٣٥ ١٧٠		٠٣٥ ١٧٠	نيجيريا			
٠٠٠ ١٠		٠٠٠ ١٠	نيكاراغوا			
٢٥٦ ٢٩٨	٦٥١ ١٦	٩٠٧ ٣١٤	نيوزيلندا	٨٧٩ ٤٧		٨٧٩ ٤٧

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

برامج المساعدة لعام ١٩٨٨			الجهة المانحة	برامج المساعدة لعام ١٩٨٩		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع
ألف - الحكومات (تابع)						
١٨٠ ٥١٩ ١٢	٥٠٩ ٧٦٨ ١	٦٨٩ ٢٨٧ ١٤	هولندا	٠٠٠ ٥٠٠ ٦	٥٧٨ ٦٩٠	٧ ١٩٠ ٥٧٨
			هونغ كونغ		٣٧٠ ١٢٨	١٢٨ ٣٧٠
٩٤٣ ٧٦٣ ٩٧	٣٠٥ ٣٥٨ ١٣	١٤٨ ١٢٣ ١١١	الولايات المتحدة الأمريكية	٠٠٠ ٤٦٣ ٦٩	٠٠٠ ١٦٠ ٥	٧٤ ٦٢٣ ٠٠٠
٨٥٥ ٣٨٧ ٥٠	٩٦٤ ٧٧٥ ٦	٨١٩ ١٦٣ ٥٧	اليابان	٣٠٣ ٥٨٧ ١١	٨٠٥ ٣١٦ ١٨	٢٩ ٩٠٤ ١٠٧
٠٣٧ ٢		٠٣٧ ٢	اليمن	١٦٠ ٢		٢ ١٦٠
٠٠٠ ٣٠		٠٠٠ ٣٠	يوغوسلافيا			
٠٠٠ ١٣٠		٠٠٠ ١٣٠	اليونان	٠٠٠ ١٣٥	٠٠٠ ٣٤٠	٤٧٥ ٠٠٠
٥٤٣ ١٣٥ ٣١٤	٩٦٣ ٣٤٠ ١١٤	٥٠٥ ٣٧٦ ٤٣٨	المجموع	٤١٩ ٦١٠ ١٦٨	١٢٣ ٦٢٣ ٥٤	٣٣٣ ٥٤٣ ٣٣٣
باء - المنظمات الحكومية الدولية						
٧٥٨ ١١٦ ٦	٣٨٨ ٨٧١ ٤٠	١٤٦ ٩٨٨ ٤٦	المجموع	٢٦٠ ٨٠٢ ٤		٤ ٨٠٢ ٢٦٠
جيم - منظومة الأمم المتحدة						
٢٥٣ ٥٠٦	١٥٦ ٥٩	٤٠٨ ٥٦٥	المجموع	٠٠٠ ٢		٢ ٠٠٠
دال - المنظمات غير الحكومية وجهات مانحة أخرى						
٩٧٠ ٧٨٧ ٤	٥٥٣ ٠٤٢ ٣	٥٢٣ ٨٣٠ ٦	المجموع	١٠٣ ٥٢٧	٠١٧ ٣٤٠	١١٩ ٨٧٧
٥٢٣ ٥٤٦ ٣٢٥	٠٦٠ ٢١٤ ١٥٧	٥٨٣ ٧٦٠ ٤٨٣	المجموع الكلي	٥٢١ ١٤٩ ١٦٩	٤٠٠ ٧٦٥ ٥٩	٢٣٨ ٩١٤ ٩٣١

الجدول ٤ - صندوق الطوارئ

إنفاق مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٨ حسب المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة

(بدولارات الولايات المتحدة)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	النفقات	الغرض
افريقيا		
اثيوبيا	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	تقديم المساعدة الى اللاجئين الصوماليين في منطقة جيجيغا
أنغولا	١٣٢ ٠٠٠	تقديم المساعدة الطارئة الى ٥ ٠٠٠ من اللاجئين الناميبيين
أوغندا	١٩٥ ٠٣٠	تقديم المساعدة الى اللاجئين السودانيين في منطقة كيتغوم
رواندا	١ ٠٠٠ ٠٠٠	تقديم المساعدة الطارئة الى ٣٥ ٠٠٠ من اللاجئين البوروندديين
زمبابوي	٣٤٣ ٥٨٣	تقديم المساعدة الى العائدين الزمبابويين
المجموع الفرعي (١)	٥ ٦٧٠ ٦٠٣	
آسيا وأوقيانوسيا		
بنغلاديش	٨٥ ٨٥١	تقديم المساعدة الغوثية الى المشردين الباكستانيين
الصين	٣٠٠ ٠٠٠	تقديم المساعدة الى ضحايا الزلازل في مقاطعة يونان
المجموع الفرعي (٢)	٣٨٥ ٨٥١	

(يتبع)

الجدول ٤ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	النفقات	الغرض
جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط		
ايران (جمهورية - الاسلامية)	٦١٠ ٩٨٦ ٣	تقديم الامدادات الغوثية الطارئة الى اللاجئين العراقيين الواصلين حديثا
المجموع الفرعي (٣)	٦١٠ ٩٨٦ ٣	
المجموع الكلي	٠٦٤ ٩٤٣ ٩	

- - - - -

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

20923—September 1989—460

00600

GA/OR/44, Suppl.12

Litho in United Nations, New York

ISSN 0251-8074